الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري –تيزي وزو
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

التخصص: اللغة والأدب العربي.

الفرع: علوم اللغة.

بحث لنيل شهادة الماجستير.

إعداد الطالبة: كاهنة محيوت.

الموضوع:

النظرية المعجمية الحديثة في فكر (علي القاسمي)
-دراسة وصفيّة تحليليّة-

لجنة المناقشة:

أ.د: السعيد حاوزة، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة تيزي وزو..... رئيسًا.

أ.د: صالح بلعيد، أستاذ التّعليم العالي، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... مشرفًا ومقررا.

أ.د: بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة..... عضوًا ممتحِنًا.

أ.د: عبد الرحمن عيساوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة..... عضوًا ممتحِنًا.

تاريخ المناقشة: 2014/05/28.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى التي كانت سندا لي، عائلتي الكريمة؛

إلى أساتذتي الذين علّموني سرّ التّفوّق والنّجاح؛

إلى العلماء تحت ثراهم، وبخاصّة الدكتور محمد يحياتن؛

إلى من فتحوا لي طريق العلم، ولهم أدين بنصف نجاحي؛

إلى كل من كسّر القيود وبذَل النّفس والنّفيس في سبيل العلم.

أهدي ثمرة جهدي.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليّ بنور العلم، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، وبعدَه أزجي خالص شكري للدكتور صالح بلعيد، الذي كان لي نِعم المشرف ونِعم المرشد، واللهَ أسأل أن يزيده عِلما على علم، وفضلا على فضل؛

كما أثني على الدكتور صلاح يوسف عبد القادر، والدكتور السّعيد حاوزة، الذين عهدت فيهما تواضع العلماء، وأخذت منهما نصيحة الرّجال؛

وأشكر للأستاذ المحامي أورمضان أيت عبد السلام، الذي ألهمني العزيمة والقوة لإتمام هذا البحث، جزاهم الله عنّي خير الجزاء.

كاهنة.

كلمة لابد منها

أتقدّم بالشّكر الجزيل لصاحب الفضل عليّ، الدّكتور (علي القاسمي) الذي ما بخل عليّ بعلمه الواسع، ونصائحه الغالية والمفيدة في كلّ خطوات هذا البحث، والذي وجدت فيه تواضع وهيبة العلماء، والذي كنت على اتصال غير متقطع معه من المغرب من أجل إمدادي بالأجوبة عن تساؤلاتي العلمية، اللهَ أسأل أن يزيده بسطةً في العلم، ونورًا على نور وأن يديم عليه موفور الصّحّة والعافية، ويطيل عمره إن شاء الله.

﴿إِنَّ الحَمْدَ للَّهِ هُوَ الذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ ويُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُم الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِين﴾. **[الجمعة: الآية 2]**.

قال متمرّس بارز في صناعة المعاجم: «إنّها ليست تدريبا نظريّا يزيد من المعرفة الإنسانيّة، ولكنّها تدريبٌ عملي يحاول جمع كتاب يمكن للنّاس أن يفهموه».

لاندو: 1984، عن محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان

الموسوعة اللغوية، ص 675.

مقدمة: الحمد للّه فاتحة كلّ خير، وتمام كلّ نعمة، أحمده سبحانه وتعالى حمدا كثيرا، وأصلّي وأسلّم على نبيّنا وسيّدنا محمّد، أفصح العرب لسانا، وأقواهم حجّة، وأرشدهم سبيلا، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة، ترتبط بالدّرجة الأولى بالإنسان الذي أفنى حياته في تطويرها باعتبارها وسيلة للتّواصل بينه وبين بني جلدته، وهي أنجع الوسائل والطرائق التي من خلالها يعبّر كل قوم عن أغراضهم في الحياة، في كلّ مجالاتها: الاجتماعيّة، والسّياسيّة والاقتصاديّة، والنفسيّة، حتّى اللّغويّة. وقد كانت اللّغة على مرّ العصور أداةً فعّالةً، يستعين بها الأفراد والمؤسّسات العامّة والخاصّة في تحصيل نتاج ما تصبو إليه، في كلّ ما تقوم به من أعمال. بَيْد أنّ المعجم بدَوره هو الآخر قد كان من مشاغل الإنسان عبر الأزمان؛ كونه قد حظي باهتمام العلماء واللّغويّين، على تعدُّد جنسيّاتهم ومشاربهم ومنابعهم.

ولقد تفطّن اللّغويّون إلى أنّ المعجمَ ثروةٌ لغويّة لكلّ بلد، مهما كان نوعه أو درجته؛ لأنّه يحفظ للمجتمع بين دفّتيْه تاريخَه العريق، وأمجادَه الضّاربة أعماقُها في التّاريخ، وهو بعدُ، نتاج ذلك المجتمع أو ذلك البلد، أو تلك الأمّة، ويعبّر عن تجاربه وعاداته المختلفة، وتقاليده المميّزة له، والخلاصة أنّه من بين اللّبنات الأساس التي يسعى المجتمع إلى الدّفاع عنها، بالنّفس والنّفيس إن استدعى الأمر ذلك، والواقع الذي نعيشه ما هو إلاّ دليل على كيفيّة الذّوْد عن اللّغة، والحفاظ عليها بمقدّساتها وركائزها التي بها تدوم ولا تموت، والمعجم إحداها على الدّوام.

ولقد مرّ المعجم العربي في تطوّره بمراحل متعدّدة ومختلفة نوعا ما، بسبب اختلاف جنسيّات أصحابها وتعدّد اتّجاهاتهم وطرائق بحوثهم وتفكيرهم، وتنوّع علومهم، واختلاف ثقافاتهم وثرائها، وما كان ذلك في الحقيقة يُحسَب على البحث المعجميّ العربيّ، وإنّما كان يُحسَب له ولأجله؛ إذ أسْهم ذلك التّنوّع الثّقافي والاختلاف في تأليف المعاجم في رفع مستوى البحث المعجمي، ودفع عجلة المعاجم اللّغويّة تسير نحو الأمام؛ حتى وصلتْنا على هذه الحال التي هي عليه الآن. وإنْ كان هنالك فضلٌ، فهو يعود لهؤلاء الرّجال الجهابذة، الذين أفنَوا سنين من أعمارهم في البحث اللّغويّ والمعجميّ؛ هؤلاء العلماء الذين لم يدّخروا جهدا منهم في سبيل الإبقاء على اللّغة العربيّة حيّة بين اللّغات.

وبدأت المعجميّة العربيّة سيْرَها في تاريخها الطّويل، ابتداءً من عناية المسلمين بالقرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف، وحرصهم الشّديد على فهمِهما والحفاظ عليهما من دخول اللّحن إليهما، وشرح غريبِهما. ولقد اهتمّ بالمعاجم وصناعتها علماءُ قدامى كثُر، بغضّ النّظر عن المعجميّين المحدثين؛ فقد بدأ المشوارَ

المعجميَّ العالمُ اللّغوي والرّياضي الموسيقار، (الخليل بن أحمد الفراهيدي، تـ 175 هـ) هذا الذي أمضى من حياته أربعين (40) عامًا، يتنقّل بين البوادي؛ ابتغاء جمع ذخيرة العرب اللّغويّة، والحفاظ على مقوّماتها الوطنيّة المتمثّلة أساسا في اللّغة العربيّة، التي استمدّت قدسيّتها من الدّين الإسلامي.

وتلعب المعاجم دورا بارزا في عملية تثقيف القارئ، وتزويده بالمعلومات الصّرفيّة، والدّلاليّة والصّوتيّة والنّحويّة، هذا بالإضافة إلى معلومات أخرى مختلفة. وقد ظهرت المعجميّة مثل أيّ نشاط ثقافيّ أو علميّ آخر، استجابةً لمتطلبات العصر المعيّنة، واحتياجات الأفراد والجماعات، بعد أن توفّرت شروط وجودها؛ إذ إنّ المعاجم أداة معرفيّة تزوّد مستعملَها بمعلومات محدّدة، هو في الأصل بحاجة إلى تلك المعلومات، سواء أكان ذلك بسبب حاجة عملية أو علمية ملحّة، أو بسبب التثقيف والتعلّم لا غير.

- **سبب اختياري للموضوع:** إنّ من بين أسباب اختياري هذا الموضوع المعنون بـ: **(النظرية المعجمية الحديثة في فكر علي القاسمي)** ما يلي:

1- شغفي بالاطّلاع على المعاجم اللّغوية، وحبّي تصفّحَها، ممّا ولّد لديّ الرّغبة في البحث في الدّراسات المعجميّة الحديثة، فكان الحظُّ حليفي، بأن وقعتْ عيْني على أحد العلماء المبرزين في عصرنا وهو الدكتور (علي القاسمي)؛

2- رغبتي في دراسة نظريّة معجميّة للُغويٍّ حيّ مبرّز في السّاحة المعجميّة، من أجل الإفادة والاستفادة منه، وهو على قيد الحياة؛

3- اجتهاد الدكتور (علي القاسمي) في العصر الحديث في المجال المعجمي، فقد حاول استقراء الظّاهرة اللّغويّة، الحاليّة منها والقديمة، واستخلاص النّقائص؛ لإيجاد الحلول الإيجابيّة كلّما أمكن ذلك للوصول إلى تحسينات وتعديلات، يمكن القول عنها إنها مفيدة وفعّالة في شكل المعجم العربي ومضمونه. ولا جرَم أنّ العلماء العرب قد حاولوا التّجديد دائما في هذا الميدان من العلوم، وهذا التّجديد له وزنه في السّاحة العلميّة الدّوليّة؛ ولهذا فقد رأيتُ أنّه من المناسب والمفيد، أن أبحث في هذا النوع من النّظريّات الهامّة جدّا، حاضرا أو مستقبلاً، وربّما تضيف جديدا للقارئ العربي وغير العربي، كما أنّي كنت دائمة الانشغال بهذه المادّة اللّغوية منذ مرحلة الليسانس؛ فتولّدت لديّ الرغبة في البحث ضمن هذا المجال.

- **إشكاليّة البحث:** لقد أسهم العرب في تطوير علم اللّغة وإرساء قواعده الأساس بطريقة علميّة وموضوعيّة، يُشهَد لها بنجاحها إلى الآن؛ تلك الطّريقة التي اتّبعها العرب أيضًا في تصنيف المعاجم. ونظرا لمداهمة التّطوّر التّكنولوجي الغربي لنا في جميع الميادين، وبخاصة في ميدان صناعة المعاجم اللّغويّة، فقد برز معجميُّون كثُر في هذا الحقل؛ لذلك ارتأى العلماءُ ضرورة تأسيس نظريّاتٍ حديثة، تُعنى بهذا الجانب من الدّراسات العلميّة؛ لأنّ نقائصَ جمّةً كانت تعتري تلك المصنّفات. ولذلك وجبت مواكبة التطورات الغربية الراهنة –والتي تزحف بشكل عجيب– وتناول المعاجم العربيّة بالدرس والتنقيب والتحليل من أجل تحسينها، وتمكينها لأداء رسالتها على الوجه الصّحيح والأمثل. وبناءً عليه، سأطرح الإشكالية التّالية: **ما ماهية النظريّة المعجميّة الحديثة في فكر (علي القاسمي)؟**

- **الفرضيات:** لقد رسمتُ جملةً من الفرضيّات التي ينبني عليها هذا البحث، للإجابة على هذه الإشكالية الأساس، وهي:

1- ما هي حدود النظرية المعجمية عند الدكتور (علي القاسمي)؟

2- هل أضافت هذه النظرية جديدًا إلى الحقل المعجمي العربي، أم إنّها اكتفت بالتقليد فقط؟

3- أليست الأهداف والاستراتيجيات المختلفة، والمرسومة من طرفه، تخدم بشكل كبير محتوى وشكل المعاجم العربية الحديثة، وتدعو للاقتداء بها؟

4- كيف يمكن لهذه النظريّة أن تفرض نفسها في الوقت الحالي، في الوقت الذي كثرت فيه النظريات اللسانية؟

5- وهل هناك إمكانية لأنْ تنسجم معها لأنّها من مجال واحد؟

- **المنهج المتّبع:** إنّ المنهج الذي يقتضيه هذا البحث الأكاديمي، هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على:

1- **وصف الظاهرة:** وذلك بوصف النّظريّة العجميّة الحديثة عند (علي القاسمي) والوقوف عليها بالتّفصيل، والحديث عن مختلف جوانبها النّظريّة؛

2- **تحليل الظاهرة:** وذلك بإعطاء مختلف التّحاليل التي تتّصل بها، من وجهةِ نظرِ العلمِ القديمة والحديثة، مع إردافها بالشّرح الوافي من الوجهة التي يراها (علي القاسمي)؛

3- **نقد الظاهرة:** ويتأتّى ذلك باستخراج كل الانتقادات الممكنة التي تخدم هذه المعطيات، وكذا نقدها النّقد العلميّ البنّاء؛

4- **التقعيد للظاهرة:** ويكون ذلك بمحاولة الوصول إلى قاعدة أوّليّة لهذه الدّراسة، وإيجاد بعض الحلول العلميّة والموضوعيّة إن أمكن ذلك.

- **بنية البحث:** لكلّ بحثٍ بنية يسير وفقَها؛ وقد قسّمتُ بحثي إلى مقدمة وتمهيد، وأربعة فصول وتذيّلها خاتمة فيها نتائج البحث.

أمّا المقدّمة: فتناولت فيها تعريفًا عامًّا ومختصرًا للموضوع الحال، وسبب اختياره، وحدوده وكذا أهدافه مع إشكالية أساس سأُحاول معالجتها ومحاولة الإجابة عنها، وذلك انطلاقا من الفرضيات المطروحة لهذا النوع من الأبحاث.

وأما التمهيد: فعنونته **باللّغة العربيّة والتأليف المعجمي؛** بحيث تناولت فيه تعريفا موجزا للنّظريّة بما أنّ عنوان بحثي يتضمّن هذا المصطلح، وكذا تطرّقت إلى إعطاء نبذة مختصرة عن الأمم الأجنبية التي سبقت العرب إلى صناعة المعاجم، وبعدها تعرضت لفكرة اهتمام العرب بالعمل المعجمي، قديما وحديثًا.

وأما فصول البحث، فهي كما يلي:

الفصل الأوّل: عنونته بـ: **تعريف المصطلحات الأساس:** بحيث تطرّقت فيه بالدّراسة والتّحليل والشّرح المفصّل إلى مفاهيم ومصطلحات لغويّة ومعجميّة غاية في التّعقيد والتّشابك الدّلالي، ومن أهمّها: المعجم والقاموس، علم المعجم، وعلم المصطلح، وعلم المفردات، وبيّنت الفروق الجوهريّة بينها، وآراء العلماء والنّقاد بشأنها، ومواطن الالتقاء والاختلاف بينهم حولها.

أما الفصل الثاني: التّصنيف النّوعي للمعاجم: فَفيه تطرّقت إلى تعريف التّصنيف، مع إرفاقه بأهمّ التّصانيف السّابقة أو القديمة في الحقل المعجمي، والتي تولّدتْ من طريقة تفكير وابتكار لغويّين ومعجميّين غربيّين، متعدّدي الجنسيّات، بالإضافة إلى ذكر تصانيف أخرى، إلى جانب التّصنيف العربي

للمعاجم القديمة والحديثة، وفي آخر الفصل تطرّقت إلى التّصنيف الجديد للمعاجم، والفرق بينه وبين التّصانيف القديمة.

وأما الفصل الثالث: أنواع المعاجم التي اشتغل عليها الدكتور (علي القاسمي): فَفيه تحدّثت عن المعجم العربي الأحادي والثنائي اللغة، وللناطقين بغير العربية، كما تطرّقت إلى ذكر أساسيات المعجم والمعلومات المختلفة التي يتضمّنها، وكذا الحديث عن معجم الاستشهادات الذي ألّفه بجهده الخاص ومدى قيمته العلميّة.

الفصل الرابع: خصائص المعجم الجيد: فَفيه تطرّقت إلى أهمّ السّمات المعجميّة التي قال بها علماء اللّغة وكذا المعجم العربي؛ بحيث درستُ في هذا الفصل تقويم المعجم الثّنائي اللّغة، من حيث الهدف والمضمون وكذا دليل استعماله، ومكوّناته الأساس. وفي الأخير أرفقت هذا الفصل بدراسة تطبيقية موجزة عن المعجم الثّنائي اللّغة، والمتمثّل في (المنهل)؛ وذلك بإعطاء مميّزاته الأساس، وبعض نقائصه ومحاولة تطبيق ما جاء في متن هذا البحث عليه.

وأما الخاتمة: فقد توصّلت من خلالها إلى نتائج أوّليّة، وَأهمُّها أنّ النظرية المعجمية التي جاء بها الدكتور (علي القاسمي) جديرة بالدّراسة والتحليل، وإعطائها الاهتمام اللاّزم من طرف الباحثين اللّغويين؛ لأنّها نظريّة حديثة، حاول من خلالها الإتيان بشيء من الجديد في مجال المعجميّة العربيّة الحديثة. كما أنّها تيسِّر التّعليم على المتعلّمين، وتسهّل سبُل التلقي بأبسط وأنجع وأبلغ طريقة، وتجعل بذلك المتصفِّحين للمعاجم الحديثة، يميلون أكثر إلى هذه المادة اللّغوية الخامّة.

- **الدراسات السابقة:** لا شكّ أنّ بحثي هذا ليس مؤسِّسا، ولا أدّعي السّبق في ذلك؛ إذ إنّ هنالك طالبة مغربية تسمى (أمل بن طاهر) والتي أنجزتْ مذكرة ماجستير حول واحد فقط من كتب الدكتور (علي القاسمي) وهو كتابه: (المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق) ولذلك أجدُني بصدد تعميم هذه الدّراسة، بالإحاطة بكلّ النّظريّة المعجميّة الحديثة في فكر (علي القاسمي) من خلال الكتب القيّمة التي ألّفها في هذا الحقل، مثل: معجم الاستشهادات، علم اللغة وصناعة المعجم، التّرجمة وأدواتها، وغيرها. كما توجد الكثير من الكتب المعجميّة التي قامت بإصدارها تونس، وهي التي تصدر مجلّة المعجميّة

المشهورة، وكذلك المغرب الذي يؤلّف المعجميّون واللّغويّون في مجلّة اللّسان العربي، كثيرًا من الكتب من هذا النّوع، بغضّ النّظر عمّا تصدره المجامع اللّغويّة من معاجم جديدة، مثل معجم (المنجد).

– **الصعوبات:** إنّ كل بحث أكاديمي لا يخلو من صعوبات، ولعلّ إحداها في بحثي هذا هي كثرة المادّة اللّغويّة، صعوبة الإحاطة بهذه النظرية؛ نظرًا لما تحمله هذه الكلمة من معنى. وكذا صعوبة الحصول على بعض المعاجم الهامة لهذا الموضوع، كمعجم الاستشهادات الموسّع.

– **النتائج:** ومن جملة النتائج التي توصّلت إليها، ما يلي:

– تحليل وتبسيط النّظرية المعجميّة الحديثة في فكر (علي القاسمي) بأن تعرّضت لها بالدّرس والتّحليل بصفة عامة؛

– استخراج البديل الذي أتى به في الحقل المعجمي، وآراءه في كيفية ترتيب المداخل المعجميّة وكذا اقتراح النّموذج المثالي للمعجم العربي الأحادي اللّغة لغير النّاطقين بالعربيّة؛

– استخلاص طريقة تفكير الدكتور (علي القاسمي) في ما يخصّ منهجيّة تعليم العربي وغير العربي للّغة العربيّة، وذلك ما قمت بتعميمه على كلّ اللّغات؛

ولقد بذلت في هذا البحث من الجهد ما استطعت، فإن أصبت في ذلك، فلي أجران، وإن أخطأتُ فلي أجر واحد، والحمد للّه الذي تتمّ بنعمته الصّالحات ورزقني الصبر على إتمام هذا البحث العلمي، كما أشكر الأستاذ الدّكتور (صالح بلعيد) الذي كان لي خير مرشد ومعِين، والذي تابع أجزاء هذا البحث من بدايته إلى نهايته، والشّكر موصول للدكتور (علي القاسمي) من المغرب، الذي كنت على تواصل غير متقطّع معه، من أجل إمدادي بأفيد النّصائح في سبيل إنجاز هذه المذكّرة، فإليهما أزجي خالص شكري وعرفاني بأفضالهما عليّ، واللهَ أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما، ويطيل عمرهما إن شاء الله والحمد للّه ربّ العالمين.

تيزي وزو: 2013/07/02م

تمهيد: اللغة العربية والتأليف المعجمي.

1- تعريف النّظرية:

أ. لغةً؛

ب. اصطلاحا.

2- الأمم الأجنبية السبّاقة إلى صناعة المعاجم.

3- اهتمام العرب بالعمل المعجمي قديما وحديثا.

4- دور اللغة في النهوض بالمعاجم.

تمهيد: قبل أن آتي إلى التّمهيد لموضوع بحثي هذا، أودّ أن أقوم بإعطاء تعريف موجز للنّظرية بما أنّ عنوان مذكّرتي هو: النّظريّة المعجميّة الحديثة في فكر علي القاسمي.

1- تعريف النظرية: لها تعريف لغوي واصطلاحي، أبينهما كما يلي:

- **لغةً:** إنّ مصطلح **النّظرية** من الفعل نظّر ينظّر تنظيرا، "والنّظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبصائر كان للمعاني"[1]؛ ومعنى هذا القول، أنّ لكلمة النّظريّة جانبان، أولهما مادّي، وهو ما تراه العين المجرّدة من أشياء محسوسة، وثانيهما معنويّ يتعلّق بما تعرفه البصيرة، أو العقل من معارف وظواهر في الحياة، لدى الإنسان.

- **اصطلاحا:** تحمل هذه الكلمة الكثير من التعريفات الاصطلاحيّة، وكلّها تتّفق على أنّها تعني مجموع الآراء والافتراضات العلميّة، والمبنيّة على المنطق العقلي حول ظاهرة ما في مختلف المجالات. وفي ذلك يقول الدّكتور (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) محاولاً تقديم تعريفٍ لها: "إنّ النّظريّة في حقيقة الأمر الفُرُوض التي تقدَّم لبيان النّظام الموجود في ظاهرةٍ ما، أو لوصفه أو تفسيره بالنّظريّة؛ فالنّظريّة إذًا هي تلك الفروض الذّهنيّة أو العقليّة التي يقدّمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها"[2]؛ وغالبًا ما تعمّر النّظريّات طويلاً، وتبقى قائمةً إلى أن يثبت لها عكس ما تنصّ عليه.

وكانت حصيلة المعلومات التي تعلّمتها في الجامعة حول المعاجم، أنّها كتب تضمّ عددًا منتهيا من الكلمات المختلفة، ومرتّبة بإحدى صور التّرتيب المعروفة، إن الألفبائيّة، أم الهجائيّة، أم بحسب الجـــذور، أم الأصوات، أم المعاني، وغيرها من طرائق التّرتيب، وإنّ ذلك شرط أساس في المعجم، في حين أنّ الشّمول غير مشترط وجوده فيه.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، بيروت: 1968، دار صادر مادة (نظر).

[2]– محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظرية اللغوية في التّراث العربي، ط 1. القاهرة: 2006، دار السلام للطباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة، ص 17.

2- الأمم الأجنبية السباقة إلى صناعة المعاجم: لعلّ العرب لم تكن أسبق الأمم إلى تأليف المعاجم إذ سبقها في ذلك اليونان، فأقدم معجم بلغة لاتينيّة اسمه (لانگا لاتينا) لمؤلّفه (وارو) ومعجم آخر يضمّ ألفاظ (هوميروس) وأشعاره وكذا معجم (سقراط، وأبقراط، وأفلاطون، ويوليوس بولوكس).

ويضيف الدكتور (أحمد مختار عمر) قائلا: "بدأت صناعة المعاجم منذ زمن بعيد، على يد الهنود واليونانيّين والصّينيين، على أنّ الأعمال المعجميّة عند الهنود قد بدأت في شكل قوائم تضمّ الألفاظ الصّعبة الموجودة في نصوصهم المقدّسة، ثم تطور هذا النّظام فأُلحِق بكل لفظ في القائمة شرحٌ لمعناه، ثم ظهرت كتب لا تقصّر نفسها على ألفاظ النّصوص المقدّسة. وأقدم ما وصلنا منها معجم ظهر قبل القرن السادس الميلادي لمؤلفه (بوذا Bouddha) اسمه (أمارا كوسا Amara Kosa). ويعاب على المعاجم الهنديّة أنهّا كانت إلى ما بعد القرن العاشر الميلادي فاقدةً لأهمّ عنصريْن هامّين من عناصر المعجم وهما الشّمول والتّرتيب. وأما اليونانيّون، فقد أنتجوا عددًا من معاجم اللّغة اليونانيّة، وظهر عددٌ كثيرٌ منها في الإسكندرية ويَعُدُّ العلماءُ القرونَ الأولى بعد الميلاد العصرَ الذّهبي للمعاجم اليونانيّة. وأما الصّينيّون فيرجع أقْدمُ ما عُرف عنهم إلى الفترة مئتين (200) قبل الميلاد فتنوّعت معاجمهم، وشملت معاجم الموضوعات والألفاظ المرتبة ترتيبا صوتيا"[1]. يدلّ هذا على أنّ الصّناعة المعجميّة لم تظهر عند العرب في بداية الأمر، ولا يمكن القول بأنّهم أسبق الأمم إلى الصّناعة المعجميّة؛ لأنّ التّاريخ يثبت بحقّ أسبقيّة الأمم الأجنبيّة الأخرى –ولو بشكل بسيط وبدائي– إلى التّأليف المعجمي، وإنّ العبرة ليست بالأسبقيّة، وإنّما العبرة والأهمّيّة في أيّ عملٍ معجميّ أو علميّ هي مدى تحقيق الأغراض العلميّة المنتظَرة، ومدى إسهام المعاجم المؤلَّفة في سيْر عمليّة البحث العلمي، والمعلومات التي يمكن أن تمدّها لتتطوّر أكثر؛ لأنه لا مستقبل لأمّة دون تاريخ. وكذلك "وضع الآشوريّون معجماتهم، خوفًا على لغتهم من الضّياع، وتركوا آنذاك نظام الكتابة الرّمزية القديمة وانتقلوا إلى نظام الإشارات المقطعيّة أو الألفبائيّة المتميّزة بخصائصها الصّوتية فوضعوها في قوائم خاصّة وشرحوها بلغتهم السّومريّة القديمة، وحفروها على قوالب الطّين، وحُفظت في مكتبة (آشور بانيبال) الكبيرة في قصر (قويونجيك) في نينوى (668–625 ق م). وكذلك وضع الصينيون المعجمات، وأقدم ما وُضع

[1]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط 1. القاهرة: 1998، عالم الكتب، ص 25.

منها، معجم (يوبيان) لمؤلفه (كويي وانج) الذي طبع سنة (530 بعد الميلاد)"[1]. وعليه فإنّ هذين المعجميْن من أكبر المعاجم التي كانت تعتمد عليهما الصين واليابان آنذاك؛ وكانتا تعدّانِهما ذخيرتهما اللّغوية التي لا غنى لهما عنها. ثم نمت في العصر الوسيط على أيدي العرب، ومنهم استفاد العبرانيّـون وغيرهم "بحيث لم تزدهر المعاجم العبرية إلا بعد ظهور الإسلام، ولم تظهر معاجم عبريّة بالمعنى الدّقيق، إلاّ منذ القرن العاشر (10) الميلادي، على يد (سعديا بن يوسف الفيومي، ت 942 م) وهو صاحب أوّل معجم في اللغة العبريّة"[2]. وهكذا نستنتج أنّ للهنود الذين تفنّنوا في الدراسات الصّوتية معاجم قديمة ومتنوّعة، والأمر نفسه مع اليونان. أما الصّينيون فقد أكثروا في القديم من صناعة المعاجم، ولكن لم تظهر دراساتٌ كافية أو أبحاث دالّة على الدّراسات المعجمية الصّينية.

3- اهتمام العرب بالعمل المعجمي قديما وحديثا: إنّ العرب كانت بحقٍّ بمثابة فنّانة في تشكيل فنّها المعجميّ، واتّبعت طرائق متباينة في ترتيب ألوانه، ومثّل ذلك: الترتيب الصّوتي، والتّرتيب الألفبائي والتّرتيب الهجائي... إلخ. وعلى إثر ذلك، ظهرت معاجم الألفاظ والمعاني بفضل التّفكير المنطقي والرّياضي للمعجميين العرب، قديما وحديثا؛ ذلك أنّهم لم يُراعوا اللّفظ وحده، بل والمعنى معه، باعتبارهما بمثابة الجسد والرّوح الذي لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر: فأمّا معاجم الألفاظ فهي التي يهتمّ أصحابها بجمع الألفاظ بعد جهد كبير، يمرّ بمراحل متعدّدة في مسار البحث اللّغوي؛ فسُمّيت بمعاجم الألفاظ. في حين ظهرت معاجم الموضوعات أو المعاني؛ التي تهتمّ بمجال معيّن، كموضوع الإنسان، والنخل، والماء والمطر لأبي زيد الأنصاري (ت 215 هـ).

وإذا نظرنا إلى معاجم الألفاظ، وجدنا أنّ التنافس الإيجابي فيها قد بلغ قمّته؛ لأنّ ترتيب المداخل فيها متنوّع، فبعد أن كان معجم (الخليل بن أحمد الفراهيدي) المسمى (العين) تحفة فنية رائعة في القرن الثاني للهجرة، فقد مهّد الطّريق لمن جاء بعده، فخالفوه في المنهج، الذي كان قد رتّب معجمه بحسب المخارج

[1]- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط 1. بيروت: 1980، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 223-224.

[2]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 25.

الصّوتية فاتّبعوا على غير عادته النظام الألفبائي، والهجائي (كابن منظور في لسان العرب) و(ابن سيدة في المحكم) و(المحيط للفيروز أبادي) و(جمهرة اللغة لابن دريد) وغيرها كثير.

وإذا نظرنا إلى معاجم الموضوعات أو المعاني؛ فإنّ ترتيب مداخلها واحد غير متعدّد، ولو وُجِدت طريقة أخرى غير الطّريقة الألفبائيّة لانتُهِجت؛ وكانت النتيجة أنْ قلّ التنافس في هذا النّوع من المعاجم بالمقارنة مع النّوع الأوّل.

وتجدر الإشارة أن القارة الإفريقية قد عرفت أيضًا المعاجم –وبخاصّةٍ الثّنائية منها– في وقتٍ مبكر بحيث "عرفت القواميس الخاصّة والعامّة في المشرق العربي منذ مرحلة التّدوين الأولى، في شكل رسائل ذات موضوعات ومجالات محدّدة، وظلّ مستمرًّا دون توقّف خلال مراحل التاريخ الإسلامي. ولكنه في المغرب الأقصى لم يظهر إلا في مراحل متأخرة، ابتداء من عصر الموحدين في القرن السادس الهجري[1]" ومعنى ذلك أنّ أغلب نواحي العالم العربي البارزة قد عرفت الصناعة المعجميّة في هذه الحقبة من الزّمن.

ويفضّل بعض الباحثين واللّغويّين تسمية **المعجم** على تسمية **القاموس**، والعكس، كلٌّ حسب نظرته وميوله العلميّة واقتناعاته المعرفيّة، وبالرغم من أن بعض اللّغويين مثل (عبد العلي الودغيري) يرى أن لفظ قاموس هو الأكثر شيوعا واستعمالا، إلا أنّ البعض الآخر يرى العكس، مثل (لاندو Landau) الذي يرى أنّ لكلمة **معجم** سحرها بين المؤلّفين وأصحاب دور النشر، الذين رأوا الدور الإيجابي والمؤثّر لهذه التسمية دون غيرها من الأسماء؛ بمعنى أنها تؤثر في سير عملية البيع بسرعة وتجلب المشترين والمعجبين بها، أكثر من أي اسم آخر قد يطلَق عليها؛ لأنّ هذا المصطلح المطلَق عليها يدل في مجمله على الثقافة العامة والهامّة جدّا، وعلى الاتّساع في كمّ ونوع المعلومات ودقّتها حسب رأي أصحاب هذا الاتجاه. لذلك أردف (لاندو) قائلا: "لا غرابة أن نجد كثيرا من الكتب تحمل اسم معجم؛ فهناك معجم الشعر، ومعجم النسيج، والطرق السريعة، والوظائف والمهن، والمجتمعات السرية"[2]؛ بمعنى أنّ لفظ **معجم** هو الأكثر استعمالا وتداولا بين مؤلِّفي هذا النّوع من المؤلَّفات، بدليل عدد المستعملين لهذا اللفظ، حسب (لاندو) ومهما كان نوع المعجم، أو أيًّا كان نوع القُرَّاء الذين صنع المعجم خصّيصا لهم.

[1]– عبد العلي الودغيري، المعجم في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري، ط 1. الرباط: 2008، مطبعة النجاح الجديدة، ص 75.

[2]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 23.

4- دور اللغة في النهوض بالمعاجم: إنّ اللغة البشريّة كائنٌ حيّ ومتطوّر، والجماعة اللّغوية أيضًا تسرّع هذا التّطوّر بفعل النّقد البنّاء والدّراسات المستقصية، والمتتابعة عبر الفترات الزّمنية، والمفسّرة للظّواهر اللّغويّة في مراحل نموّها، وبناء النّظريّات والقواعد نتيجة تلك البحوث المتتابعة، يقول (إبراهيم أبو هشهش) في هذا الصّدد: "إنّ مفهوم التّطوّر اللّغوي في منظور اللّسانيّات العامّة، يفيد بأنّ كلّ لغةٍ طبيعيّة خاضعةٌ بالضّرورة للتّطوّر الذي يُستمَدّ من دراسة تحليليّة نقديّة، فهو يقرّ بأنّ لكلّ لغةٍ تاريخًا ذاتيًا، ينقسم إلى قسمين اثنين: **التّاريخ الدّاخلي**، الذي يدرس التّغيّرات التي تطرأ على أهل تلك اللّغة في تطوّرها التّاريخي، **والتّاريخ الخارجي**، الذي يدرس التّغيّرات التي تطرأ على المجموعة اللّغويّة، التي تنتسب إليها تلك اللّغة، وعلى حاجتها اللّغويّة. ويشمل هذان النوعان من التّاريخ، اللّغات المكتوبة أو المَقُولَة أو تداخلهما، أو تطوّرهما من المستوى المَقُول إلى المستوى المكتوب الأدبي، أو العكس بالعكس"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ البحث في التطوّر اللغوي مهما كان، هو تطوير للّغة في حدّ ذاتها من الحسن إلى الأحسن ولنضرب مثلاً، في اللّهجات التي تتطوّر في طرائق نطقها ونمط كتابتها، وأفضل دليل على هذا القول هو اللغة العربيّة التي كانت عبارة عن لغة مشتركة: هي لغة قريش، ومن ثَمّ تطوّرت إلى لهجات عربيّة عدّة. ويمكن أن نضرب أمثلة عدّة على اللغات الأجنبيّة مثلاً، والتي كانت عبارة عن لغات قديمة، ثمّ تطوّرت إلى اللغة الحاليّة أو العصريّة، وهذا التّحوّل قد حدث تقريبًا في معظم اللّغات في العالم. ولأنّ اللغة كما يقول (تمام حسان): "هي من العوامل التي تتميز بها المجتمعات، بل من العوامل التي تهب كلّ مجتمعٍ خصائصه المميّزة، ففي كلّ مجتمعٍ، مهما كانت طبيعته وحجمه تؤدّي اللّغة دورًا ذا أهميّة أساسيّة؛ إذ هي أقوى الرّوابط بين أعضاء هذا المجتمع، وهي في الوقت نفسه رمزٌ لحياتهم المشتركة وضمانٌ لها"[2] بمعنى أنّ اللّغة خاصيّة من خصائص المجتمعات، يتجلّى ذلك خصوصًا في المعاجم المدوّنة؛ ذلك أنّ المكتوب يحفظ الموروث اللّغوي من الاندثار إذا ما اندثر أهله، وهذا المخزون المعجمي يُبرِز كثيرًا من سمات هذه المجتمعات، في عاداتها وطريقة تفكيرها، هذه التي تربط بينهم وتميّزهم عن سائر المجتمعات.

[1]- إبراهيم أبو هشهش، آفاق اللّسانيّات: دراسات -مراجعات -شهادات تكريمًا للأستاذ الدكتور (نهاد الموسى)، ط 1. بيروت: 2011، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص 104.

[2]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط 4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص 17.

وتحمل اللّغة الواحدة مجموعةً من الخصائص التي تجعلها صامدة بين اللّغات الأخرى، "ولمّا نتحدّث عن نظام لغة ما، فإنّنا نفكّر أيضًا في الخاصيّة المميّزة والهامة فيها؛ لأنّه نظام مميّز، وهذا النظام هو الأكثر حظوةً وهيبةً، وهو الذي يجعل تلك الدّولة تستعمل هذه اللغة التي تحمل هذا النّظام في سائر نشاطاتها الرسمية"[1]؛ وذلك يعني أنّ اللّغة التي يتّخذها أيّ بلدٍ لغته التي ينطق بها في المحافل الدّوليّة، يجب أن تكون قادرةً على تحمّل هذه المسؤوليّة الكبيرة، حتّى لا تكون محلّ جدَل أو هزْل.

وبما أنّ اللّغة الرّسميّة في أيّة دولةٍ مهما كانت، تجعلها أيضًا لغة معاجمها، وتسعى حثيثًا لأنْ ترتقي بها، فإنّها ولا شكّ تعمد إلى صناعة المعاجم، التي فيها تحفظها، يقول الدكتور (عبد القادر الفاسي الفهري) حول عدم استيعاب المعاجم التي ننتجها للّغة التي نملكها: "إنّ القاموس الصّناعي له عدد محدود من الكلمات، يمكن عدّها وحصرها، وإنّ القواميس تكون دائما متجاوزة بمجرّد ما نقوم بوضعها، ويقع التّغيير دائما. والكلمات أكثر عددا ممّا يمكن حصرُه، بل إنّ الكلمات التي نكتب أو ننتج ليست إلاّ جزءً صغيرًا من الكلمات، فكلّ كلمة في القاموس بدءُ، والكلمات ليست نهاية"[2]؛ بمعنى أنّ التّغيير والتّنقيح والتّحسين دائمًا من عوامل تطوّر اللّغة، وبخاصّة مع دخول الألفاظ الأجنبيّة، التي لا مانع لها في الوقت الحاضر، والتي إن تسلّلت إلى المعاجم فعلتْ فعلتها غير المحمودة، بحكم أنّ المعاجم والقواميس ركن اللّغة الأساس، الذي لا يُستحبُّ أن يُمَسّ.

ويتطلّب العمل المعجمي خطّة مدروسةً من طرف صانعيه، لتجنّب الوقوع في المتاهات التي لا ترحم، والانتقادات التي تنقص من قيمته، ولذلك "فإنّ صناعة المعاجم يعتمد النّجاح فيها على تحقيق توازنٍ بين عدّة متطلّباتٍ متضاربة. وبالطّبع، فإنّ الوصف والتّحليل يمثّلان جوهر عمل محرّر القاموس حيث يجب تحديد –وبدقّة– تهجئة مداخل الكلمات ولفظها، وقواعدها ومعانيها، وبشكل موسّع أو مختصر، بقدر ما يتطلّبه أو يسمح به حجم القاموس، أو جمهور القرّاء المقصود. ولكن في الوقت نفسه يجب على صانعي المعاجم، الأخذ بعين الاعتبار، الاحتياجات المرجعيّة لمجموعات الاستخدام المقصودة: هل هم المتخصّصون العلميّون، أم أطفال المدارس، أم المترجمون الذين يكتبون من أجلهم

[1]- Jacque Leclerc « les diverses application du statut officiel des langues au sein des états-recherche linguistique » vol 13, n° ½. Rabat : 2008, publication de l'institut d'études et de recherches pour l'arabisation, p 11.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتّخطيط في البحث اللّساني العربي، ط 1. المغرب: 1998، دار توبقال للنّشر ص 164.

آخذين بعين الاعتبار، أنّ عددا قليلاً منهم يتمتّع بخلفيّة لغويّة، أو حتّى بتدريبٍ عملي في الاستخدام المفيد للقاموس"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ الصّناعة المعجميّة من أصعب الأعمال العلميّة، التي تتطلّب جهدا كبيرًا وتفانيًا، ووقتًا لازمًا لإخراجه في صورته الملائمة، وفي كلّ مرّة، تولد نقائص طفيفة، وجب في ما بعد تداركها، وإنْ كانت أخطاء مطبعيّة. هذا، ولا نغفل معلومةً هامّة، والتي تقول بضرورة تحديد قرّاء المعجم المصنوع بدقّة، حتّى لا يجد القارئ الذي يتصفحّه مشكلة ما إذا كان سيجد فيه ما يبحث عنه من معلوماتٍ أم لا؛ ذلك أنّ المعاجم أنواع مختلفة، وإنّ التي تُوجَّه إلى الأطفال على تعدّد مراحل تعليمهم غير التي تُوجّه لمترجمي النّصوص، وغير المخصّصة لكبار العلماء أو الأدبيّين؛ حيث إنّ مضمونها متباين بحسب التّخصّص الذي تهدف إليه.

وإنّ المعجم في شكله العام مؤَلَّفٌ من مجموعةٍ محدودة من الكلمات المعجميّة التي يضمّها بين دفّتيْه، وهو بعدُ في متناول القارئ أو المتصفِّح له على الدّوام. وقد قال (دي سوسير De Saussure) بأنّ اللّسان موجود بالتّمام لدى الجماعة اللّغويّة، وإنّ الأفراد لا يملكون منه غير جزءٍ يسيرٍ منه وبالتّالي؛ فإنّ اتّحاد هؤلاء الأفراد جميعا، كلّ بمخزونه اللّغوي الموجود في دماغه، يشكّل لدينا اللّسان بأكمله، على تعدّد نوع هذا اللّسان، أعربيٌّ هو، أم فرنسيّ، أم ألماني، وغيرها من الألسنة البشريّة. وإذْ نحن نعيش عصر التّطور المذهل في مختلف المجالات: الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعية، جاءت مع هذا التّقدّم الكثير من الألفاظ الدّخيلة، والمعرّبة، والمولّدة، والحضاريّة؛ وبالتّالي ينتج عن ذلك صعوبة الإحاطة بالقاموس اللّغوي لدى الأفراد والمؤسّسات، كلّ بطريقته في التعبير عن الحاجات العمليّة واليوميّة؛ ولذلك قال (تمّام حسّان) في هذا الشّأن: "كان تدوين المعجم ضرورةً لغويّةً لكلّ مجتمعٍ متقدّم، وكان لابدّ أن يتمّ تدوين المعاجم على صورةٍ، تمكّنُ كلَّ فردٍ يطّلع عليها، أن يعرف الكثير من المعلومات التي توضّح ما يُحيط بمادّتها الأساسيّة، وهي الكلمة"[2]؛ معنى ذلك أنّ حفظ الموروث اللّغوي العربي القديم–بإعادة طبع معاجم في نسَخ حديثة جديدة– وكذا حفظ الجديد من الألفاظ بتدوينها في الكتب والمعاجم والقواميس، بات ضرورةً معاصرة لا مفرّ منها؛ وذلك خدمةً للفرد الذي سيحتاج إلى العودة إلى قواميسَ كهذه في وقت

[1]- ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، تر: محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، د ط. المملكة العربية السعودية: 2001، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، المجلد 3، فصل 19، ص 675.

[2]- تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د ط. الدار البيضاء: 1994، دار الثّقافة، ص 315.

الضّرورة، وكذا خدمةً للأمّة العربيّة، التي يحمل أبناؤها عبء الحفاظ على هويّتها؛ وذلك كلّه يعني أنّنا لا يجب أن نتغنّى بأمجادنا العريقة في فنّ صناعة المعاجم، وإنّما يجب أن نبرز سماتنا الحضاريّة، وما نحن قادرين على تركِه كموروث لغويّ للأجيال اللّاحقة.

ويقول الدكتور (عبد العلي الودغيري) مؤكّدا هذه الفكرة: "إنّ التّأريخ للعربيّة ولمعجمها على الخصوص لا يكفي فيه التّتبّع الزّمني، ولا التّتبّع بحسب الحقول المعرفيّة ومجالات الاستخدام، بل لابد معه من تتبّع جغرافي لمعرفة حياة اللّفظ أو التّركيب، وهو ينتقل من بيئة إلى بيئة ويتدرّج في الاستعمال من إقليم إلى آخر، ويحتكّ بألفاظ أخرى تنتمي للّغات، وتعايشه على تربة واحدة"[1]؛ ومعنى ذلك، أنّه لا يكفي الجمع والطّبع فقط، وإنّما تستلزم الدّراسة التّحليليّة للألفاظ، وربطها بما يرافقها من سياقات وعلاقات اجتماعية وجغرافيّة وتاريخيّة، ذلك أنّ الصناعة المعجميّة بصفة عامّة غير يسيرة، ولا تُنجَز بين ليلة وضحاها، ومن أجل ذلك وجب التّأكّد والتّقصّي أكثر ومرارا وتكرارا، والتّحقيق من كلّ خطوة يقوم بها المعجميّ في عمله ضمن هذا المجال بالذّات.

[1]- عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية –نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، ط1. الدار البيضاء: 2001 مطبعة النّجاح الجديدة، ص 50.

الفصل الأول: مفاهيم مصطلحية

1- المعجم Lexique؛

2- القاموس Le dictionnaire؛

3- علم المعجم/علم الألفاظ La lexicologie؛

4- صناعة المعجم أو الصناعة المعجمية La lexicographie؛

5- المصطلحية La terminologie؛

6- صناعة المصطلح La terminographie؛

7- علم المفردات أو الملفظة Vocabulaire.

إنّ فوضى المصطلح تُعدّ من المسائل الشّائكة في مجال البحث العلمي عمومًا، وفي مجال اللّغة العربيّة خصوصًا؛ بحيث نكاد نجزم على عدم اتّفاق العلماء العرب على وضع المصطلح الواحد والمُوحّد للمعنى الواحد، ممّا ينتج اللّبس والغموض، وعدم الوصول إلى الحقيقة المنشودة، أو الغاية المرجوّة. كما أنّ الضّحيّة الكبرى في هذه القضيّة هي طالب العلم، الذي يجد نفسه متوغّلا في خضمّ المصطلحات العديدة، دون أن يشعر بذلك مسبقًا، حتى يتفادى ذلك، وحتى دون معرفة منه بطريقة الخروج من المشكلة؛ وبذلك يجد نفسه أمام الواقع الذي لا مفرّ منه، والمتمثّل في صعوبة التّمسك أو العمل بالمصطلح المناسب، بالإضافة إلى اختلاف الآراء لدى الباحثين الكبار، يقول الدكتور (عبد القادر عواد) في هذا الصدد: "إنّ مشكلة المصطلح تتجلّى عموما عند محاولة المترجم ترجمة مفاهيم معيّنة، أو عند محاولة المنشئ التّعبير عن مثل هذه المفاهيم، سواء في ذلك التّعبير الشّفوي أم الكتابي، فمثل هذه المصطلحات جاهزة للاستعمال، ولكنّها غير محدّدة الدّلالة في الفكر والثّقافة العربيّيْن كما هي محدّدة في فكرها وثقافتها الأصليّيْن"[1]؛ ويُقصَد من هذا القول، أنّ عمل المترجم صعب بقدر صعوبة الخروج من متاهة تراكم المصطلحات المتعدّدة للمفهوم الواحد في التّخصّص الواحد، بل وفي الفرع الواحد، والأمر نفسه ينطبق على مُنتجي النّصوص الكتابيّة أو الشّفويّة، بالرّغم من أنّ الفكرة المراد التّعبير عنها موجودة وواضحة في ذهن قائلها. وإنّ تراكم المصطلحات وتوالدها ومزاحمة بعضها البعض بين الفينة والأخرى في تخصّصٍ معيّن من العلوم بصفةٍ عامّة، وفي اللّغة بصفةٍ خاصّة، هو السبب الرّئيس، من بين عديد الأسباب المختلفة والمتشابكة، التي أدّت إلى ظهور علم المصطلح، وقد أصبح علمًا مستقلّا بذاته، ومع التطوّر التقني وظهور الشّبكة العنكبوتيّة في الوقت المعاصر، فإنّنا نشاهد يوميّا آلاف المصطلحات الجديدة التي تطغى على الميدان اللّغوي والمعجمي، لدرجة أن يبقى القارئ مذهولاً أمامها، ولا يدري بأيٍّ منها سيأخذ أو يستنجد في دراسته. كما أنّ العلاقات الاجتماعية وصِلة الشعوب بعضها ببعض، يسهّل كثيرًا انتشار المصطلحات؛ لأنّهم في الأصل بحاجة إلى طريقة للتّواصل في ما بينهم، ابتغاء التّفاهم وقضاء الحوائج اليوميّة أيضًا، فالمجموعة البشريّة في الأصل لا تنطق بلغةٍ واحدة، بل بلغاتٍ شتّى، لقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السّمَوَاتِ والأَرضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ**﴾ [الرّوم–22].

[1]- عبد القادر عوّاد "ما المصطلح؟ قراءة في الدّلالات والإشكاليّات" مجلة اللسان العربي، الرباط: 2011، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –مكتب تنسيق التعريب، العدد 67، ص 183.

وممّا سبق ذكره، نجد أنفسنا في هذا المقام، في أمسّ الحاجة إلى وضع تعريفات مختصرة –رغم أنّها بسيطة– عن بعض المصطلحات الضّرورية، والتي تستدعيها طبيعة هذا البحث، بما أنّنا بصددَ وصف وتحليل النّظرية المعجميّة الحديثة في فكر (علي القاسمي). وهي بعدُ مصطلحات ذات صلة وطيدة بهذا المجال، وإنّ تقديم تعريفات لها يكون بقصد التّفريق والفصل بين مصطلـح معجميّ وآخر حتّى تتّضح الحدود والمعالم الخاصة بهذه النظرية، وإن كان ذلك من بابها الضيّق والبسيط. هذا دون أن ننسى أنه لا يتطور البحث العلمي إلا بتطور الترجمة.

1- المعجم lexique: يمكن تعريف كلمة معجم تعريفًا لغويًّا وآخر اصطلاحيا، كما يلي:

أ. **لغةً:** تتّفق أغلب المعاجم اللّغويّة العربيّة على تعريفٍ واحدٍ لهذه اللّفظة، "فكلمة المعجم في المعاجم التراثية مشتقة من مادة (ع ج م). والعُجْمَة هي عدم الإفصاح في القول، "واستعجمت الدّارُ عن جواب السائل: سكتتْ. وبابُ الأمير مُعجَم؛ أي مبهم ومقفل، ونظرتُ في الكتاب فعَجَمْتُه؛ أي لم أقف حقّ الوقوف على حروفه. وصلاة النهار عَجْماء؛ لأنّه لا يُجهَر فيها بالقراءة. وقد عجم العودَ: إذا عضّه ليعلم صلابته من خوره"[1]؛ معنى ذلك أنّ العجْمَة هي كلّ شيء غامض لا وضوح فيه، غير ظاهر معناه.

وتتفق المعاجم العربيّة القديمة والحديثة في تعريف وتحديد معنى كلمة معجم، ولقد ورد في (لسان العرب، لابن منظور) أنّ "المعجم من العَجم والعُجم، خلاف العرَب والعُرب. والأعجم الذي لا يفصح ولا يبيّن كلامه، والعُجْم: الإبهام والإخفاء وعدم الإفصاح. ونقل (محمد حسين آل ياسين) قول الشاعر:

مَنْهَلٌ لِلْعِبَادِ لاَبُدَّ مِنْهُ مُنْتَهَى كُلِّ أَعْجَمٍ وَفَصِيح

وعجمتُ الكتابَ: أبْهمتُه، ومن ذلك قولهم: رجلٌ أعجمٌ وامرأة عجْماء؛ إذا كانا لا يفصحان ولا يبيّنان كلامهُما. وسُمِّيت البهيمةُ عجماءَ؛ لأنّها لا تتكلّم، وسَمّى العربُ بلادَ فارس بلادَ العجم؛ لأنّ لغتها لم تكن واضحة ولا مفهومةً عندَهم. وإذا أدخلنا الهمزة على الفعل **عجم**، ليصير **أعجم**، أفاد معنى إزالة العجمة والغموض، ففي اللّغة: أشكيتُ زيْدا: أزلتُ له شكايتَه، وفيها أقذيتُ عيْنَ فلان؛ إذا أزلتُ ما بها من قذى..."[2]. والإعجام لفظ أُطلِق على نَقْط الحروف في المصحف الكريم؛ والذي يفيد معنى إزالة لُكنتِها

[1]– محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 219.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت: د ت، دار صادر، مج 2، مادة **(ع ج م)**.

وغموضها، بما أن الحروف كانت تتشابه كلّها؛ لعدم وجود الحروف عليها. وعليه، فإنّ وضع النقاط على الحروف هو بمثابة التّوضيح ورفع اللبس عنها. ومن هنا أيضا جاء لفظ المُعجم؛ بمعنى الكتاب، الذي تُجمَع كلمات لغة ما، وتُشرح ويُوضَّح معناها، وتُرتَّب بشكل معيّن. إذًا، فكلمة معجم إما أن تكون اسم مفعول من الفعل أعجم، وإما أن تكون مصدرا ميميًّا من الفعل نفسه، ويكوّن معناها ويرتبها بشكل محدّد ويكون معناها إزالة العُجمة والغموض.

ب. اصطلاحا: تصبّ أغلب التّعريفات الاصطلاحيّة حول هذه اللّفظة بالذّات في قالب واحد ؛ بحيث "إنّ المعجم يحدّد لغة مجتمع ما، ويبيّن القدرة والمعرفة اللّغوية الخاصّة به، وهو يضمّ جميع مداخل تلك اللغة"[1]؛ ما يعني أنّه من خصائص ذلك المجتمع، ويحدّد إحدى مقوّماته الوطنيّة المتمثّلة في اللّغة الوطنيّة لديه. وهناك من يعرّفه على أنّه "مرجع يشتمل على ضروب ثلاثة:

- **الأوّل:** وحدات اللغة مفردة أو مركّبة؛
- **الثاني:** النظام التبويبي؛
- **الثالث:** الشرح الدلالي"[2].

ويقصَد بالضّرب الأول أنّ اللّغة –أيًّا كانت– تتكوّن من كلماتٍ مفردة، ومركّبة في شكل تعابير أو جُمل؛ فالمفردات تعبّر عن مفاهيم معيّنة، والمركّبات اللّغويّة تعبّر عن المعنى أيضًا. ويعني الضّرب الثّاني، والذي هو النّظام التّبويبي؛ أنّ هذه الوحدات اللّغوية يجب أن تخضع لنظام ترتيبٍ معيّن، وإلاّ اختلطت معانيها، وصعُب على القارئ العثور عليها في المعجم، مع العلم أنّ النّظام التّبويبي متعدّد ومختلف، وسنتطرّق إليه في الصّفحات التّالية من هذا البحث. والضرب الثّالث؛ يُقصَد به أنّ هذه المفردات اللّغوية متبوعةٌ بالضّرورة بشرحها الدلالي، وبمختلف المعاني التي قد تتضمّنها كلّ كلمة، وإلاّ ما سُمّي معجمًا. ويضيف الدكتور قائلاً: "ومن الشرح ما يعتمد علميّة مؤلّفه ومنهجه في بيان الإفادة، ممّا هو ثابت أصيل في تدرّج مدروس إلى غير اللّازم، وتأشير صفة الدّلالة مركزية أم هامشيّة، مع مراعاة

[1] -Jamila Guedri « le champ lexical et sémantique de l'expression de l'amour chez Bobin » revue de Mawarid, université de Suisse : 2008, n°13,p 76.

[2]– عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية –دراسة في البنية التركيبية، ط 1. عمان: 1999، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 37.

الفهم والرّغبة في إيصال المعنى المعجمي، إلى درجة واضحة في الأداء"[1]؛ بمعنى أنّ المعجميّ غالبًا ما يستعمل طريقته في الشّرح، ويُعمِل فكره في ذلك، وبخاصّةٍ إنْ تعلّق الأمر بمعلومات جانبيّة أو ضمن المعلومات الأساس في ذلك المعجم، بشرط عدم الخروج عن الموضوع، أو الاضطراب والتّناقض في تقديم الشّروح الملائمة لكلّ لفظة معجميّة.

إنّ المعجم في الاصطلاح عموما، كتاب يضمّ أكبرَ عددٍ ممكن من مفردات اللغة، أيّا كانت هذه اللغة، مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون المواد مرتّبة ترتيبا خاصا، إمّا على حروف الهجاء وإما بحسب الموضوعات. كما أنّ المعجم كتاب يضمّ كل كلمة في اللغة –نسبيا– واشتقاقها وطريقة نطقها، وشواهد تبيّن مواضيع استعمالها؛ وإنّه في العموم ديوان المفردات. ويضيف الدكتور (عبد القادر عبد الجليل) حول هذا التّعريف الاصطلاحي قائلاً: "والمعجم هو مجموعة من الكلمات التي يستعملها الناس للتواصل في ما بينها"[2]؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على أنّ الغاية من تأليف المعاجم اللّغويّة بخاصّة، هي مقدرة المجتمعات المختلفة اللّغات على إجراء الاتّصالات في ما بينهم والتّفاهم الجيّد إنْ كانت معاجم ثنائيّة اللّغة، وكذا تواضع النّاس على اصطلاحات موحّدة بينهم جميعًا إنّ كانت معاجم أحاديّة اللّغة.

ويبدو أنّ للدّكتور (تمام حسان) وجهة نظر في هذا الموضوع؛ بحيث يقول: "والمعاجم دراسة للّغة، لا معاييرَ للاستعمال؛ فهي من عمل الباحث، وتتّجه إلى وصف عمل المجتمع. إذا أُريدَ بالمعاجم أن تتحكّم هذا التّحكّم في الاستعمال، ولم تصبح وصفا للاستعمال الفعلي للّغة، وإنّما أصبحت معايير يُقاس بها خيرُ استعمالات الكلمات"[3]؛ ومعنى ذلك أنّ من بين أهداف المعجم تقديم دراسة للّغة، ذلك عن طريق توضيح مدلول كلّ كلمة، وأصلها وطرائق استعمالها، وهذا العمل لا يؤدّيه أيّ كان، وإنّما يقوم به المتمرّسون في اللّغة، المتبحّرون فيها؛ إذًا، فالمادّة المعجميّة في صورتها النّهائية داخل المعجم ليست مجرّد لصق ونسخ، وإنّما هي نتاج إعمال العقل والمنطق، وذلك ما لا يقدّر قيمته كثير من النّاس.

[1]– عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية –دراسة في البنية التركيبية، ص 38.

[2]-Lilia Beltaief « la cohérence du discours-les mots pour le dire » revue de la lexicologie, Tunisie :2001,l’association de la lexicologie arabe en Tunisie, p 59.

[3]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص 27.

ولم يُطلَق لفظ معجم على المؤلَّف المعجمي بشكل مباشر، إلا لدى مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة عندما سمّى كتابه بالمعجم الكبير، والمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز. وقد "استعملت كلمة معجم في اللغة العربيّة بدلالة أخرى غير الدّلالة السابقة، وهي: **الكتّاي** الذي يقدّم مجموعة من المعارف الأساس في إحدى موضوعات المعارف، وغالبا ما تُرتّب مداخل الموضوعات الجزئيّة ترتيبا هجائيّا. والجدير بالذّكر أنّ كلمة معجم قد استخدمت من طرف علماء الحديث؛ فأوّل كتاب يحمل هذا الاسم هو **(معجم الصحابة**،لأبي يعلى أحمد بن علي التّميمي الموصلي، ت 307 هـ). ويُجمع لفظ معجم على معاجم ومعجمات"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ كلمة معجم لا تطلق فقط على الكتاب الذي تجمع أوراقُه مفردات اللّغة ومعانيها، وإنّما أيضا يختص بكتب الفقه والسّنّة، ومختلف الشّروح التي يجتهد فيها الأئمة والمشايخ في الفقه الإسلامي.

ومن اللّغويين أيضا من يترجم كلمة **lexique** بـ: **ثبت المصطلحات**؛ حيث يوحي هذا المفهوم إلى الوحدات التي تشكّل اللّغة الخاصّة بجماعة ما، أو بنشاطٍ بشريٍّ معيّن، أو بمتكلّم... إلخ. وفي هذا الصدد يمكن القول إنّه "غالبًا ما يتمّ وضع ثبت المصطلحات للخطاب، ونطلق على وحدات المعجم اسم: **وحدات معجميّة صغرى lexèmes**، بينما نسمّي وحدات الخطاب **ألفاظًا vocables**، أو **كلمات mots**؛ باعتبار أنّ الكلمة تشير إلى أيّ تواردٍ للّفظة أيًّا كان"[2]؛ وذلك يعني أنّ المعجم الملموس أو الورقي الذي يحتوي مفردات نصّ ما أو خطاب ما، ما هو إلا نموذج عن معجم مفردات المتكلّم أو الجماعة اللغوية المعيّنة فالرصيد اللّغوي غير موجود بالتّمام عند الفرد الواحد، إنما هو مستودع في جميع الأذهان البشريّة، وكل ذهن بشري يحتوي جزءً معيّنا من ألفاظ لغةٍ ما، ومجملُها يشكّل اللّسان البشري المعيّن: إنْ عربي، أم فرنسي، أم ألماني، وهكذا دواليك.

2- القاموس le dictionnaire: لقد أطلق هذه الكلمة (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ت 817 هـ) على معجمه (القاموس المحيط) التي تعني معظم الماء؛ وذلك بغية إخبارنا أنّ معجمه واسع

[1]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ط1. لبنان: 2003، مكتبة لبنان ناشرون، ص 8.

[2]- هنري بيجوان وَفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، ط 1. بيروت: 2009، المنظمة العربيّة للتّرجمة، ص 380-381.

المعنى، عميق الدّلالة، ويحوي أشمل وأبلغ الجوانب اللّغويّة، وغير ذلك ممّا يحيط بمعنى كلّ كلمة فيه. وإنّ هذا المصطلح يحتاج إلى تعريفٍ لغويّ، وآخر اصطلاحيّ؛ من أجل التّوضيح أكثر.

أ. **لغةً:** مشتقة من الفعل "قَمَسَ، وقَمَسَ في الماء يَقْمِس قمُوسًا: انغطّ ثم ارتفع. والقمْس: التّغوُّص والقاموس: الغوّاص، والقاموس هو قعر البحر أو وسطه أو معظمه. وقال (أبو عبيد): القاموس أبعد موضع غورا في البحر. وفي الحديث: قال قولا بلغ به قاموس البحر؛ أي قعره الأقصى وقيل: وسطه ومعظمه"[1]. إنّ من استعمالات العصر الحديث إطلاق اسم "القاموس" على أي معجم سواء كان باللغة العربية، أو بأيّ لغةٍ أجنبيّة، أو مزدوج اللغة. ومرجع هذا المعنى الذي أُلصق بلفظ القاموس، عالِم من علماء القرن التاسع الهجري، وهو (مجد الدين الفيروز أبادي). "وقد حقّق هذا المعجم لنفسه شهرة واسعة وقد ذاع صيته، وصار مرجعا لكلّ باحثٍ في اللغة. ومع مرور الوقت ومع كثرة تردّد اسم هذا المعجم على ألسنة الباحثين، ظنّ بعضهم أنّه مرادف لكلمة معجم؛ فاستعمله بهذا المعنى، وشاع هذا الاستعمال وصار يطلق لفظ القاموس على أيّ معجم. وقد ظلّ هذا اللفظ محلّ خلاف بين العلماء؛ فمن مهاجم عليه، إلى مدافع عنه، حتى أقر مجمع اللغة العربيّة هذا الاستخدام، وذكره ضمن معاني كلمة قاموس في معجمه المسمى بالمعجم الوسيط، وعدّ إطلاق لفظ القاموس على أي معجم من قبيل المجاز أو التوسع في الاستخدام"[2]. ويبدو أنّ اللّغويّين القدامى قد راق لهم استعمال أسماء البحر وصفاته وإطلاق ذلك على معاجمهم؛ فقد أطلق (الصاحب بن عبّاد ت 385 هـ) على معجمه اسم: (المحيط في اللغة) وأطلق (ابن سيدة، ت 458 هـ) على معجمه أيضا اسم: (المحكم والمحيط الأعظم). وأطلـق (الأصفهاني ت 650 هـ) على معجمين له اسم: (العباب الزاخر واللّباب الفاخر، ومجمع البحرين). وفي الأخير جاء (الفيروز أبادي) كما أسلفنا الذكر أعلاه.

وهكذا صارت الكلمتان: **معجم وقاموس** مترادفتين في الدّلالة على كل كتاب مرجعي، يحتوي على مفردات اللغة، ويشرحها ويبيّن معناها، واشتقاقها، وأصلها. كما يرى (عبد العلي الودغيري) أنّ لفظ قاموس هو الشائع حاليا.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة: **(ق م س)**.

[2]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 24.

ب. اصطلاحا: نلاحظ أنّ التعريفات الاصطلاحية لكلمة القاموس تختلف من باحث إلى آخر، ومن لغوي إلى آخر، وهي في الحقيقة تصبّ كلّها في مصبّ واحد؛ حيث إنّ تعريف أحدهم يكمّل تعريف الآخر بطريقة أو بأخرى. وبغضّ النّظر عن كلّ هذه التّعريفات اللّغويّة والاصطلاحيّة لكلمتيْ معـــجم وقاموس إلاّ أنّ الدّكتور (علي القاسمي) يرى في هذا الشّأن أنّ التّطوّر السّريع في مختلف المجالات يؤدّي بالضّرورة إلى تنوّع وتعدّد المعاجم؛ نظرًا لازدياد حاجات الإنسان المعرفيّة والعلميّة، وبذلك يقول إنّ تخصيص مصطلحين مترادفين للتّعبير عن مفهومين مختلفين، محاولة مشروعة، وأمر محمود، يؤدّي إلى التّقليل من التّرادف في المصطلحات العلميّة، ويسهم في تيسير عمليّة التّواصل بين المتخاطبين. ولكنّه وضع شرطًا من أجل أن يكون هذا التّخصيص مؤدّيًا للغرض، ومفيدًا، وهو ضرورة أن لا يتعارض مع الاستعمال السّاري، وأن يحظى بقبول النّاطقين باللّغة؛ حتّى يكون شائعا ورائجًا بينهم. وأمّا إن لم ينل هذا التّخصيص مرتبة الشّيوع، فبقي في زاوية واحدة، لا تستعمله إلا فئة قليلة من النّاطقين بتلك اللّغة؛ فإنّ ذلك سيؤدّي إلى عكس ما نرجوه، وبالتّالي ستنتج الازدواجيّة المصطلحيّة، التي تعيق حركة انتقال المعرفة، وتعطّل سيرورتها بين أبناء الأمّة الواحدة.

3- علم المعجم/علم الألفاظ la lexicologie: يوجد فرق بين علم المعجم أو علم الألفاظ الذي يعادل في اللّغة الفرنسية la lexicologie، وصناعة المعجم أو الصناعة المعجمية الذي يعادل بالفرنسية: la lexicographie؛ بحيث إنّ هناك علمان فرعيّان يكوّنان علم المعجم، وهما:

1- المعجمية العامّة: وهي بدورها تنقسم إلى فرعين، هما: المعجمية العامة النظرية lexicologie موضوعها "البحث في المفردات من حيث مكوّناتها، وخصائصها، وأصولها، وقواعد تكوينها، ودلالاتها. والمعجمية العامة التطبيقية Lexicographie، وموضوعها البحث في المفردات من حيث هي مداخل معجمية، تجمع من مصادر ومستويات لغوية وتُوضع في كتاب هو المعجم المدوَّن.

2- المعجمية المختصة: وتتفرع إلى صنفين، هما: المعجمية المختصة النظرية Terminologie موضوعها البحث في الوحدات المعجمية المخصصة من حيث خصائصها، والمعجمية المختصة التطبيقية Terminographie، موضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها Normalisation، ومناهج تكنيزها، سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة المدونة، أو بالتخزين

في الحواسيب جمعا ووضعا"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ المعجميّة العامّة تتضمّن جانبًا نظريًّا وتطبيقيًّا، أمّا المعجميّة المختصّة فهي بدورها ذات شقّيْن: النّظري والتّطبيقي. وذلك يعني أنّ علم المعجم أحد فروع علم اللّغة؛ والذي يهتمّ بدراسة الكلمات، بالبحث عن معانيها ودلالاتها المعجميّة. ويرى (حلمي خليل) أنّ هذه الدراسة ابتدائية، وذلك استعدادًا لعمل المعجم، وهنا يقول: "لابدّ أنْ نفرّق بين هذا العلم وبين الفرع التّطبيقي له، وهو lexicographie؛ أي علم المعاجم التّطبيقي، والذي يختصّ بدراسة صناعة المعجم والأسس التي يقوم عليها، وأنواع المعاجم"[2]؛ وذلك يدلّ على أنّ علم المعجم هو علم نظري يهتم بدراسة المعنى المعجمي والدّلالي للكلمات، وأمّا علم صناعة المعجم، فهو علم تطبيقي، ويهتمّ بصناعة المعاجم. كما أن هذا المصطلح –أي علم المعجم– يشير إلى "دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة، أو في عدد من اللّغات. ويهتمّ علم المعجم من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها ودلالاتها المعنويّة والإعرابيّة والتّعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدّد المعاني"[3]. ومعنى ذلك أنّ هذا المصطلح – علم المعجم– شبه عام، ويخصّ هذا الميدان بصفة عامة؛ لأنّه يبحث في معاني ومرادفات الكلمات في عديد اللّغات البشريّة، المنطوقة والمكتوبة، ممّا يجعل ذلك عاملاً لإثراء المعلومات وتبادلها بين الناس، في البلد الواحد وحتى إنّها عابرة للقارّات، إذا ما كانت ثنائيّة اللّغة.

وإنّ المعجميّة هي "دراسة المعجم وعلاقته بالمستويات اللّغوية من تركيب ونحو وصرف وبخاصة الفونولوجي لأيّ لغة، وعلاقة ذلك بالحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية"[4]؛ وذلك دليل تداخل كل مكوّنات اللّغة من نحو وصرف وصوت، وعلاقة كلّ ذلك بحياة الأفراد في مختلف ميادينها.

– **صناعة المعجم أو الصناعة المعجمية La Lexicographie:** تحتوي هذه العبارة على كلمة صناعة التي "تعني الإتقان والإحكام والممارسة الدّقيقة للأعمال التي ينجزها الإنسان، لأداء وظيفةٍ محدّدة في الحياة، ويعني ذلك مدى فهمه وإلمامه بأصول الصّناعة وفروعها وتشعّباتها، ومدى الوعي بأهمّيتها

[1]– إبراهيم بن مراد "المعجم والمعرفة" مجلة المعجمية، تونس: 1995، جمعية المعجمية العربية بتونس، العدد 11، ص 64.

[2]– ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة.

[3]– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط 3. دب: 1974، مكتبة لبنان ناشرون، ص 3.

[4]- Jean Debois et d’autres, Larousse, éd : 2007, Paris, p 284.

في الحياة العلميّة والعمليّة"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ الصّناعة المعجميّة تحمل في طيّاتها الكثير من التّفنّن والصّبر والممارسة الفعليّة والدّائمة، تلك التي تصنع للّغة أمجادها وتاريخها العريق، الذي تفخر به الأجيال على مرّ العصور. ومن أجل ذلك يرى الأستاذ (بشير إبرير) ضرورة التّخطيط اللّغوي المنشود Planification linguistique؛ والذي "يتعلّق بالإجراءات المنهجيّة والأبعاد الاستراتيجيّة والاستشرافيّة، التي من خلالها يستطيع المخطّطون اللّغويّون استبصار الحلول المختلفة للمشكلات اللّغويّة، في علاقتها بمجتمعها، وعلاقتها بغيرها من المجتمعات الأخرى"[2]؛ فالتّخطيط اللّغوي وإنْ لم يدخل في صلب العمل المعجمي كعلم، ولكنّه منهج أو نظريّات تبحث كيفيّة النّهوض بكلّ ما من شأنه تطوير اللّغة بصفة عامّة والمعاجم جزء من ذلك التّخطيط. وبالتّخطيط اللّغوي أيضًا، يتوصّل الباحثون إلى تشخيص الدّاء وإيجاد الدّواء له، والاتّفاق حول مستقبل اللّغة وركائزها –المعاجم– وجعلها ترتقي إلى مصافّ اللّغات الحيّة الأخرى. والصّناعة المعجميّة في نظر (بشير إبرير) تمرّ عبر مراحل متعدّدة، لا يمكن إغفال واحدة منها أو الاستغناء عنها، يقول: "وتشتمل على خطوات خمس أساس وهي: جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معيّن، وكتابة المواد، ثمّ نشر النتاج النهائي، وهذا النتاج هو المعجم أو القاموس، الذي يمكن تعريفه على أنّه كتاب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتب عادة ترتيبا هجائيا، مع شرح لمعانيها ومعلومات أخرى ذات علاقة بها، سواء أعطِيت تلك الشروح والمعلومات باللّغة ذاتها، أم بلغة أخرى"[3]. ومعنى ذلك أنّه يقصد بهذا المصطلح المجهود الفكري المتعدّد المراحل، ويبدأ بضمّ المادّة اللّغويّة والعلميّة من الميدان، ثمّ اختيار مداخل مناسبة لها، وترتيبها بإحدى طرائق الترتيب المعجميّة المعروفة، ثمّ تأليف كلّ ذلك وإخراجه في شكل معجم أو قاموس، يحمل اسما أو عنوانا محدّدا.

وبالعودة إلى ما سبق ذكرُه، يتبيّن لنا أنّ المصطلح الأوّل – علم المعجم – يعتمد بالدّرجة الأولى على اشتقاق الألفاظ، ودراسة المفردات ودلالاتها المختلفة، بينما الصناعة المعجمية– الذي هو فرع من علم اللغة التطبيقي – فهي عملية دقيقة أيضا وشاقّة؛ لأنها ميدانيّة وفكريّة بحتة، تستغرق وقتًا طويلا لإخراج العمل المعجمي في صورته النّهائيّة. والمصطلح الأوّل في معناه العام يعتمد على المصطلح

[1]– بشير إبرير "الصّناعة المعجميّة وضرورة الانفتاح على تنمية استعمال اللّغة العربيّة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعيّة" مجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر: 2012، المجلس الأعلى للّغة العربية، العدد 28، ص 165.

[2]– المرجع نفسه، ص 166.

[3]– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 3.

الثاني، في أداء المهمّة اللّغويّة النّبيلة؛ لتحقيق التّكامل فيه، ولكنّهما مختلفان من حيث المعنى. و"إنّ مصطلحي Lexicology وLexicography يشيعان في اللّغة الإنكليزية في مجال الحديث عن دراسة الألفاظ، وترتيبها في نسق معيّن. ويشيع معهما في الاستعمال كذلك المصطلح Dictionary ويقلّ عنه في الاستخدام الآن المصطلح Lexicon. وإذا كان معنى المصطلحين الأخيرين محددا إلى درجة كبيرة، ومن الممكن ترجمة أيّهما إلى المقابل العربي **معجم**، فإنّ المصطلحين الأوّلين متداخلان في أذهان كثيرين وغير واضحي الدلالة في أذهان آخرين، بالإضافة إلى أنّهما قد أثارا جدلاً كبيرًا حول المقابل العربي لكلّ منهما.

وبالرّجوع إلى موسوعات علم اللّغة، ومعاجم مصطلحاته وكتابات المتخصّصين في المعاجم نستطيع أن نبلور وجهات النظر في ما يأتي:

1- يرى (هارتمان Hartmann) أنّ lexicography يتضمّن:

أ. الجانب النظري، أو مجموعة الأسس النّظريّة التي تحكم العمل المعجمي؛

ب. الجانب التطبيقي، أو عمليّة تأليف المعاجم.

2- وتحدد موسوعة اللّغة وعلم اللّغة مفهوم lexicography، بأنّ الأخير يتعلّق بدراسة المفردات من حيث اشتقاقها ودلالتها"[1]؛ ما يدلّ على أنّ علم المعجم يدلّ على جمع ألفاظ اللّغة، وإرفاقها بدلالاتها المختلفة.

ولكن الموسوعة العالميّة لعلم اللّغة، توسّع مفهوم lexicography، ليشمل "عملية التخطيط والتّأليف للأعمال المرجعيّة المرتّبة على المداخل، مثل المعاجم Dictionaries، والمكانزThesauruses، والمسارد Glossaries، والفهارس Concordances، وإرشادات الاستعمال التي تعطي معلومات عن مفردات لغة ما أو مجموعة من اللّغات.

أمّا (Bo Svensén بو سفانسين) في كتابه المترجم إلى الإنكليزية، بعنوان (practical lexicography) فقد زاد الأمر سعة حين أدخل في مفهوم lexicography –إلى جانب تأليف المعاجم وإنتاجها– أدخل ما يلي:

[1]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 20.

أ. التأليف عن المعاجم، وليس التأليف فيها؛

ب. الحديث عن النظريّات والمناهج التي تعدّ الأساس لهذا النشاط"[1] ؛ ومعنى ذلك أنّ الصّناعة المعجميّة تُعنى أيضًا بتأليف كتب لغويّة أخرى، يتحدّث فيها أصحابها عن المعاجم والقواميس المُصنَّفة وطرائق ترتيبها، وإيجابيّاتها ونقائصها، وكذا تحليل ودراسة ومناقشة النّظريّات المعجميّة الخاصّة بالعمل المعجمي في صورته العامّة.

وميّز المؤلّف بين هذا المصطلح ومصطلح Lexicology، بأن الأخير يشير إلى هذا الفرع من علم اللّغة، الذي يتعامل مع دراسة المفردات، وتركيباتها، ودلالاتها.

وأما المقابل العربي لهذين اللّفظين، فقد اختلفت فيه الأقوال كذلك على النّحو التّالي[2]:

المصطلح	العايد	بعلبكى	المعجم الموحد	المسدي	الخولي	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث	حلمي خليل	الودغيري
Lexicography	المعاجمية	صناعة المعجم	صناعة المعاجم معجميات	قاموسية	صناعة المعاجم	صناعة المعاجم	علم المعاجم علم المعاجم التطبيقي فن صناعة المعاجم	علم الصناعة القاموسية
Lexicology	المعجميّة	علم المفردات	دراسة المفردات علم متن اللّغة	معجميّة	علم المفردات	دراسة المفردات	علم المعاجم النظري	علم المعجم علم دراسة الألفاظ

[1]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص21.

وبناءً عليه، فإنّ (أحمد مختار عمر) يرى بعض التداخل واللّبس في أن يقابل المصطلح الأول بلفظ المعجمية، "ويقابل المصطلح الثاني بلفظ المفرداتية، فهذا أفضل من التفريق بينهما بالإفراد والجمع (المعجمية –المعاجمية) أو إطلاق لفظين مركّبين على المصطلح الواحد، أو استخدام كلمة قاموس، في مقابل معجم؛ نظرا لعدم وجود فرق بينهما في المصطلح العام"[1]. وبالرّغم من النّقائص التي قد تعتري هذه التّعريفات والتّحديدات لكل هذه المصطلحات، فإنّه لا يمكن إنكار دور هذه الاجتهادات التي قام بها هؤلاء الأساتذة الباحثين، علمًا أنّ فوضى المصطلحات من مشاكل علم اللّغة الحديث، التي بات من واجبنا التّقليل منها. وبالإضافة إلى كلّ هذه التّعريفات والآراء، فإنّ الدّكتور (علي القاسمي) يرى أنّ مصطلح المعجميّة مجال علمي له فرعين اثنين، وهما: علم المعجم وصناعة المعجم، ويبرزه الشّكل التّالي:

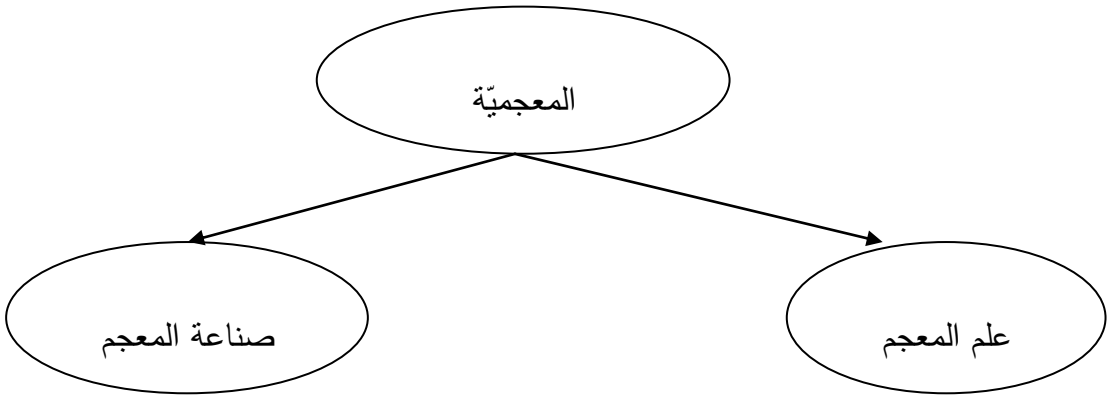

– **المصطلحية:** إنّ هذا المفهوم من الفعل: اصطلح، يصطلح، اصطلاحا، ومصطلح، وقد أُضيفَت التّاء المربوطة إلى كلمة مصطلح، فأصبح مصطلحيّة، و"إنّ مفهوم المصطلحيّة قد تطوّر مع مرور الزّمن؛ إذ إنّه في البداية كان يدلّ على مجموعة المصطلحات الخاصّة بنشاطٍ علميٍّ معيّن، أو باختصاصٍ ما، كأن نقول مثلاً: المصطلحيّة الكيميائيّة، أو المصطلحيّة القانونيّة، أو المصطلحيّة البلاغيّة.... إلخ. لكنّ مفهومه ما لبث أنْ توسّع؛ ليدلّ على النّهج الذي يتيح ترتيب مجموعةٍ من المصطلحات الخاصّة بتقنيّة معيّنة، أو بعلمٍ معيّن وتنظيمها"[2]؛ بمعنى أنّ مفهوم المصطلحيّة كان مقيّدًا بمجال مخصّص، في العلوم اللّغوية وغير اللّغويّة، ولكنّه أصبح يدلّ أيضًا على عمليّة تنظيم وانتقاء المصطلحات في المجال العلمي الواحد. ويضيف الدكتور (إبراهيم أبو هشهش) حول هذه الفكرة، قائلاً: "إنّ المصطلحيّة هي من تقنيات

[1]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 21–22.

[2]- إبراهيم أبو هشهش، آفاق اللسانيات: دراسات –مراجعات–شهادات تكريما للدكتور نهاد الموسى، ص 9.

إعداد القواميس والمعاجم، مع إرفاقها بالتحليل اللساني لهذه التقنيات"[1]؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على حاجة المعجميّة إلى المصطلحيّة، وهما تعملان جنبًا إلى جنب، رغم أنّ المصطلحيّة قد أصبحت في الوقت الحالي علمًا قائمًا بذاته. كما أنّ من بين أسباب تطوّر هذا العلم، نجد تطوّر اللّسانيات وعلم الدّلالة والصّناعة المعجميّة، وكذا التطوّر العلمي والتّكنولوجي، ووسائل الاتّصال المختلفة، وكذا تطوّر العلاقات الدّوليّة بين الأمم والدّول المختلفة، بسبب تطوّر اقتصاد السّوق والعمل. دون أن نغفل الدّور الرّيادي الذي تقوم به وسائل الإعلام السّمعية والمرئيّة والمكتوبة يوميّا، في عمليّة نشر وإشاعة المصطلحات المتوافدة من هنا وهناك، والتي استدعتهما ظروف العيش، والتّطوّرات الاجتماعية الرّاهنة.

وقبل أن آتي إلى ذكر الفروق الجوهرية بين علم المصطلح وصناعة المصطلح، المنطوييْن تحت كلمة المصطلحية، حسب النظرية المعجمية التي جاء بها الدكتور (علي القاسمي) والتي أنا بصدد دراستها والبحث فيها، تجدر بي الإشارة أوّلا إلى أن أقول ما قاله العلماء في المصطلح؛ "فالمصطلح من الصلاح، وهو ضدّ الفساد، أو اتّفاق القوم على وضع الشيء عن المعنى اللّغوي، إلى معنى آخر لبيان المراد؛ لأنّ التّسمية يمكن أن تتعرّض للتّطوّر عبر الزّمان، ويختار لوجه علاقة أو ملابسة بين المعنى اللّغوي والدّلالة الاصطلاحيّة، وهو هام في تحصيل العلوم؛ لأنّه يحدّد قصد الباحث. وبتعبير آخر، هو اتّفاق طائفة مخصوصة على أمرٍ مخصوص، فهو موضوع لعلم اللّغة وليس لعلم الكلام وإبداع من ثقافة العصر، ويتغيّر بتغيّر الخطاب، مثل قولنا: نرمي بمساهمتنا في حلّ مشكلة المصطلح؛ فالرّمي هنا أخذ معنى غير المعنى المعجمي، والعبرة هنا بالعرف، ولو عن طريق المجاز، وهو عكس القول السائر أو المثل الذي يبقى على جماده، مثل: ضيّعت الصيف اللّبن؛ لأنّ المثل يحكي قصة وتلزم بمعاني ألفاظه حالة واحدة مهما تغيّر الخطاب. كما أنّ لكلّ علم مصطلحه."[2]؛ ما يعني أنّ العلوم على تعدّدها أصبحت أكثر تخصّصًا ودقّة في ما تذهب إليه بفضل علم المصطلح، الذي يسهر أصحابه على الوصول إلى صناعة المصطلحات الملائمة والمناسبة للمفاهيم العلميّة، النّظريّة منها والتّطبيقيّة، وإنّ صلاح علم المصطلح هذا من صلاح علم المعجم، وكلاهما من صلاح العلوم الأخرى؛ بحيث إنّ التّحديد الدّقيق

[1]-Jean Debois et d'autres, Larousse, p 278.

[2]– صالح بلعيد وآخرون، إشكالية المصطلح والمصطلحية في علوم اللغة، الجزائر: 2004/2005، تقرير سنوي لمشروع الرمز: 1501/07/2005، قسم الأدب العربي، ص3.

والتّام لمفهوم معيّن، يستدعي بالضّرورة نشر الوعي في الأذهان، وعدم اختلاط المفاهيم القديمة بالجديدة التي تتوالد بين الفينة والأخرى. وإنّنا نشاهد اليوم عديد المصطلحات للمدلول الواحد ينطق بها اللّسان البشري يوميّا، وفي عدة مجالات، ونراها ونسمعها في القنوات التّلفزيونيّة، وفي الجرائد اليوميّة، وهي لا تُعدّ على الأصابع. ومن الباحثين من يرى ضرورة محاربتها، حتّى لا تطغى على اللّغة الرّسميّة، وهناك من يرى أنّها موضة العصر، لا بدّ منها، ولا يمكن محوها؛ إذ إنّها من مظاهر تطوّر اللّغة بصفة عامّة. "فألفاظ الحضارة* مثلاً ضرب من المصطلح، وباب من أبواب تنمية متن اللغة وتطويره، فلأصحاب المِهن والحرف وسائلهم اللّغوية، وللحقل مفردات تختلف عن مفردات المصنع والمتجر، وألزم شيء للّغة أن تعنى بحاجات شؤون الحياة اليومية"[1]. وإنّه جميل إيجاد الألفاظ لكلّ ما يدور في الذّهن، وتعد مشكلة أن تختلط المفاهيم والمترادفات في العلم بسبب كثرة المصطلحات. ويقول الدكتور (إبراهيم مدكور) في هذا الشّأن: "وليس بخافٍ أنّ هذه الظّواهر تُعزى إلى طبيعة المخزون المفرداتي، وتعود إلى حيويّة اللّغة وقابليّتها للاتّساع والإثراء، باعتبار الألفاظ متناهية والمفاهيم الحادثة لا تنتهي. وأمّا المصطلحية؛ فهو العلم الذي يعنى بالاصطلاح والمصطلح وما يتعلّق بهما، يختار لوجه علاقة أو ملابسة بين المعنى اللّغوي والدلالة الاصطلاحية.

وهكذا يتحدد المصطلح عن طريق:

- "التعريف المعجمي أوّلا؛

---

* **المفردات الحضاريّة أو ألفاظ الحضارة:** هي الألفاظ المستحدثة، مثل: (البلديّة، الشّارع، البريد، المذياع ... وغيرها كثير ومتجدّد) والتي يصعب تحديد ماهيتها، فهي في نظر الدكتور (علي القاسمي) واسعة المجال، وقال إنّ الرّوّاد الذين صاغوا هذا المصطلح كانوا على وعيٍ كامل بأبعاده ومضامينه، فقد استعملوا كلماتٍ في غاية الدّقّة؛ لأنّهم لم يقولوا مثلاً: كلمات الحضارة ولا مصطلحات الحضارة، وذلك لسببيْن: الأوّل أنّ اللّفظ اسم عام ينضوي تحت الكلمة والمصطلح معًا. وهناك من يحدّدها على أساس معيار الشّيوع، أو معيار الاستعمال في الحياة العامّة. ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، د ط. دب: د ت، مكتبة لبنان ناشرون.

[1]– إبراهيم مدكور "ألفاظ الحضارة" مجلة مجمع اللغة العربية المصري، القاهرة: 1964، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 58.

❖ التعريف المعاجمي ثانيا، وتمثّله صيغة الكلمة؛ أي يشمل الدّلالة اللّغويّة والدّلالات الخاصّة والسّياق، وهنا يعدّ من الأعمال الموسوعة؛ لأنّه يتناول كلّ المعلومات"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ (إبراهيم مدكور) غير متخوّف من تراكم المصطلحات؛ فهي التي تثري اللّغة، وهي محدودة بالمقارنة مع المفاهيم الذّهنيّة. كما أنّ المصطلحيّة لديه أكثر موسوعيّة؛ بحكم أنّها تحدّد طريقة تلفّظ الكلمة؛ أو لنقُل الصّيغة الشّكلية للّفظ، وإنّه من هذه الزّاوية يتمّ تحديد هذا العلم، الذي يغطّي أيضًا كلّ السّياقات اللّغويّة.

– **المصطلحية: علم المصطلح La Terminologie، وصناعة المصطلح La Terminographie:** لقد نشأ علم المصطلح خلال القرن العشرين (20) وهو علم حديث، ذلك لمّا عرف العالم تقدّما علميّا وتكنولوجيّا في مختلف مجالات الحياة؛ ممّا يستدعي توثيق المعلومات المختلفة والمتعدّدة بواسطة مفاهيم تُطلَق عليها، والتي يجب أن تكون مطابقة لها. ولمّا نشأت الحاجة إلى ذلك، جاء هذا العلم ليلبّي هذه الحاجة الملحّة، محاولا سدّ بعض الثغرات أو الفراغات بطريقة أو بأخرى. ويقول الدكتور (علي القاسمي) بشأن مفهوم **علم المصطلح:** "المقصود به العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللّغويّة التي تعبّر عنها، ولكن الاستفادة من البحث الذي يضطلع به علماء المصطلح يتطلب توثيق المصطلحات. وللتوثيق ثلاثة جوانب هي: توثيق مصادر المصطلحات، وتوثيق المصطلحات، وتوثيق المعلومات عن المؤسسات المصطلحية، ويتم التوثيق باتّباع أربع خطوات هي: تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات، وتسجيلها ومعالجتها ونشرها"[2]. ولمّا آتي إلى تفسير هذا التعريف أقول ما يلي: المصطلحية كلمة تتكوّن من شقّين اثنين، وهما: علم المصطلح، وصناعة المصطلح؛ فالأوّل – أي علم المصطلح – هو العلم الذي يهتمّ بدراسة العلاقة الموجودة بين مصطلح علمي أو لغوي معيّن والمفهوم المحيط به. وبالموازاة، يرى صاحب هذه النظرية المعجمية الحديثة، أنّه من الواجب التأكّد من منابع كلّ المصطلحات وتوثيقها، وكذا توثيق المعلومات الخاصة والصّادرة عن المؤسّسات التي تهتمّ بعلم المصطلح، كما أشار إلى أنّ عملية التوثيق العلميّة تمرّ بمراحل متعدّدة، تشبه تلك التي تمرّ بها صناعة المعجم، وهذه الخطوات هي جمع المصطلحات وتدوينها ودراستها وإخراجها في صورتها النهائيّة عن طريق نشرها؛ ابتغاء تعميم فائدتها، واستعمالها من طرف المؤسّسات والمجامع

[1]– إبراهيم مدكور "ألفاظ الحضارة" ص 4.

[2]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 20–21.

اللّغويّة. كما أنّ علم المصطلح منبثق عن علم الدّلالة وعلم دراسة الألفاظ، وعن المعجميّة؛ بحيث إنّ كلّ هذه العلوم اللّغويّة تهتمّ بدراسة وفهم المصطلح، أيًّا كان الفرع العلمي أو المجال التّخصّصي الذي يهتمّ أصحابه بإيجاد المصطلحات العلميّة والمتخصّصة له. وبالنتيجة، يمكن القول إنّ علم المصطلح متّصل جدّا بهذه العلوم اللّغوية الثّلاثة، والتي يكمّل كلٌّ منها الآخر في سبيل خدمة علم المصطلح، والشّكل التالي يوضح هذه المفاهيم. وأما صناعة المصطلح فهو الفرع الثّاني من المصطلحيّة، وهو أيضا يهتم كمجال بالتطبيق الفعليّ في هذا الميدان.

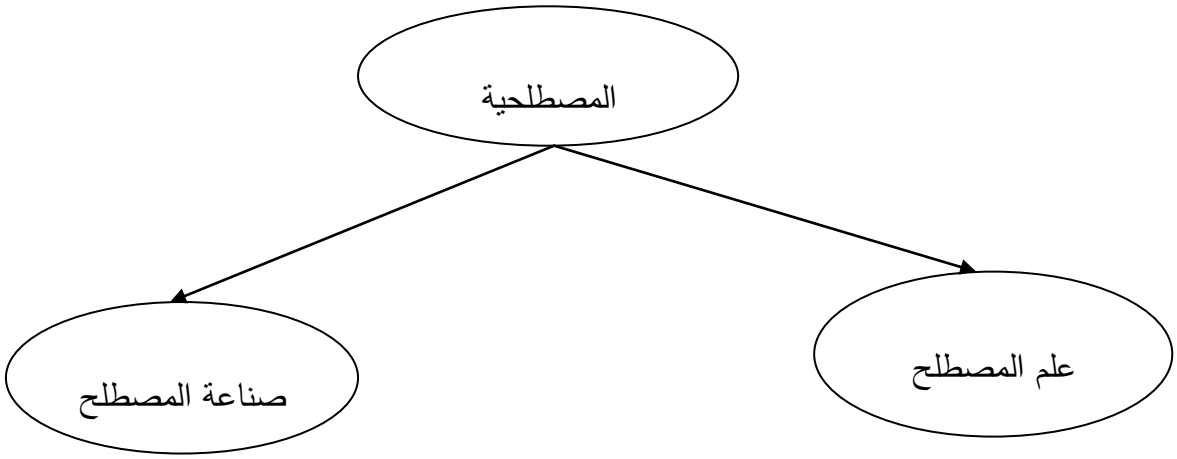

وأضاف (علي القاسمي) أنّه ليس من داعٍ للقلق على مصير المصطلحات في اللّغة العربيّة؛ لأنّ الزّمن والاستعمال كفيلان بالإبقاء على المصطلح الأصلح، واللّغة العربيّة قادرة على استيعاب المفاهيم الجديدة وتمثُّلِها؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على أنّ صاحب هذه النّظريّة لا يقصد أن نبقى مكتوفي الأيدي، نجمع المصطلحات من هنا وهناك، وندَعها متراكمة، لا ندري أيّها أصلح للاستعمال وإنّما أراد القول بأنّ اللّغة استعمال، وسوف تبرز المصطلحات الأكثر استعمالا وتتواتر عند علماء اللغة والمؤسّسات العلميّة والمجامع؛ فالزمن وحده كفيل بعملية الفرز هذه.

وينقسم علم المصطلحات إلى ما يلي:

1- علم المصطلحات النظري أو قائمة المصطلحات Terminologie: يهتمّ علم المصطلحات النّظري **بالأ**سماء أو المصطلحات التي يتمّ إطلاقها على معلومات أو مفاهيم معيّنة، في علم من العلوم

مع إرفاق هذه الدّراسة بالتّحليل والوصف المنهجي، وفي هذا الصّدد يقول الأستاذان (هنري بيجوان وَفيليب تواورن) في كتابهما (المعنى في علم المصطلحات) ما يلي:"تطلق اسم علم المصطلحات النّظري على دراسة تسمية المفاهيم، أو التّصوّرات الخاصّة بميادين المعارف المتخصّصة أو التّقنيّات دراسةً منهجيّة. ويتوافق هذا التّعريف مع الأعمال المصطلحيّة المنبثقة عن العقيدة، التي أوجدها (أوجين Eugen) وَ(وستير Wüster). وعليه، يكون المنهج المتّبع في علم المصطلحات النّظري خاضعًا بشكلٍ منهجي لوجهة نظر تسمية الأشياء والمفاهيم Onomasiologie؛ إذ إنّه ينطلق من المفاهيم الخاصّة بميدانٍ محدّد ويبحث عن الأشكال الألسنيّة اللّغويّة، التي تتناسب معها"[1]؛ وذلك يعني أنّ الأهمية الكبرى معطاةٌ للمفهوم أو المعنى العلمي أو التّقني، الذي يمكن أن يتحقّق في الدّال؛ أي في مصطلح أيّة لغة مهما كانت. ويضيفان قائلَيْن: "يحتاج كلّ نظام، ومن بابٍ أولى، كلّ علم، إلى مجموعة مصطلحاتٍ محدّدة بشكلٍ دقيقٍ وصارم، يستخدمها ليشير إلى المفاهيم التي تكون مفيدةً له"[2]؛ بمعنى أنّ لكلّ فرع من فروع العلم المختلفة مصطلحاته الخاصّة به، ولا يمكن القول باستحالة أو ندرة أو توفر كل علم على خاصّية التّميّز بالمصطلحات المندرجة ضمنه، مع العلم أنّه يمكن أن يعرف بعض النّقص، ولكن ليس إلى الحدّ الذي يجعله معدوما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نرى أنّ كثيرا من الباحثين والمفكّرين العرب، قد تفطّنوا إلى الخطر الغربي والتّطوّر السّريع والمذهل للتّكنولوجيا الرّقميّة والحاسوبيّة الغربية التي غزت العالم العربي، دون أن تنتج هذه الأخيرة أي شيء يُحسَب لها، ويخرجها من دائرة التّبعيّة؛ لأنّ لغة الأرقام والإنترنيت، وثقافة الحاسوب، أضحت كلها من الأخطار التي تهدّد كيان الهويّة العربيّة، ما لم تسارع الدّول العربيّة إلى تدارك ذلك، بأنْ تواجه تحدّيات العولمة، ومختلف التكنولوجيّات التي يزحف بها الغرب إليها، ولن يتأتّى ذلك للعرب ما لم يتوقّف أبناؤها عن الهجرة إلى الخارج، وما لم تُستخدم الأدمغة العربية في خدمة مصالح بلدانها، لا غيرها. ولذلك تتجلّى أهميّة الحاسوب في الصناعة المعجمية، وبخاصّةٍ، في خدمة علم المصطلح، في ما يلي:

- "تخزين المادة وترتيبها طبقا للنّظام المطلوب، مع تعديل وحذف بعض المعطيات، وتجديد المعجمات بسهولة؛ ما يعني إمكانية التّطوير بالحذف والزيادة الآلية السّهلة دون تكلف أو عناء أو مشقة؛

[1]– هنري بيجوان وَفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ص 382–383.

[2]– المرجع نفسه، ص 383.

- تخزين المعاجم على شرائح إلكترونية؛ حيث يمكن للقرص الواحد أن يخزن ما يعادل ستمئة وثمانين (680) مليون رمز، وهو ما يساوي حوالي مئتين وخمسين ألف (250000) صفحة مطبوعة، أو محتوى مئتي (200) أسطوانة ليّنة، وذلك لاستخدامها في أغراض الترجمة الآلية؛
- استخدام الحاسوب في الصناعة المعجمية يسهم في تطوير الترجمة الآلية وتحسينها؛ حيث يستطيع أن يضع أمام المترجم **المعنى الدقيق للمصطلح**؛
- تحليل العلاقة بين مفردات المعجم وعناصره، كالعلاقة بين جذور الكلمات والصيغ الصرفية، أو قواعد تكوين الكلمات المطبّقة عليها، أو العلاقات الموضوعية التي تجمع بين عائلات المفردات؛
- تحليل لغة تعريف المعجم، وهي التي تستخدم لتوضيح دلالات مفرداته، ذلك ابتغاء الوصول إلى نواة المعجم، والمبادئ الأساس التي تحكم صياغة مفرداته"[1]؛ وذلك يدلّ على أنّ أجهزة الإعلام الآلي المتطوّرة، تسهم وبشكلٍ فعّال وسريع في خدمة المعجميّة والمصطلحيّة؛ بحيث إنّ الحاسوب له القدرة على تخزين واسترجاع المعلومات في ظرفٍ وجيز، حتّى إنّ عمليّة التّخزين غير مجهدة بالمقارنة مع العصور الفائتة، حيث كان اللّغويّون يستعملون القلم في النّسخ على الورق، ويكفي اليوم أن تُجهَّز بعض المعدّات، وتتمّ قراءة النّص شفهيّا للحاسوب، حتّى يبدأ بالكتابة والحفظ وحده مع إرفاق كلّ ما كُتب بالتّرجمة الفوريّة والدّقيقة للمصطلحات.

ويحتاج علم المصطلح النّظري إلى أساتذة وباحثين متمرّسين في هذا المجال، وبخاصّة في ترجمة المصطلحات الأجنبيّة العلميّة إلى العربيّة، التي لا مفرّ من تداولها واستعمالها في مجالات التّخصّص العربيّة؛ لأنّها متّصلة بالغرب، ومنبثقة منها، وتابعة لها، ولذلك "فإنّ وضع المصطلحات العلميّة أو تحقيقها من أشقّ الأمور، وأدعاها إلى الجَلد والصّبر والأناة، والتّخصّص الواسع بعلْمٍ واحدٍ وحتّى بفرعٍ من علم واحدٍ. ورُبّ كلمة أعجميّةٍ تحتاج أحيانا في وضع مقابل عربيّ لها إلى الدّرس ساعاتٍ من الزّمن، أو تحتاج أيّامًا تمرّ في التّفتيش عن معناها الأصلي في اليونانيّة أو اللّاتينيّة، وعن واضِعِها وماذا أراد من وضعِها. أمّا الكلمة العربيّة التي ستوضَع أمام المعجميّة، فليس من السّهل إيجادها أو اختيارُها؛ فهناك تراث علميّ قديم لنا، تجب مراجعتُه؛ بُغيةَ العثور على لفظ عربيّ سائغ، له معنى اللّفظ الأعجمي، أو له

[1]- عواطف قاسمي الحسني "حوسبة المعجم العربي بين الواقع والمأمول" مجلة دراسات لسانية، الجزائر: 2012، مخبر الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية العربية والعامة، العدد 00، ص 250 – 251.

معنى مقارب لمعناه"[1]؛ ويعنى ذلك أنّ اللّغة البشرية الطّبيعيّة، واللّفظيّة المنطوقة والمكتوبة لغة ولود، وهي بمثابة كائن حيّ ينمو ويتطوّر، ورُبّ مصطلحٍ قد وُضِع الآن، ولكنّه سيتطوّر في لاحقٍ من الزّمان؛ لأنّ هذا هو الحاصل للمصطلحات القديمة والتي تعرضت للتّغيير والتّبديل والتّعديل وإنّ الاصطلاح العلمي يحتاج إلى معرفةٍ بلغاتِ الحضارة الجديدة أيضًا، كاللّغات الحيّة: الإنكليزية والألمانيّة والفرنسيّة، ولمَ لا العربيّة الفصيحة. ولو أنّنا سنبحث في التّراث اللّغوي العربي، فقد نجد المصطلحات المناسبة لبعض الألفاظ العلميّة الأجنبيّة؛ ذلك أنّ البحوث والدّراسات العربية اللّغويّة والمعجميّة القديمة، لا يُسْتهان بها في العصر الحديث.

2- علم المصطلحات التطبيقي Terminographie: إنّ علم المصطلحات التّطبيقي بمثابة الجزء المطبّق لعلم المصطلحات النّظري، إذا علمنا أنّ لكل علم أو نظريّة مجال تطبيق خاص بهما. "ونضع علم المصطلحات النّظري في مقابل علم المصطلحات التّطبيقي، فهذا الأخير يسجل المعطيات التي نحصل عليها بواسطة البحث المصطلحي، ويعالجها ويقدّمها؛ فهو يشير إذًا إلى النّشاط القاموسي الذي يقوم به عالم المصطلحات التّطبيقي"[2]؛ وذلك يعني أنّ كلاّ من هذين العِلميْن يعملان جنبًا إلى جنب، ويكمّلان بعضهما البعض، كما أنّ المعجمي يوظّف نتاج المصطلحيّ في عمله المعجمي، وكلّ منهما متخصّص في عمله، ويكاد لا يوجد فرقٌ بينهما، بما أنّهما يخدمان علم اللّسان التّطبيقي.

ونتوصّل من خلال ما سبق شرحه إلى نتيجةٍ، مفادها أنّ المعجميّة والمصطلحيّة علمان متداخلان بحيث "تلتقي المصطلحيّة مع المعجميّة في نطاق الآليّات التّطبيقيّة، التي تعتني بالتّسمية مثل التّوليد والاشتقاق، وصناعة المعجم، وجمع المدوّنة. غير أنّهما يختلفان في الأهداف النّظريّة فالمعجميّة تهتمّ بالمعجم العام، وتسمية الأشياء العامّة التي تدخل في لغة التّواصل العادي. بينما تهتمّ المصطلحيّة بتسمية المتصوّرات، التي ترتكز على ضبط المصطلحات، وتعتمد على وجود لغةٍ خاصّة ضمن ميدانٍ علميٍّ

[1]- عز الدين مجدوب، إطلالات على النّظريات اللسانية والدّلالية في النصف الثّاني من القرن العشرين، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، ط 1. تونس: 2012، ، بيت الحكمة –المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، ج 2، ص 51.

[2]- هنري بيجوان وَفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ص 383.

مختصّ، وكذلك إلمامًا بمبادئ اللّسانيّات"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ نقطة التّلاقي بين المصطلحيّة والمعجميّة كعِلمين قائمين بذاتهما، كائنٌ في الجانب التّطبيقي الذي يهتمّ بالتّسمية، أمّا نقطة الاختلاف فتكمن في الجانب النّظري، والأهداف المرجوّة منه؛ كون أنّ المعجميّة تهتمّ بالتّسميات العامّة في المعجم بينما تهتمّ المصطلحيّة بالتّخصّص الدّقيق في هذه التّسميات، فتعمد إلى الضّبط والتّنقيح والتّنقيب في مجالها الخاصّ بها. وذلك دون أن يغيب عن أذهاننا أنّ اللّسانيات الحديثة تخدم كثيرًا كلاًّ من المصطلحيّة والمعجميّة؛ وبخاصّةٍ إذا علمنا أنّ اللّسانيات هي الدّراسة اللّفظيّة والعلميّة للّغة البشريّة الطّبيعيّة واللّفظيّة من خلال الألسنة الخاصّة، المتمثّلة في مختلف الألسنة البشريّة، مثل اللّسان العربي واللّسان الفرنسي واللسان الألماني، وغيرها من الألسنة كثير.

ويضيف الدكتور (لعبيدي بوعبد اللّه) حول مفهوم علم المصطلح، قائلاً: "إنّ علم المصطلح جزءٌ من التّنمية اللّغويّة؛ لأنّ له أهمّيّته في تنمية اللّغات الوطنيّة الكبرى في دول إفريقيا وآسيا، لتصبح وافية بمتطلّبات الاتّصال العلمي والتّقني. وإذا كانت الدّراسات اللّسانيّة في بنية اللّغات المختلفة واللّهجات المتعدّدة، في الأقطار الإفريقيّة والآسيويّة تكتفي بوصف الواقع القائم، فإنّ علم المصطلح من شأنه أن يحاول إيجاد الوسائل، للوصول باللّغات الوطنيّة الكبرى إلى مستوى التّعبير الكامل عن حضارة العصر وعلومه"[2]. وذلك يعني أنّ علم المصطلح من وسائل تطوير اللّغات في العالم، وفي سبيل ذلك تُخصّص الدّول الغربيّة والعربيّة أموالاً معتبرة لبناء المخابر اللّغوية، والمراكز المتخصّصة في علم المصطلح ودراسة المستجدّات في هذا المجال. يقول الأستاذ (روبحي لخضر) في مستقبل علم المصطلح: "إنّ علم المصطلح ذو أفق عالمي مثل علم اللّغة بصفةٍ عامّة، يتطلّب التّوحيد للمصطلحات ولهذا فإنّ التّعاون الدّولي الوثيق هادف لأنْ يطوّر أُسُسًا شاملة لعلم المصطلح، ومناهج دقيقة لصناعة معاجم المصطلحات من أجل تقنين العمل في هذا المجال"[3]؛ ما يعني أنّ هذا العلم أيضًا يحتاج إلى تكاثف الجهود وتوحيدها

[1]– خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ط1. الرّباط: 2013، منشورات الاختلاف ودار الأمان، ص 41.

[2]– لعبيدي بوعبد الله، مفاهيم أساسيّة في علم المصطلح، د ط. الجزائر: 2012، منشورات مخبر الدّراسات اللّسانيّة النّظريّة والتّطبيقيّة العربيّة والعامّة، ص 75.

[3]– روبحي لخضر "علاقة علم المصطلح بالترجمة" مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 10، ص 203.

في الوطن العربي؛ ابتغاء توحيد المصطلحات من جهة، وإنشاء وتطوير معاجم المصطلحات العلميّة والتّقنيّة من جهةٍ أخرى. وفي سبيل ذلك النّجاح، يقول الأستاذ (عبد العزيز بنعبد الله) مضيفًا إلى هذه الفكرة: "ولذلك وجب تشجيع تعريب وترجمة الكتب والمراجع العلميّة الجامعيّة، والبحث والتأليف في مختلف العلوم والفنون باللّغة العربية، وإصدار معاجم علميّة وتقنيّة تهتمّ بالمصطلحات في مختلف العلوم وتوحيدها بين البلاد العربيّة، ومتابعة ما استجد من مدركات ومفاهيم علميّة، تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب بالرباط"[1]. وعليه، فإنّ ما ينتظر العلماء العرب من مشاغل علميّة أكبر من أن تحتويها الأوراق وفي السّياق نفسه، نقول إنّ إصدار القرار الإيجابي ممّن بيده سلطة إصدار القرار في كلّ دولة عربيّة يلعب دورًا في هذا الرّهان. غير أنّ الدّكتور (علي القاسمي) **يرجّح ويفضّل** في الآن نفسه، أن يكون لفظ المصطلحيّة اسمًا شاملاً لنوعين من النّشاط، وهما: علم المصطلح الذي يُعنى بالجانب النّظري، وصناعة المصطلح الذي يهتمّ بالجانب التّطبيقي أو العملي وأضاف أنّ المتخصّص في علم المصطلح، لا يستطيع وضع المصطلحات، أو توحيدها بمفرده، وإنّما توصي المؤسّسات المعنيّة بإسناد هذه المهمّة، إلى لجنة مكوّنة من مصطلحيّين ولسانيّين، ومتخصّصين في الميدان العلمي الذي تتعلّق به المصطلحات ومستهلكي تلك المصطلحات؛ بغية ضمان دقّتها من النّاحية العلميّة، وقبولِها من طرف الأوساط التي تستعملها.

- **علم المفردات: vocabulaire** إنّ هذا العلم أيضًا جزء من الدّراسات المعجميّة، العربيّة أو الغربيّة حيث إنّه "علمٌ يعترف ضمنًا بالوجود المستقلّ والمتميّز للكلمة، إلاّ أن هذا المصطلح قد استقرّ في علم اللّغة، للدّلالة على عدد من الموضوعات، كلّها تتّصل بالمفردات وطرائق دراستها؛ فهو يدلّ على:
  - ✓ حصيلة المفردات التي يتصرّف فيها المتكلّم، أو الكاتب، أو الشّاعر؛
  - ✓ مقدار الثّروة اللّفظيّة في لغةٍ معيّنة؛
  - ✓ عدد اللّغات المستعمَلة في لغةٍ معيّنة؛
  - ✓ مجموعة المصطلحات التي تُستَعمَل في دائرة علميّة أو فنّيّة محدّدة؛

[1]– عبد العزيز بنعبد الله "اللغة العربية وتحديات العصر" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1976، المجلد 13، ص 9.

✓ إحصاء ومقارنة الكلمات المستعمَلة في عدّة لغاتٍ مختلفة، طبقًا لاحتياجات المتكلِّمين بها، وأنواع المعاجم المستَعمَلة في كلّ لغة. وغالبًا ما يستَعمِل هذا العلم الإحصاءَ اللّغوي كوسيلةٍ من وسائلِه"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ علم المفردات يهتمّ بدراسة مفردات اللّغة، ويقوم بإحصائها، ومقارنتها بالمفردات الأخرى المستعمَلَة في اللّغات الأخرى، ومدى حاجة النّاطقين بتلك اللّغات إلى ذلك النّوع من المفردات. ويرى (حلمي خليل) أنّ الكلمات تختلف في ما بينها أثناء الاستعمال من حيث النّشاط والرّكود؛ ومعنى ذلك أنّ من الكلمات ما هو مستعمَل وما هو مُهمَل؛ أي توجد مفرداتٌ حيّة تُوَظَّف في المجالات العمليّة العلميّة، كما توجد مفرداتٌ ميتة من مادّة المعجم، ولكنّها لا تُستَعمَل بشكل دائم من طرف النّاس على اختلاف شرائحهم: الاقتصادية، والاجتماعية، والدراسيّة، والسّياسيّة.

إنّ علم المفردات يستعمِل مصطلحيْن للدّلالة على ذلك، وهما:

- "المفردات النّشِطة: Active vocabulary؛
- المفردات الخاملة: Passive vocabulary"[2]. وذلك يعني أنّ هناك مادّة في المعجم تحتوي مفردات لا تُستعمَل إلاّ نادرًا.

ويرى (حلمي خليل) أنّ محاولاتٍ أخرى قد قامت في مجال علم المفردات، مثل عمل مجموعاتٍ من الكلمات تتّصل في ما بينها بفكرةٍ محدّدة، أو بمجالٍ إنسانيٍّ معيّن لا يتبدّل بتبدّل اللّغات، مثل المفردات التي تدلّ على الألوان، والمفردات الدّالة على الأعداد، وكذا المفردات الدّالّة على خلْق الإنسان وكلّها لا تتغيّر؛ لأنها ثابتة ولو تطوّرت اللّغة عبر الأزمنة. وفي هذا الصّدد يقول (حلمي خليل) معبّرًا عن هذه الفكرة بالذّات: "ومن ثَمّ فهي تصلح للإحصاء المعجمي، أو دراسة الدّلالة المقارنة، كما تساعد على استنباط قوانين دلاليّة عامّة، تخضع لها دلالات الألفاظ في كلّ اللّغات، في ما يُطلَق عليه الآن في علم الدّلالة المعاصر Universal Semantics"[3]؛ ومعنى ذلك أنّ الدّراسة الدّلالية للمفردات وكذلك معناها المعجمي يدخل في نطاق علم المفردات أيضًا. وإنّ الدّكتور (علي القاسمي) يرى أنّ علم المفردات من

[1]– حلمي خليل، الكلمة –دراسة لغويّة معجميّة، ط 2. القاهرة: 1998، دار المعرفة الجامعيّة، ص 100.

[2]– المرجع نفسه، ص 100.

[3]– المرجع نفسه، ص101.

صلب العمل المعجمي، ولا يتجزّأ عنه، بدليل أنّه العلم الذي يدرس المفردات، التي يحتاجها المعجميّ في صناعة المعاجم؛ وبالتّالي نقول إنّ كلاّ من هذه العلوم تتكامل في ما بينها، وتسهم باتّحادها وبشكل فعّال في نجاح العمل المعجمي.

ومُجمَل القول في هذا الفصل، أنّ المصطلحات تتعدّد، وكذا تختلف وجهات نظر بعض أصحابها رغم أنّها ترمي إلى مفهوم واحد في الحقيقة، ولذلك وجب على العلماء في العصر الحديث الاهتمام بالدراسات المصطلحية؛ لأنّ علم المصطلح من العلوم الهامّة بمكان؛ بحيث يقوم على تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، وألاّ يعبّر المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم واحد، ولا يُعبّر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد، وذلك يتطلّب التّخلّص من الاشتراك اللفظي والتّرادف في المصطلحات، والفوضى العارمة في هذا المجال. وإنّ العرب بحقّ يعيشون أزمة المصطلح وليس ذلك من باب ندرته أو افتقارهم إليه، لا؛ بل من بابِ أنّهم قد وجدوا أنفسهم أمام صعوبة الاختيار لأيٍّ من عديد المصطلحات، التي سوف يعملون بها في المجال المرغوب فيه، بل وأيّ معيار يُعتمَد للأخذ به؟ مع العلم أنّ المجامع والمؤسّسات اللّغويّة نفسها غير متّفقة على المصطلح الواحد، كذا اختلاف طرائق التّعريب للمصطلحات الأجنبيّة العلميّة الآتية من وراء المحيط، ورفض تطبيق قوانين التّعريب أو الألفاظ المعرّبة في الجامعات، بدعوى أنّها غير مناسبة ولا تفي بالغرض المطلوب. وعليه يمكن القول بالمختصَر المفيد، أنّه قد حان الأوان لتدعيم الموارد البشريّة لدراسة وتحليل المشاكل اللّغويّة الرّاهنة والعمل على تفعيلها، حتّى لا نجعل الفُرص كثيرةً أمام الأجانب لنشر لغاتهم، والواقع يثبت ذلك؛ ففي حين نرى أنفُسنا –نحنُ العربَ– فاقدي الثّقة بأنفسنا، غير متفاهمين في ما بيننا، رافضين القيام بالخطوات الأولى في سبيل التّغيير نحو الأحسن، وكذلك يزحف الغرب يوميّا بخبراته وعلومه وتطوّره في مختلف المجالات، دون أن نحرّك ساكنًا.

الفصل الثاني: التصنيف النوعي للمعاجم

1- مفهوم التّصنيف.

2- التّصانيف السابقة:

أ- تصنيف ششربا؛

ب- تصنيف سيبوك؛

ت- تصنيف مالكيل؛

ث- تصنيف ألن ري؛

ج- تصانيف أخرى؛

ح- تصنيف المعجمات العربية.

3- أنواع المعجمات طبقا للتّصنيف الجديد:

أ- معجمات للنّاطقين بلغة المتن ومعجمات للنّاطقين بلغة الشّرح؛

ب- معجمات للّغة المكتوبة، ومعجمات للّغة المحْكِيَّة؛

ت- معجمات للتّعبير، ومعجمات للاستيعاب؛

ث- معجمات لاستعمال الإنسان، ومعجمات للتّرجمة الآليّة؛

ج- معجمات تاريخيّة، ومعجمات وصفيّة؛

ح- معجمات لغوية ومعجمات موسوعية؛

ع- معجمات عامّة ومعجمات متخصّصة.

سأحاول في هذا الفصل الثّاني التّعرّض إلى رأي الدّكتور (علي القاسمي) بأنْ أدرس بعض التّصنيفات النّوعيّة لبعض المعاجم اللّغويّة، القديمة منها والحديثة، العربية والغربيّة منها. ونحن نعلم أنّ المعجميّة العربيّة لها تاريخ عريق في تأليف المعاجم الأحادية اللّغة، والمرتّبة بحسب الحروف الهجائية المختلفة، أو مخارج الأصوات، أو الموضوعات... دون أن ننسى أنّ هؤلاء العلماء الأجلاّء –أصحاب هذه المعاجم– لهم الفضل الكبير في رسم معالم العمل المعجمي الأولى. وقبل أن أعرّج على مختلف هذه التّصنيفات، وجب عليّ أولا التّعريف بالتّصنيف.

1– مفهوم التصنيف: لقد ورد تعريف لغويّ لكلمة **تصنيف** في كتاب (العين للخليل بن أحمد الفراهيدي) كما يلي:"صَنَّفَ: الصِّنْفُ: طائفةٌ من كلّ شيء، فكلّ ضربٍ من الأشياء صِنْفٌ على حِدة. والصَّنْفَةُ: قطعةٌ من الثّوب، وطائفةٌ من القبيلة. والتّصنيف: تمييز الأشياء بعضها من بعض"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ هذا المصطلح –التّصنيف **Classification**– يوحي إلى التّمييز ووضع كل مجموعة ذات خصائص مميّزة على حدة؛ بحيث تختلف عن المجموعات الأخرى ذات الخصائص المميّزة عن بعضها البعض أيضًا، وهذا التّمييز يكون على أساس معيّن، أو بالاعتماد على مبدأ محدّد مسبقًا.

وقد وضع الإمام واللّغوي (أبو هلال العسكري) وهو الذي كان أحد أعلام القرن الرّابع (04) الهجري فرقًا بين التّأليف والتّصنيف، وقال في هذا الصّدد: "إنّ التّأليف أعمّ من التّصنيف؛ وذلك أنّ **التّصنيف** تأليف صنف من العلم، ولا يقال إذا تضمن نقض شيء من الكلام: مُصنَّف؛ لأنّه جمع الشّيء وضدّه والقول ونقيضه. والتّأليف يجمع ذلك كلّه، وذلك أنّ تأليف كتاب هو جمع لفظٍ إلى لفظٍ، ومعنًى إلى معنًى فيه، حتّى يكون كالجملة الكافية في ما يحتاج إليه، سواء كان متّفقًا أو مختلِفًا. والتّصنيف مأخوذٌ من الصِّنف، ولا يدخل في الصِّنف غيرُه"[2]. وأضاف قائلاً: "والصِّنف: ما يتميّز من الأجناس بصفةٍ، يقولون: السّوادات الموجودة صنف على حيالها، وذلك لاشتراكها في الوجود، كأنّها ما صُنِّف من الجنس؛ فلا يُقال

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتّبًا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1. بيروت: 2003 دار الكتب العلميّة، ج 2، ص 418.

[2]- أبو هلال العسكري، الفروق اللّغويّة، تح: محمّد إبراهيم سليم، د ط. القاهرة: 1997، دار العلم والثّقافة، ص 145– 146.

للمعدوم صنفٌ؛ لأنّ التّصنيف ضربٌ من التّأليف، فلا يجري التّأليف على المعدوم"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ التّصنيف هو تمييز الأشياء بعضها عن بعض على أساس التّشابه أو الاختلاف.

إنّ التصنيف حسب (عليّ القاسمي) هو دراسة أنواع المعجمات والمصطلحات المتعلّقة بها. وهناك أنواع عديدة من المعجمات عند الغربيين، مثل المسرد، الفهرست الأبجدي، والمعجم، وكتاب المفردات والكشّاف، والمعجم الجغرافي، والقاموس المرتّب حسب المعاني، والمعجم الموسوعي والأطلس اللغوي. وسأحاول في هذا الفصل عرض مختلف التّصانيف السابقة للمعاجم، والتّصنيف الجديد، مع إيراد الفرق الأصيل بينهما، متعرّضةً إلى ذلك بالشّرح والتحليل في كلّ مرّة، كما جاء به صاحب هذه النظريّة.

2- التصانيف السابقة: هناك ثلاثة تصانيف ذكرها (علي القاسمي) وهي كالتالي:

أ- **تصنيف ششربا SHCHERBA:** قال عنه الدكتور (علي القاسمي) إنّه"يُعدّ من أقدم تصانيف المعجمات، والذي أتى به العالِم اللّغوي الرّوسي (ل. ف. ششربا) في كُتَيِّبٍ صغير بعنوان: leksikografii teorii Opytobscej ونشرته أكاديمية العلوم الروسية عام 1940م. وقال (علي القاسمي) إنّ (ششربا) قد اعتمد في تصنيفه هذا على الخصائص التركيبية لأنواع المعجمات الممكن وجودها"[2]؛ بمعنى أنّ تقسيمه للمعاجم كان على أساس المميّزات التّركيبيّة لكلّ معجم منها. وقد وضع (ششربا) قائمة مؤلّفة من ستّة أنواع متقابلة – متضادّة – وهي كما يلي:

❖ **المعجم المعياري:** وأعطى مثالا بمعجمات الأكاديمية الفرنسيّة والرّوسيّة والإسبانيّة. والمعجم **المعياري** يقرر المعايير والقواعد، ويقابله المعجم الوصفي الذي يقوم على وصف اللغة كما هي مستعملة في الواقع، دون تصويب أو تخطئة. والمعجم المعياري هو الذي يحتوي على قواعد وضع وتصنيف المادة اللّغوية داخل المعاجم، والمعايير الأساس التي وفقها تُبنى المعاجم.

❖ **الموسوعة والمعجم:** إنّ الموسوعة أكبر حجما من المعجم، وهي تتضمّن معلومات أوسع منه ولكنّ صاحب هذا التّقسيم قد وضع كلاًّ من المعجم والموسوعة في قائمة واحدة، على أساس التّشابه الكبير بينهما. و"يرى (ششربا) أنّ لأسماء الأعلام وظيفةً هامّة في اللغة؛ لأنّها جزءٌ منه، ولا يجب استبعادُها كعامل هامّ في اللغة، وأعطى وظيفة أسماء الأعلام في الموسوعة، التي تقوم بسرد المعلومات

[1]- أبو هلال العسكري، الفروق اللّغويّة، ص163.

[2]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 21.

الخاصّة، أو المحيطة بأسماء الأعلام المختلفة، بينما يكتفي المعجم بإعطاء معاني هذه الأسماء"[1]. معنى ذلك أنّ (ششربا) يرى ضرورة إدراج أسماء الأعلام في الموسوعة، لا في المعجم، وأنّ هذا الأخير يقوم بعمليّة تفسير هذه الأسماء فقط، ولكن يمكن أن يضمّ المعجم بعض أسماء الأعلام، وذلك يزيد من أهمّيّته وقيمته.

إنّ المعجم عمل مرجعي* كالموسوعة، ولكنّه يختلف عنها في ثلاثة ملامح هي:

– "إنّ الموسوعة معجم ضخم يشغل مجلّدات كثيرة، في حين أنّ المعجم يتفاوت حجمه تبعا للغاية المنشودة، ولنوعيّة مستعمله.

– إنّ المعجم لا يهتمّ كثيرًا بالمواد غير اللّغوية، وإذا ذكرها فبِصورة مختصرة جدا؛ لأنّه يترك تفصيلاتها للموسوعات. ومن أمثلة المواد غير اللّغوية التي لا يهتمّ بها المعجم: أسماء الأعلام والأسماء الجغرافيّة، مثل: الأقطار، والمدن، والأنهار، والجبال، والبحار، والمحيطات...، والأحداث والعصور التّاريخيّة، والتنظيمات الحكوميّة، وغير الحكوميّة، والمؤسّسات.

– إنّ المعجم يهتمّ بالوحدات المعجميّة للّغة، وبالمعلومات اللّغوية الخاصّة بها، في حين أنّ الموسوعة إلى جانب اهتمامها بالمعاني الأساسيّة للوحدات المعجميّة، تعطي معلومات عن العالم الخارجي غير اللّغوي، فالمعجم اللّغوي يشرح الكلمات، أمّا الموسوعة فتشرح الأشياء"[2]؛ وذلك يدلّ على أنّ الموسوعة أكبر وأوسع من المعجم من حيث كثافة أسماء الأعلام، وتفصيل المعلومات. "ولو أخذنا كلمة **Bridge** أو **جسر** على سبيل المثال، ونظرنا إليها في عملين معجميّين، أحدهما لغوي يمثّله معجم (أكسفورد Oxford) الإنكليزي، والآخر موسوعي وتمثّله دائرة المعارف البريطانيّة، لتبيَّن الفرق بين العملين في علاج المادّة:

فمعجم (أكسفورد) يذكر معناه، وهو طريق مرتفع فوق نهر أو واد... إلخ، أو ممرّ يصل نقطتين مرتفعتين على سطح الأرض، كما يتحدث عن اختلافات أشكال الجسور ومواد بنائها، ويقتبس بعض الأمثلة من عصور مختلفة. في حين أنّ دائرة المعارف البريطانيّة بعد أن عرفت الجسر، أردفت التّعريف بمعلومات تتناول أشكال الجسور، وتعدد نماذجها (جسور ثابتة – جسور متحرّكة... إلخ). كما تتناول

---

[1]– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 22.

*إنّ العمل المرجعي هو الذي تتمّ العودة إليه في وقت الحاجة، من أجل الاستعانة بفوائده العلميّة وتوظيفها في كتب أخرى ويمكن القول إنّ العمل المرجعي بمثابة الكتاب المصدر الذي تعود إليه الكتب الثانوية أو المراجع.

[2]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 22.

إنشاء الجسور من ناحية تاريخيّة، وتذكر أسماء الجسور المشهورة بنماذجها، ومواد بناء الجسور، وتصميم الجسور، بالإضافة إلى بعض الجداول والرسوم"[1]؛ وذلك يدلّ على أنّ الموسوعة تقدّم معلومات أوسع وأضخم من المعجم؛ حيث إنّ دائرة المعارف تعني الموسوعة الضّخمة من المعارف المتنوّعة.

❖ **المعجم الاعتيادي:** مثله (ششربا) بمعجم التعاريف أو التّرجمات، ويقابله حسب (ششربا) "الفهرست الأبجدي العام، الذي يضمّ كلّ الكلمات والمفردات، بشواهد واقتباسات يتمّ العثور عليها في النصوص المختلفة، مثل ما هي الحال في فهرست أبجدي عام لإحدى اللغات الميتة.

❖ **المعجم الاعتيادي:** مثل معجم التعاريف أو الترجمات، ويقابله المعجم الأيديولوجي، الذي يقوم بضمّ مختلف الأفكار والمواضيع، مثل (معجم روجيه) المرتّب حسب المعاني"[2]؛ فالمهمّ أنّ يجمع بين دفّتيه مختلف المواضيع المتعلّقة بميادين الحياة المختلفة، والأفكار العديدة في هذه الميادين، وطريقة ترتيبه موافقة لمضمونه وهي بحسب المعاني.

❖ **معجم التعاريف:** مثل المعجم الأحادي اللّغة، وهذا يقوم في بنائه على شرح وإعطاء مرادفات للكلمات الواردة فيه بلغة واحدة، مثل المعاجم العربية القديمة، التي كُتبت بلغة واحدة هي اللغة العربية ويقابله حسب (ششربا) المعجم الثنائي اللغة أو المتعدّد اللّغات.

❖ **المعجم التأريخي:** ويقابله المعجم غير التأريخي، وغرضه حسب (ششربا) هو "إيراد جميع معاني الكلمات، مع تاريخ ميلادها وطريقة تغيّرها وتطوّرها عبر الزّمن، وخصائصها في كل مرحلة زمنيّة معيّنة إلى حين زوالها تدريجيّا. ويرى (ششربا) أنّ هذا النّوع من المعاجم لم يظهر لحدّ الآن. ولكنّ (علي القاسمي) يقول إنّ هذا التّصنيف الذي جاء به (ششربا) محدودٌ جدّا؛ لأنّه اعتمد طريقة غير مقنعة ولا مقنّنة، وذلك ما يوقع في اللّبس بين كلّ هذه الأنواع، ماعدا المعجم التأريخي، كما يرى أنّه بتصنيفه لا يقدّم شيئًا؛ لأنّ الفهارس المكتبيّة التي سبقته تقسّم أيضًا المعاجم إلى أحاديّة وثنائيّة اللغة وقواميس، وذلك ليس بجديد"[3]. وعليه فإنّ هذا التّصنيف لا يفي بالغرض، فهو ناقص جدّا.

ب- تصنيف سيبوك SEBEOK: وهو لغوي أمريكي قام بمسح عام لمعاجم اللغة القرمية، وخرج بتصنيفه الذي يتكوّن من سبعة عشر (17) ميزة، وقد قسّمها (علي القاسمي) إلى ثلاث مجموعات رئيسة

[1]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم.

حيث يقول (سيبوك) حسب ما جاء به (علي القاسمي) في كتابه (علم اللغة وصناعة المعجم): إنّ المجموعة الأولى من الخصائص المميِّزة تتّصل بعلاقة القوائم الأصليّة بالمفردات التي ننوي ضمّها إلى المعجم، وأكثر من ذلك فإنّها تتصل بطريقة الاختيار من المصدر، وبخصائص المصدر ذاته. وقد شرح (علي القاسمي) ذلك بقوله إنّ هذه المجموعات الثلاث تتمثّل في ما يلي:

- **المجموعة الأولى من الخصائص المميِّزة:** وهنا تنقسم المعاجم إلى قسمين اثنين، "فإمّا أن تكون **موضوعة:** كما في حالة اختيار قائمة مختارة من المداخل التي لا تستند إلى نصوص معيّنة، من طرف المعجمي النّاطق بتلك اللّغة. وإمّا أن تكون **مستَخلَصة:** وذلك يكون من النّصوص. ويرى أنّ المعجم المستَخلَص يميل إلى نقل خصائص مصدره، وهذه الخصائص يجب أن تُحدّد وتُذكر في ضوء حدود الأصل والتّفاوت الدّاخلي الملموس في ذلك الأصل"[1]. وذلك يعني أنّه يوجد نوعان من المعاجم المندرجة في المجموعة الأولى حسب تصنيف (سيبوك) وهما: معاجم موضوعة وأخرى مستخلَصة؛ بمعنى: **المعاجم الموضوعة:** وكأنّه يريد أن يقول إنّها أصلية من عمل وإبداع معجميّ معيّن، لم يسبقه إليه أحد ولا يستند في مادّته أو ترتيب مداخله أو نظام بنائه إلى معجم آخر. وأمّا **المعاجم المستخلَصة؛** فعكس الأولى تمامًا؛ لأنّها قد اعتمدت على معاجم أخرى في حصر مادّتها اللّغوية، واستخلصت من سابقتها أو من نصوص معيّنة وبالتّالي تتميّز بخاصيّة المصدر الذي يجب أن يُذكر كلّيًا.
- **المجموعة الثانية من الخصائص المميِّزة:** هي تلك الصّفات التي تميّز الشيء عن غيره من الأشياء، وهي تتّصل بالعلاقة بين مكوّنات المداخل؛ ففي كلّ مدخل قد تمثل بمصطلح واحد أو عدّة مصطلحات، وفي حالة مثّلت اللّغة بمصطلحات عدّة؛ فإنّ هذه الحالة تتّخذ أحد نوعين:
  - إمّا أن تكون مبنيّة على الشكل ← وأعطى مثالا بالمعجم الاشتقاقي؛
  - وإما أن تكون مبنيّة على المعنى ← وأعطى مثالا بمعجم المترادفات.
- **المجموعة الثالثة من الخصائص المميِّزة:** "وتتناول العلاقة بين المداخل في المعجم؛ أي ترتيب المواد في الكتاب"[2]؛ ولا شكّ أنّ كلّ مدخل له علاقة بالآخر، سواء من النّاحية التّركيبيّة، أم من النّاحية النّحويّة، أم من النّاحية الصّرفيّة.

[1]– ينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم.

[2]– ينظر: المرجع نفسه.

وبعد استعراض هذا التّصنيف، فقد وُجِّه إليه نقد من طرف الدكتور(علي القاسمي) حيث "يرى أنّ تصنيف (سيبوك) هذا محدود جدّا؛ فهو قد انطلق من تصنيف (مالكيل MALKIEL) الذي سآتي على ذكره، كما نقده أيضًا من حيث الجوهر، بأنّه قد استخدم عددا قليلا من المعاجم (12 معجمًا) كلّها من لغة واحدة، وهي بعد محدودة النّطاق، ولا تتعدّى العلاقة بين المعجم ومصدره ومداخله، والعلاقة بين مكوّنات كلّ لغة ضمن كلّ مدخل"[1]. وذلك يدلّ على أنّ التّصنيف الحقيقي لا يعتمد فقط على مبدأ العدد وإنّما أيضًا على مبدأ النّوعيّة والكمال.

ج- تصنيف مالكيل MALKIEL: يرى (علي القاسمي) أنّ تصنيف (مالكيل) الذي مثّله بالإسبانيّة أكثر التّصانيف شمولا وأعمقها تأثيرًا، هذا المصنّف الذي نشره لأوّل مرّة عام 1959م، ثمّ قام بتنقيحه والتّدقيق فيه والإمعان في مضمونه، ثمّ عرضه في مؤتمر **إنديانا** للصناعة المعجميّة، بعنوان: "**التصنيف النوعي للمعجمات المبني على الخصائص المميزة**"[2]؛ ومعنى ذلك أنه يعدّ تصنيفه هو الأفيد والأكثر أهمية في نظره، وفي نظر الباحثين بالاستدلال إلى عنوانه، الذي يعني أنّ في تصنيفه خصائص تميّزه عن التصانيف السّابقة؛ حيث حاول تطبيق الفونيمات الصّوتيّة، ونقل الدكتور (علي القاسمي) قوله قائلا: "إنّ النّموذج الواضح الذي كان ماثلا في فكري، هو تجزئة الصّوت البشري إلى عدد من الخصائص المميّزة ... فهل يصحّ يا ترى اعتبار الكتاب المرجع، بمثابة حزمة من الخصائص المميّزة، التي نستطيع تجميعها في نسق معيّن، يمكن التعبير عنه بصيغة بسيطة؟"[3]؛ ذلك يعني أنه قد حاول بتصنيفه الإتيان بما لم تأتِ به التّصانيف الأخرى السابقة له، حيث حاول جمع تصنيف المعاجم بناءً على الفونيمات الصّوتيّة للّغة البشريّة؛ لأنّه يرى أنّ المعجم كتاب ومرجع أساس في معرفة اللّغة واكتسابها، وأداة فعّالة لدراسة الظواهر اللّغويّة من خلالها، ويفضّل أن يكون تصنيف المعاجم بالاعتماد على الخصائص المميّزة لها؛ فالمعاجم في نظره ليست مجرّد حزمة من الخصائص المميّزة التي تجمع فيها، ويُعبّر عنها بطريقة بسيطة. وبناءً على ذلك قال (علي القاسمي) إنّ (مالكيل) قد صنّف المعاجم الموجودة على ضوء ثلاثة معايير هي: المدى والمنظورية، والعرض، كما يلي:

1- التصنيف بالمدى: وتقسّم المعجمات طبقًا لما يلي:

---

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 24.

[2]- ينظر: المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص 25.

أ- كثافة المداخل: إنّ المداخل هي الوحدات الأساس، أو الألفاظ التي تُعطى لها الشّروح، وعادة ما تكتب بلون مختلف عن هذه الأخيرة."وتُقاس كثافة المداخل إمّا بالاتّساع العرضي أو بالعمق"[1]؛ **فالاتّساع العرضي** يقاس بعدد المفردات أو الكلمات المجموعة بين دفّتي المعجم؛ وبالتالي النّظر إلى المحتوى الكمّي للمعجم. وأمّا **العمق**؛ فهو نوعيّة المعاني التي تحتويها، أو تنطوي تحت كل مفردة معجميّة، ونحن نعلم أنّ لكلّ كلمة حقلا دلاليّا، مختلف الاتّساع من كلمة إلى أخرى، ومن لغة إلى أخرى، وكذلك مختلف السياقات التي تُدرَج ضمنها. وكذلك تُقاس كثافة المداخل بالنظر إلى عدد التعابير الاصطلاحيّة؛ لأنّه يمكن للمفردة المعجميّة أن تحمل معنًى لغويّا وآخر اصطلاحيًّا؛

ب- عدد اللّغات التي يتناولها المعجم: ذلك يعني أنّ أيّ معجم يمكن أن يكون صاحبه قد شرح مادّته بأصلها بلغة واحدة، كما يمكن أن يكون بلغتين أو بثلاث لغات، أو أربع أو أكثر؛

ت- مدى التركيز على المواد المعجميّة: يرى (مالكيل) أنّ المواد المعجميّة الغنيّة هي التي تحمل في طيّاتها أسماء الأعلام، وكذا التّفاسير والشّروح المُوسَّعة لمادّتها. وعلى هذا الأساس يحكم بموسوعيّة هذه المواد من عدمها.

2- التصنيف بالمنظوريّة: إذ يمكن تصنيف المعجمات* كما يلي:

أ- البعد الأساسي: يعني ذلك أنّ المعجم إمّا أن يكون تزامنيًّا أو تأريخيًّا؛ بمعنى أنّ **المعجم التّزامني** هو الذي يختصّ بفترة زمنيّة واحدة فقط. أمّا المعجم التّأريخي "فهو المعجم الذي تكون فيه المواد مرتّبة بطريقة توضّح القوى المحرّكة لتطوّر المفردات، والذي يوجّه الاهتمام إلى تواد المعاني وانسجامها"[2] بمعنى أنّ هاتين الكلمتين –التزامنيّة والتّأريخيّة– آتيتان من التّزامنية والتّاريخيّة السوسيرية، وهما من مناهج الدّراسات اللّغوية.

ب- ثلاثة أنماط متغايرة من التّرتيب: يوجد الترتيب الألفبائي الذي ترتب بواسطته مفردات المعجم بحسب الحروف الألفبائية، وهكذا نعرف طريقة البحث فيه، وهناك الترتيب الدلالي، أو الموضوعاتي؛ وهو أن نبحث في مخيلتنا عن المعنى الذي نريده، فنذهب إليه مباشرة في أيّ صفحة قد يتواجد فيها داخل المعجم، المرتّب بهذا النوع من الترتيب المعجمي. وهناك الترتيب العشوائي الذي لا يستند إلى نوع معيّن

---

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 25.

* كلمة **معجم** حسب علي القاسمي تجمع على كلمة معاجم ومعجمات؛ ولذلك يستعمل في أغلب مراجعه لفظة معجمات على وزن: مُفعَلات، وأغلب اللّغويّين المشارقة يستعملون كلمة معجمات.

[2]- علي القاسمي، المرجع السابق، ص 25.

من الأنظمة المألوفة لترتيب مفردات المعجم أو معانيه. ويقول (علي القاسمي) محاولا شرح هذه الأنماط الثلاثة عن (مالكيل)، إنّه يمكن الخروج بترتيب يجمع الترتيبين الأوّلين: الدلالي والألفبائي؛ بمعنى أن تكون مفردات المعجم مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا، مع إيراد المعاني والدّلالات المختلفة بالترتيب، أو بحسب الأهمّية تحت كلّ مفردة معجميّة، كما يرى أنّه يمكن تقسيم كلٍّ من هذه الأنماط إلى أقسام؛

3- ثلاثة مستويات متقابلة من الأسلوب: وفي هذه الحالة هناك ثلاثة أهداف للمعجم، وهي:

أ- **الهدف المُحايِد:** وهو المعجم الذي تُذكَر فيه معلومات موضوعيّة غير ذاتيّة، وبعيدة عن كلّ ما من شأنه أن يشوّه الحقائق المذكورة فيه؛ لأنه يصوّر الحقائق كما هي موجودة فيه، دون زيادة أو نقصان؛

ب- الهدف التّعليمي: "هو الذي يقرّر القواعد مسبقًا أو يتّسم بلهجة وعظيّة"[1]؛ بمعنى أنّ معجمًا من هذا النوع هو الذي يجمع بين دفّتيه هدفًا تعليميًّا أو تربويًّا مثلا، في أيّ ميدان من الميادين المختلفة من الحياة البشريّة، متّصفًا بالوعظ والإرشاد في مختلف المسائل المنُوطَة بذلك؛

ث- الهدف التّهكّمي: هو نوع من المعاجم النادرة الوجود؛ لأنّ هدفها سُخريّ، وهنا لم يعطِ لنا الدّكتور (علي القاسمي) أيَّ مثال حول هذا النّوع من المعاجم.

4- التصنيف بواسطة العرض: يُقصد بطريقة العرض تصنيف المعجمات بإحدى الطّرائق التّالية:

أ- **بواسطة تعاريفها:** فقد تُعرض المفردة مع تعريفات مختلفة لمعلومات أو صيغ؛

ب- بواسطة شواهدها: ومن المعاجم ما تُرفَق فيه المفردات بشواهد من التراث، أو إثباتات سابقة لشعراء، أو أمثال أو حكم، أو مأثورات مختلفة، أو آيات قرآنية، أو أحاديث نبويّة حسب السياق؛

ت- بواسطة صورها: ويقصد بها مختلف الصّور التوضيحية والرسوم المرافقة لمفردات معيّنة داخلة في متن المعجم، وليس كلّ المفردات. وهناك الصّور الملوّنة، الحقيقية وغير الحقيقية – رسوم – أو خرائط البلدان والأماكن المختلفة من العالم، أو مخطوطات أو جداول؛

ث- بواسطة خصالها الخاصة بها: إنّ الخصال الخاصّة هي التي يتميّز بها معجم دون سواه وتتمثّل في المفردات أو التّعابير المحليّة، يقول الدكتور (علي القاسمي) في هذا الشّأن: "تُتناول

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 26.

المصطلحات الإقليمية، إما على المحور الاجتماعي أو على المحور العاطفي، وكذلك تبيّن طريقة التّلفّظ"[1]؛ بمعنى أنّها تختصّ بالحياة الاجتماعيّة، أو بالحياة العاطفيّة لجماعة لغويّة معيّنة.

هذه إذًا من بين التّصانيف الغربيّة للمعاجم، وقد كان لـ (مالكيل) أيضًا تصنيفه الخاص به والمبنيّ على طريقته واقتناعه العلمي، "وركّز على جانبين مهمّين يؤكّدهما، وهما **المدى والمنظور** ويتمثّل أحد مظاهر **المدى** بشموليّة التّغطية بين القواميس المختصرة وغير المختصرة. ويتعلّق مظهرٌ آخر من مظاهر المدى بعدد اللّغات المستخدمة في القاموس؛ أي في ما إذا كان أحادي اللّغة، أم ثنائي اللّغة، أم متعدّد اللّغات. أمّا المنظور، فيتعلّق بموقف صانع المعجم من مادّته؛ إذ يمكن لرؤيتِه أن تكون تاريخيّة Diachronique، أو تزامنيّة Synchronique؛ أي مقتصرة على فترة زمنيّة محدّدة بخصوص محور الزّمن. أمّا في ما يتعلّق بترتيب المفردات ضمن خطّة العمل الشّاملة، فإنّه يمكن اختيار التّرتيب الدّلالي، أو التّرتيب الألفبائي"[2]؛ معناه أنّ المدى هو الجانب الكمّي في المعجم، من حيث اللّغات المستخدمة فيه ومن حيث المفردات، أمّا **المنظور** فهو الجانب الذّاتي لصاحب المعجم، وأيّ منهج يكون قد طبّق عليه. و"التّاريخيّة هي تتبّع دراسة حالات تطوّر البنية والتّراكيب والدّلالة، مع تأثير الإقليم الجغرافي على الظاهرة اللّغويّة عبر التّاريخ؛ فيهتمّ بوصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي. أمّا الوصفيّة فهي من منتجات لسانيات القرن العشرين، والتي جاء بها (دي سوسير) الذي دعا إلى دراسة اللّغة كما هي لا كما يجب أن تكون"[3]؛ وما من شكّ أنّ الوصف والتحليل هما المنهجيّة التي تُفضَّل حاليّا في تصنيف ودراسة وتحليل وإنتاج المعاجم بصفة عامّة.

وهناك استثناء لا يدخل في تصنيف (مالكيل) وهو الذي يدخل القواميس الأحادية اللّغة، يقول الدكتور (علي القاسمي) موضّحًا هذه الفكرة: "وتقع القواميس التي تقتصر في تغطيتها على مستوى واحد من اللّغة (مثال التهجئة أو اللفظ) أو على قسم واحد من الألفاظ (مثال: التعابير الاصطلاحيّة، أو عبارات شائعة

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 25.

[2]- ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، تر: محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، د ط. المملكة العربية السعودية: 2001 هـ، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، المجلد 3، فصل 19، ص 279.

[3]- نسيمة نابي، مناهج البحث اللّغوي عند العرب في ضوء النّظريّات اللّسانيّة، د ط. الجزائر: 2011، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، ص 20.

تصبح شعارات أو عاميات) خارج تصنيف (مالكيل)"[1]. وهذه –بصفة مختصرة أهمّ مميّزات تصنيف (مالكيل) للمعاجم.

- **الاعتراضات التي وجّهت إلى تصنيف مالكيل حسب الدّكتور (علي القاسمي):**

•**الاعتراض الأول:** إنّ الاعتراض الأوّل على تصنيف (مالكيل) هو أنّه "لا يؤدّي إلى تمييز أنواع متقابلة أو متميّزة من المعجمات"[2]؛ بمعنى أنّه في تصنيفه هذا، مبنيّ على قاعدة راسية يبيّن من خلالها أنّه قد وضع فُروقا مميّزة لأنواع المعاجم، يسهل على القارئ فهمها واستيعاب الفروق المميّزة بينها؛ لأنّ جميع المعاجم تقريبا يمكن أن تحمل هذه الخصائص المميِّزة كلها، وبلا عارض يُذكَر، واستُنِد في هذا النقد على أنّ هذه الخصائص المتقابلة – المتميزة– التي وضعها (مالكيل) لتصنيف المعاجم لا تشبه أو تمتّ بصلة للتّصنيف المثالي والنّوعي؛ فهو لم يأتِ بشيءٍ جديد.

ومن الناحية العملية، يرى (علي القاسمي) أنّ الفرق بين المعجم التزامني والمعجم التأريخي "فرق في الدّرجة؛ لأنّ معظم المعجمات تحتوي على معلومات وصفية وتاريخية في آنٍ واحد، بنسب متفاوتة"[3] بمعنى أنّه لا يوجد فرق شاسع بين هذين المعجمين إلا بنسبة قليلة؛ لأنّ كليهما يحتوي على معلومات وصفيّة وتاريخية. ويرى أيضًا أنّه "يلزم تحديد نسبة المعلومات الوصفيّة والتاريخيّة في كلّ معجم، لنقرّر الاستعمالات والأغراض التي يصلح لها"[4]؛ ومعنى ذلك، أنّه إذا طغت المعلومات التاريخية مثلا، قلنا إنّه يصلح لأغراض تاريخية أو استقراء ظواهر من هذا النّوع، والعكس صحيح، ولذلك يؤكّد (علي القاسمي) أنّ هذا أحد الأسباب التي تفسّر لنا "عدم مقدرة (مالكيل) على **إنتاج الصيغة البسيطة** التي كان يطمح التّوصّل إليها"[5]؛ بمعنى أنّه إذا تعادلت السّمات التّاريخيّة والوصفيّة في المعجم، عجزنا عن تحديد غرضه، وبذلك فشل (مالكيل) في تصنيفه هذا.

- **الاعتراض الثاني:** إنّ هذا الاعتراض الذي ينصبّ على تصنيف (مالكيل) أيضًا، يتناول حسب (علي القاسمي) أهدافه النّهائيّة؛ إذ إنّه تصنيفٌ عرض في محتواه مختلف المعاجم الموجودة، وليس على أساس المتطلّبات اللّغويّة للمعجم المثالي، وقد خدم هذا التّصنيف النّاحية الكمّيّة لا النّاحية النّوعيّة،

[1]– ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، ص 680.

[2]– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 26.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ولم يفِ بالغرض الذي كان منشودًا للوصول إلى المعجم المثالي. ومن جهته، يتساءل (علي القاسمي) مع (ورث **WORTH**) إنْ كان تصنيفٌ كهذا ينفع مكتب المعجمي وغرفة الفهرسة المكتبيّة؛ لأنّه في نظره لا يضيف شيئًا إلى عالم تصنيف المعاجم، بقدر ما هو مشابهٌ لما سبقه من التّصانيف. وهو بعدُ يرى أنّه تصنيفٌ شاملٌ ومفصّل، يفتقد بعض الخصائص المميّزة والدّقيقة. كما قال إنّ (مالكيل) نفسَه قد أدرك هذا العيب عندما قال: "من النّاحية المثاليّة، يمكن أن يقوم الفهرست المكتبي، أو البيبليوغرافيا، على مجموعة المبادئ التّصنيفيّة هذه أو على أيّة صورةٍ محسَّنةٍ منها"[1]؛ بمعنى أنّه اعترف بنقائص تصنيفه، ويدعو إلى الاعتداد بغيره من التصانيف.

ث- تصنيف ألن ري ALAIN REY: هو لغوي فرنسي "نشر تصنيفه العام للمعجمات عام 1970م تحت عنوان: Typologie génétique des dictionnaires، وقد بناه على مسح شامل للأعمال المعجميّة ولكنّه لم يقدّم شيئًا جديدًا، لا في الطّريقة ولا في المحتوى، يمكن أن يتميّز به عن تصانيف ششربا، أو مالكيل، أو سيبوك"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ التصنيف الذي جاء به (ألن ري) لم يضف هو الآخر شيئًا إلى التّصانيف السّابقة – لا في الشّكل ولا في المضمون – يجعله يتميّز عنها جميعًا.

ج- تصانيف أخرى: هناك تصنيف آخر لِلُغويّين آخرين، يعتمد على أساس كمّ المعلومات التي يضمّها المعجم ونوعها، كما سأبيِّنُه أدناه:

1) كورنين CORNYN: هو أستاذ في جامعة يِيلْ Yal. ويميّز بين ثلاثة أنواع من المعجمات وهي:

- "**المعجم الموسوعي:** يعالج جميع المسائل الحضاريّة؛
- **معجم الاستعمال:** يسجّل الخصائص الصّرفيّة والنّحويّة؛

- **المسرد:** هو قائمة من المفردات مع قدْر يسير من المعلومات عنها"[3]؛ فسُمّي المعجم **الموسوعي** كذلك لكونه موسوعيّا، وشاملاً لمختلف المعلومات والأفكار الّتي يمكن أن تكون، ولا نجزم أنّه كامل تمام الكمال، إلاّ أنّه يحتوي أكبر عدد ممكن من المعلومات. وأمّا معجم **الاستعمال**، فسمّاه (كورنين) كذلك

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 27.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لكونه يجمع بين دفّتَيْه مختلف المميّزات النّحويّة والصّرفيّة للمفردات اللّغويّة، لأيّة لغةٍ كانت؛ وهو بذلك معجم لقواعد تلك اللّغة. وأمّا **المسرد**، فمعجمٌ يضمّ مفردات مرفَقة بمعلومات أو شروح يسيرة؛ ممّا يوحي بأنّه بسيطٌ في بنائه. ويرى (علي القاسمي) بشأن هذا التّقسيم للمعاجم، أنّه نابعٌ من وجهة نظر متطرّفة لأنّ صاحب هذا التّقسيم يَعُدّ كلّ المعاجم الموجودة قائمةً على نوعٍ واحد من المعلومات، في حين أنّ الحقيقة عكس ذلك تمامًا؛ بحيث إنّ المعاجم يجب أن تشمل أنواعًا عدّة ومختلفة من المعلومات.

2) كيلب GELB: يقترح هذا المعجمي اللّغوي تصنيفًا آخر؛ بحيث يتّخذ هويّة مؤلّف المعجم أساسًا له؛ إذ نقل (علي القاسمي) مقولته كما يلي: "وهكذا نستطيع أنْ نميّز المعجم الفيلولوجي إذا كان صانعُه فيلولوجيّا، والمعجم اللّغوي إذا كان مؤلّفه لغويًّا –أنثروبولوجيًّا، والمعجم العام إذا قامت بإنتاجه شركةٌ تجاريّة"[1]؛ بمعنى أنّ طريقة صياغة المعجم في شكله ومضمونه تُرشدنا مباشرة إلى صاحبه وبأيّ نوعٍ من العلوم يهتمّ.

وللدّكتور (علي القاسمي) في هذا التّقسيم وجهة نظر علميّة أيضًا؛ حيث قال: "وبصرف النظر عن الصعوبة التي تواجهنا في تقرير مَن هم المعنيّون بلقب فيلولوجي، ولغوي، وعالِم اجتماع، فمن السّهل أن يجد المرء معجمات ألّفها لغويّون أو فيلولوجيّون، وتولّت نشرها شركة تجاريّة. وعلاوة على ذلك؛ فإنّ الاقتراح لا يشير إلى الفروق بين الأنواع الثلاثة المقترحة للمعجمات"[2]؛ معنى ذلك أنّ تقسيم (كيلب) غير مبنيّ على الموضوعية أو العلميّة؛ إذ يمكن مثلاً أن ينشر معجمًا لغويًّا معجميٌّ غير مختصّ تمام الاختصاص في اللّغة، إلاّ أنّه يمكن أن يكون موسوعيًّا أو مختصّا في مجال آخر، إلا أنّ ذاكرة الإنسان تخزّن الكثير من المعلومات، ويدخّر الإنسان الكثير من المواهب.

3) كبارسكي KIPARSKY: "هو تصنيف يقتصر على المعجمات المختصّة بتاريخ تطوّر المفردات"[3]. بمعنى أنّه يعتمد المنهج التّاريخي في هذا التّصنيف.

ث– **تصنيف المعجمات العربية:** توجد عند العرب أنواع كثيرة من المعاجم العامّة والمتخصّصة والتي أُلّفت في عصور مختلفة من تاريخ العرب العريق في مجال الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة. فأوّل المعاجم العربيّة كان من صنع (الخليل بن أحمد الفراهيدي) في القرن الثاني (02) للهجرة، والذي كان

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم،ص 27.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، ص 28.

محفّزا لفتح الطّريق أمام اللّغويّين اللاّحقين من أجل مواصلة التّأليف المعجمي، على تعدّد أنواعه ومناهجه. وفي هذا الصّدد يقول الدكتور (إبراهيم بن مراد): "وإن المؤلِّف المعجمي القديم قد انطلق في جمع مادته المعجمية، انطلاقات تختلف اختلافا جذريا عن منطلقات المعجميين المعاصرين"[1]؛ وذلك لا يعني أنّ عمل القدماء المعجميّ أحسن من العمل المعجميّ المعاصر، أو العكس، وإنّما هي مكمّلة لبعضها البعض. ولقد تولّدت فكرة تأليف المعاجم عند اللغوي الرياضي (الخليل بن أحمد الفراهيدي) كما أسلفنا الذّكر، والذي رسم معالم معجمه بطريقة إحصائية غاية في الدقة، أبهرت من جاء بعده من العلماء بحيث أقرّوا بعبقريته اللّغويّة ومنطقه الرياضي الذي أعانه في عمله ذاك، وبحسه الموسيقي، الذي أمكنه من إخراجه بحسب المخارج الصوتية، بدءً من الحرف الذي يخرج من أقصى الحلق إلى آخر حرف يخرج من الشّفتين، وكل ذلك العمل الجبّار كان قائما على نظام التقليبات والترتيبات المنهجية المتزنة فكان المستعملُ في اللّغة والمهمَل.

ويبدو أنّ أغلب المعاجم العربيّة التي أتت بعد معجم العين (للخليل بن أحمد الفراهيدي) تقليد لهذا الأخير، بحكم أنّها قد أخذت منه، سواء في طريقة التبويب أو الترتيب، فهي في حالة تبعية واضحة جدًّا ولكن ذلك لا يقلّل من أهميتها، ولا ينقص من هيبتها شيئا، ونحن نقول إنّها في وضعية تكامل لا غير لأنّ في البعض منها تجديد لم يسبق إليه ما قبلها من المعاجم، فقد جاءت لسدّ ثغرة ما في اللغة. وفي ما يلي، أهمّ المعاجم التي ألّفها اللّغويّون العرب القدماء، ومنها:

1- مدرسة نظام المخارج التقليبية، ويمثّلها:

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي؛
- البارع: أبوعلي القالي (ت356هـ)؛
- التّهذيب: أبو منصور الأزهري (ت370هـ)؛
- المحيط: الصّاحب بن عبّاد (ت385هـ)؛
- المحكم: ابن سيدة (458هـ).

2- مدرسة نظام الأبنية والتدوير الألفبائية، ويمثّلها:

- جمهرة اللّغة: ابن دريد (231هـ)؛
- مجمل اللّغة: ابن فارس (ت 395هـ)؛

[1]- إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ط 2. بيروت: 1987، دار الغرب الإسلامي، ص 202.

- مقاييس اللّغة: ابن فارس.

3- مدرسة نظام الألفبائية الأصولية، ويمثّلها:

- الجيم: أبو عمرو الشيباني؛
- أساس البلاغة: أبو القاسم الزمخشري (ت538هـ)؛
- المصباح المنير: الفيومي.

4- مدرسة نظام التقفية، ويمثلها:

- التّقفية: أبو بشير البندينجي؛
- الصّحاح: إسماعيل الجوهري (ت حوالي 400هـ)؛
- لسان العرب: ابن منظور (ت711هـ)[1]؛
- القاموس المحيط: الفيروز آبادي (ت817هـ)؛
- تاج العروس: الزبيدي (ت1205هـ).

5- المدرسة المعاصرة، ويمثلها:

- محيط المحيط: بطرس البستاني (ت1213هـ)؛
- المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية؛
- المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون (1960م)؛
- معجم متن اللّغة: أحمد رضا العاملي؛
- معجم المرجع: عبد الله العلايلي.

وإلى جانب ذلك كانت هناك المعاجم الأحادية والثنائية اللغة، والمعاجم المتّعددة اللّغات، والمعاجم التأصيلية، والمعاجم المفهرسة، والمعاجم التدرجية، والمعاجم الصّيغية. ومن المعاجم اللّغوية الموضوعة أصنافٌ متعدّدة منها:

1- المعاجم الدلالية:

- **معاجم ألفاظ القرآن الكريم:**
  - مجاز القرآن: أبو عبيدة؛
  - الكليات: أبو البقاء البغوي؛

[1]- محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ط 1. د ب: 1966، دار النهضة العربية، ص 25.

- المعجم المفهرس: محمد فؤاد عبد الباقي؛
- الفروق اللّغوية: أبو هلال العسكري.

- **معاجم ألفاظ الحديث:**

- النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير الجوزي؛
- الفائق: الزمخشري.

- **معاجم المصطلحات العلميّة:**

- التّعريفات: الجرجاني؛
- كشّاف اصطلاحات الفنون: التهانوي.

- **معاجم المعرب والدخيل:**

- المعرب من الكلام الأعجمي: الجواليقي؛
- شفاء الغليل: الخفاجي.

2- المعاجم الموضوعيّة: معاجم المعاني، والمعاجم التجانسية:

- تهذيب الألفاظ: ابن السكيت؛
- الألفاظ الكتابيّة: الهمداني؛
- جواهر الألفاظ: قدامة بن جعفر؛
- التّلخيص: أبو هلال العسكري؛
- متخيّر الألفاظ: ابن فارس؛
- فقه اللّغة: الثعالبي؛
- المخصّص: ابن سيدة.

3- معاجم الأبنية: الصيغية:

أ. المختصّة بأبنية الأفعال:

- الأفعال: ابن القوطية؛
- الأفعال: السرقطي؛
- الأفعال: ابن القطاع؛
- فعلت وأفعلت: السجستاني؛
- ديوان الأدب: إبراهيم الفارابي.

ب. المختصّة بالمقصور والممدود:

- المقصور والممدود: الفراء؛
- المقصور والممدود: القالي؛
- المقصور والممدود: ابن ولاد.

أ. المختصة بالمذكر والمؤنث:

- المذكر والمؤنث: أبو بكر الأنباري؛
- المذكّر والمؤنّث: المبرد؛
- المذكّر والمؤنّث: أبو موسى الحامض؛
- المذكّر والمؤنّث: الفراء؛
- التّذكير والتّأنيث: السجستاني؛
- التّذكير والتّأنيث: أبو حاتم سهل بن محمد.

4- المعاجم التّثقيفية:

- ما تلحن فيه العامة: الكسائي؛
- إصلاح المنطق: ابن السكيت؛
- أدب الكاتب: ابن قتيبة؛
- درّة الغواص في أوهام الخواص: الحريري؛
- تقويم اللّسان: ابن الجوزي؛
- تثقيف اللّسان: ابن مكي الصقلي.

5- معاجم الموضوعات الصوتيّة:

- القلب والإبدال: ابن السّكيت؛
- الإبدال والمعاقبة والنظائر: الزجاجي؛
- الإبدال: أبو الطيّب اللّغوي.

6- المعاجم التدريجية:

- المرجع: عبد الله العلايلي؛
- معجم أكسفورد التاريخي.

7- المعاجم المجنّسة*: هي كلّ المعاجم العربية التي شكّلت هيئة المدارس المعجمية الخمس"[1]. كما أن غير العرب من العلماء شاركوا في العصر الحديث في صنع معاجم للعربيّة، منها معجم (edwardlane) و(القاموس المديد). ومعجم (هانزوير hanswehr) الذي ظهر بالألمانية سنة 1952م بعنوان: (arabischeswarterbuch fur die schriftsprache der gehenwart) وظهر بالإنكليزية باشتراك المؤلف مع الأستاذ (j. miltonlowan) بعنوان: (adictionary of modern writtenarabic). ولسنا نقصد بهذا إحصاءً دقيقا للمعاجم التي ظهرت في اللّغة العربيّة؛ فهناك معاجم أخرى لم نذكرها ولكننا نقصد وضع صورة لتلاحق تأليف المعاجم في العربية منذ عهد بعيد.

وتتابعت بعد ذلك المعاجم العربيّة الأخرى في الظُّهور في القرون الثّلاثة التّالية، وتنوعّت واختلفت بشكل ملفت للانتباه، فكان نوع بعضها ينتمي إلى زمرة معاجم الألفاظ، وبعضها الآخر إلى زمرة معاجم المعاني والموضوعات، ونتج اختلاف آخر أيضا، وهو التّرتيب الصّوتي والتّرتيب الألفبائي والتّرتيب بحسب الأبنية أو الأوزان بالنسبة لمعاجم الألفاظ، كما رتبِّت المعاجم الألفبائية بحسب الأوائل أو الأواخر من الحروف العربية.

وإنّ التّرتيب يحتلّ مكانة هامّة في العمل المعجمي بصفة عامّة، وبما أنّ اللّغة العربيّة هي مجموعة من الحروف؛ فإنّ أهمّيتها تقتضي أن نعلم أنّ عددها ثمانية وعشرون (28) حرفًا، ولدينا في اللّغة العربيّة ثلاثة (03) أنواعٍ لترتيب الحروف في المعجم، بالنّسبة للمعاجم التي تنتهج هذه الطّريقة، والتي يفضّلها أغلب القُرّاء؛ نظرًا لسهولة العمل بها، وهي:

- **أوّلاً:** التّرتيب الصّوتي الذي أخذناه عن (الخليل بن أحمد الفراهيدي) والذي ينبني على مخارج الأصوات في جهاز النّطق لدى الإنسان، ابتداءً من الحرف الذي يخرج من أقصى الحلق، وهو العين – رغم أنّه كان في البداية حرف الهمزة، ولكن لاعتباراتٍ علميّةٍ غيّره الخليل– انتهاءً بالحرف الذي يخرج من

---

* إنّ كلمة المجنّسة في اللّغة من الفعل جانس، يجانس مجانسة؛ أي شاكله، واتّحد في جنسه". المعجم العربي الأساسي المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ألسكو: 1989، ص 268. وفي الاصطلاح يقصد بها مجموع المعاجم اللّغويّة وغير اللّغوية، التي كانت نتاج بحث المعجميّين العرب، وهي التي أسهمت باتّحادها في تأسيس المدارس المعجميّة الخمس (05) المتمثّلة في: مدرسة نظام الأبنية والتّقليبات، والتّقفية، والألفبائيّة، والمعاصرة.

[1]- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ط 1. عمان: 2002، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 582–587. (بتصرّف).

الشّفتيْن، وهو الياء. وترتيب هذه الحروف بحسب الحلقات المحدّدة من طرف صاحبها هي: ع ح ه خ غ/ق ك/ج ش ض/ص س ز/ط د ت/ظ ذ ث/ر ل ن/ف ب م/و ا ي.

– **ثانيًا:** التّرتيب الألفبائي نسبةً إلى الحرفيْن الأوّلين من حروف الهجاء، وهما الألف والباء (أ – ب) وهي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي. وأساسه التّشابه في النّطق.

– **ثالثًا:** "التّرتيب الأبجدي، وهذه الحروف تتلخّص في ستّ كلماتٍ هي: أبجد/ هوز/ حطي/ كلمن/ سعفص/ قرشت/ تخذ/ ضظغ"[1]. غير أنّه في العصر الحديث، يفضّل القراء الترتيب الألفبائي؛ لأنّه أسهل في عمليّة التّفتيش عن الكلمات في المعجم، وكثيرا ما ينفر الطّلبة في المدارس والجامعات من التّرتيب الصّوتي أو الجذري؛ لأنّه يقتضي معرفة كاملة بكيفيّة البحث به، والإلمام بتلك القواعد التي وضعها أصحاب هذه المعاجم.

ولكلّ معجم من هذه المعاجم –وأقصد هنا القديمة منها– خصائصه المميّزة، وتوجد بينها نقاط تشابه واختلاف في الآن نفسه، ولكنّ كلاًّ منها مفيد وثريّ بالألفاظ اللّغويّة، يقول الدّكتور (حامد صادق قنيبي) في هذا الشّأن: "ومع تتابع المعاجم في اللغة العربية، واستمرارها حتى العصر الحديث، فأنت لا تكاد تجد تكرارا بينها، ولا يكاد يغنى واحد منها عن الآخر. فإذا أراد الباحث الوقوف على خصائص التجمعات الصوتية، وصور تشكيل الكلمات، والتجمعات الصوتية، المسموحة والممنوعة، فعليه أن يرجع إلى معاجم الترتيب الصوتي. وإذا أراد معجما شاملا تفصيليا، كان عليه أن يرجع إلى تهذيب اللغة، أو اللسان، أو تاج العروس"[2]، ويحتلّ معجم (لسان العرب) مكانةً بارزة؛ بحكم أنّه يجمع في صفحاته أغلب مفردات اللّغة العربيّة. "وإذا أراد الوقوف على خصائص الأوزان كان عليه الرجوع إلى معاجم الأبنية، وإذا أراد ربط المعاني الجزئية بمعنى عام يجمعها، كان عليه الرجوع إلى المقاييس، وإذا أراد التفرقة بين المعاني الحقيقيّة والمجازيّة، كان عليه الرجوع إلى أساس البلاغة للزمخشري. وإذا كان يدور في ذهنه مفهوم

[1]– حامد صادق قنيبي ومحمد عريف الحرباوي، المدخل لمصادر الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة والمعجميّة القديمة والحديثة ص 34.

[2]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 26.

معين، ويريد أن يعرف ألفاظه ومصطلحاته، كان عليه الرجوع إلى معاجم الموضوعات، وإذا أراد البحث عن بعض الألفاظ أو المصطلحات الفقهيّة، عاد في المصباح المنير للفيومي، وإذا كان يريد الاستيثاق من صحة اللفظ المستحدث أو المولّد، رجع إلى المعجم الوسيط، وإذا ابتغى وضع يده على المصاحبات المتكررة للّفظ، وما يرِد فيه من تعبيرات اصطلاحية أو سياقية، قصد المعجم العربي الأساسي"[1]، وهكذا يجد القارئ العربي في هذه المعاجم ما يبحث عنه من معاني ودلالات الألفاظ التي يريدها.

ولقد ظهرت في العالم العربي بعد (المعجم الوسيط) الذي صدر عن مجمع اللّغة العربيّة المصري أيضًا في العصر الحديث عدّة معاجم جديدة، ونجد منها (المعجم العربي الأساسي) للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، هذا الذي أعدّته جماعة من كبار اللّغويّين العرب، بتكليفٍ من المنظمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم ALECSO، التي كانت هي التي أصدرته، بتوزيع من لاروس LAROUSSEعام 1989م، مع العلم أن الدكتور (علي القاسمي) كان منسِّق هذا المعجم العربي الضّخم، الذي يضمّ بين دفّتيه أكثر من خمسة وعشرين ألف (25000) مدخل، مرتّب ترتيبًا ألفبائيًّا، بالإضافة إلى التّعابير الهامّة والألفاظ الحضاريّة الكثيرة♠. وإلى جانب (المعجم العربي الأساسي) ظـهرت قواميس جديدة منها "قاموس (المنجد في اللّغة العربيّة المعاصرة) الذي صدر عن دار المشرق عام 2000م، ويعدّ هذا القاموس تطويرًا (للمنجد) الذي ألّفه الأب (لويس معلوف اليسوعي) منذ قرن؛ وهذا القاموس قد نال –ولا يزال– شهرةً واسعة؛ نظرا لتفتّحه على اللّغة العربيّة المعاصرة. هذا بالإضافة إلى ما ألّفه السّعوديون من معاجم، مثل: (معجم الطّلاّب المعجم السّياقي للكلمات الشّائعة) للدكتور (محمود إسماعيل صالح) وزملائه"[2]. وإنّ هذا المعجم السّياقي يهتمّ بجمع التّعابير السّياقيّة، وتحديد معاني الألفاظ عن طريق المنهج السّياقي، وهو ذو أهمّيّة في ميدان تعليم اللّغة العربيّة. وكذلك توجد عديد القواميس والمعاجم اللّغويّة، التي سأشير إليها باختصار، ومنها: "القاموس الذي ألّفته اللّجنة الدّائمة للرّصيد اللّغوي لدول المغرب العربي عام 1979م، وهو قاموس (الرّصيد اللّغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التّعليم الابتدائي) وهي من الرّصيد المعجمي الحيّ المبني

[1]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 27.

♠ المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم، وقد أخذت المعلومات المتعلّقة بهذا المعجم من ظهر غلافه بالذّات.

[2]– عبد اللّطيف عبيد "التّجربة القاموسيّة العربيّة" الجزائر: 2009، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة –عدد خاص بموضوع: العربيّة الرّاهن والمأمول، ص 383.

على البحوث الميدانيّة. بالإضافة إلى بعض القواميس المتوسّطة والوجيزة للأطفال"[1]؛ وذلك إن دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على قلّة المنجزات المعجميّة العربية في سائر دول العالم العربي؛ لأنّه من غير المعقول أن تكون كل هذه الدّول مجتمعةً، تَعُدَّ هذه المعاجم والقواميس على الأصابع، ناهيك عن المعجم التّاريخي للّغة العربيّة الذي لم يُستَكمَل بناؤه بعد. ولذلك من الأجدر بنا دفع عجلة التّأليف المعجمي العربي تسير نحو الأمام، ومضاهاة الأمم الحيّة القويّة بلغاتها، وحذو طريقها في هذا المجال.

وقد حظيت الدراسة المعجميّة العربيّة بنصيب من دراسات المستشرقين، أمثال "المستشرق الإنجليزي (إدوارد لينر Edward Liner) صاحب معجم (مدّ القاموس) وكذلك الهولندي (دوزي، ت 1882م) صاحب معجم (تكملة المعجمات العربيّة) الذي ألّفه باللّغة الفرنسيّة عام 1827م، وكذلك الألماني (فيشر) صاحب (المعجم اللّغوي التّاريخي) والفرنسي (فاتيان) صاحب (زيادات على المعاجم العربيّة)"[2]. ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ المعاجم العربيّة وبفضل جهود صانعيها الأفذاذ، القدماء منهم والمحدثين، قد قدّموا جهودًا جبّارةً لا ننكرها، وأمدّونا بأفضالهم العلميّة التي لا غنى لنا عنها، وصنعوا أمجاد الأمّة العربيّة والإسلاميّة وشيّدوا للّغة العربيّة صرحها العتيد حتّى قال عنها المستشرق (بروكلمان Breukelman) على لسان الدّكتور (أحمد علم الدين الجندي) المقولة التّالية: "إنّ معجم العربيّة اللّغوي لا يجاريه معجم في تراثه، إنّه نهرٌ تقوم على إرفاده منابع اللّهجات التي تنطق بها القبائل العربيّة"[3]؛ وهذا القول إن دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على تعظيم الأدباء واللّغويّين، وكذا النّقّاد غير العرب دور المعاجم اللّغوية العربيّة في تعزيز مكانة العربية بين سائر اللّغات الحيّة، وكيف أسهمت رجالات الفكر العربي في الحفاظ عليها بطريقة علميّة نبيلة؛ بحيث نالت مركزها المرموق، وبقيت ذخيرةً حيّة للسّابق واللاّحق من الأجيال.

2- أنواع المعجمات طبقا للتصنيف الجديد: لقد ظهر تصنيفٌ جديد في مجال صناعة المعاجم وذلك نتيجةً لتطوّر اللّسانيات والعلوم اللّغويّة بصفةٍ عامّة، فانبثقت عن القواميس والمعاجم العامّة والخاصّة أنواعٌ أخرى متخصّصة، ولا تقلّ أهمّيّةً عن المعاجم السّابقة. ويقول الأستاذ (محمد المعتوق) في هذا الصّدد: "وكان من بينها معجماتٌ للنّاطقين بلغة المتن، أو لغة الأصل –اللّغة القوميّة– ومعجمات

[1]– عبد اللّطيف عبيد "التّجربة القاموسيّة العربيّة" ص 384.

[2]- عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، بغداد: 1979، ص 14.

[3]- أحمد علم الدين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، د ط. د ب: 1983، الدار العربيّة للكتاب، ص 5.

للنّاطقين بلغة التّرجمة أو اللّغة الأجنبيّة، ومعجماتٌ للّغة المكتوبة أو اللّغة الفصحى، تقابلها معجماتٌ للّغة المنطوقة أو اللّغة العاميّة، ومعجماتٌ للتّعبير باللّغة الأجنبيّة مقابل معجماتٍ لفهم هذه اللّغة واستيعاب ما يُدوَّنُ أو يُنطَق منها، ثمّ معجماتٌ لاستعمال النّاس، مقابل معجماتٍ للتّرجمة الآليّة ومعجمات تاريخيّة، تقابلها معجمات وصفيّة، ومعجمات لغويّة مقابل معجمات موسوعيّة، وأخيرًا معجمات ناطقة مسموعة مقابل معجمات مكتوبة مقروءة"[1]. إنّ هذه الأنواع كلّها تخدم القارئ العام والقارئ المتخصّص، إنْ في مجال اللّغة والأدب، وإنْ في مجالاتٍ أخرى متنوّعة، ويمكنه أن يجد في كلّ منها ضالّتَه المنشودة.

وفي هذا المضمار، سوف نعالِج في هذا العنصر من البحث، أنواعًا أُخَرى من المعاجِم، حسب ما جاء به الدكتور (علي القاسمي)، الذي قسّم هذه الأنواع إلى سبعِ (07) ثنائيّات؛ مثنى مثنى، أو متقابلة وسآتي على ذكرها في ما يلي:

أ- **معجمات للنّاطقين بلغة المتن ومعجمات للنّاطقين بلغة الشّرح:** ويقصد الدكتور (عليّ القاسمي) بلغة المتن: لغة الأصل أو لغة المدخل، أو اللّغة موضوع البحث في اصطلاح (سيبوك) أو اللّغة الهدَف كما يصطلِح عليها (مالكيل). أمّا لغة الشّرح؛ فيقصد بها (عليّ القاسمي) لغة المرادفات أو التّرجمات في اصطلاح (سيبوك) أو اللّغة الوسيلة في اصطلاح (مالكيل). مثال على هذا النّوع من المعاجم:

معجم عربي فرنسي:
- **لغة المتن ← العربيّة.**
- **لغة الشّرح ← الفرنسيّة.**

وقد أعطى الدّكتور (علي القاسمي) مثالاً آخر في هذا المضمار حول المعجم الإنكليزي العربي بحيث إنّ اللّغة الإنكليزيّة هي لغة المتن فيه، أمّا اللّغة العربيّة فهي لغة الشّرح. وإذا أتينا إلى تطبيق التّعريف الذي أوردناه أعلاه، حول هذا النّوع من المعاجم، فإنّنا نجد أنّ اللّغة الإنكليزيّة بالنّسبة لهذا المثال هي لغة المدخل، واللّغة الأصل التي ينطق بها المعجم، أو اللّغة الهدف التي يشرح لها صاحب المعجم. أمّا اللّغة العربيّة في هذا المثال دائمًا، فهي اللّغة التي تُتَرجَم إليها اللّغة الأصل، وهي اللّغة التي

[1]- أحمد محمّد المعتوق، الحصيلة اللّغويّة: أهمّيتها –مصادرها –وسائل تنميتها، د ط. الكويت: 1996، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، ص 193.

يتوسّلها –اتّخاذها وسيلة– صاحب المعجم من أجل هذا الغرض العلمي المنشود، والمتمثّل في إيصال معاني المداخل الأصل، وإنّها بالفعل لغة التّرجمة ولغة المرادفات.

وفي هذا الإطار دائمًا، يرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّ السّواد الأعظم من المعاجم الثّنائيّة اللّغة القديمة منها أم الحديثة، يزعم أنّ هدفها هو خدمة النّاطقين بكِلْتا اللّغتين؛ أي أنّها معاجم تخدم النّاطقين بلغة المتن، وكذا النّاطقين بلغة الشّرح على حدّ سواء. ومن بين الأمثلة التي ساقها الدّكتور (عليّ القاسمي) ليُوضّح هذه الفكرة، معجم (لاروس الفرنسي الإنكليزي الحديث) الذي جاء في محتواه إنّه مصمَّمٌ من حيث حجمُه وغرضُه وَوُضوحه لخدمة النّاطق بالفرنسيّة أم بالإنكليزيّة، وبإمكان قارئ هذا المعجم الثّنائيّ اللّغة أن يستخدم اللّغة الفرنسيّة والإنكليزيّة بعد الاطّلاع عليه. ويرى (عليّ القاسمي) أنّ هذه الفكرة غير صائبة كليًّا[1]، وذلك بإقرار اللّغويّين؛ لأنّه يصعب خدمة النّاطقين بهاتين اللّغتين في معجم ثنائيّ اللّغة واحد. ومن أهمّ الأسباب التي تنطوي تحت هذه الفكرة نجد أنّه على المعجميّ الذي يؤلّف هذا المعجم الثّنائيّ اللّغة، أن يقرّر منذ البداية ما إذا كان معجمه سيخدم النّاطقين بلغة المتن، أم النّاطقين بلغة الشّرح. وقد وضّح الدكتور (علي القاسمي) الفرق الموجود بين المعجم المخصّص للنّاطقين بلغة المتن وكذا المخصّص للنّاطقين بلغة الشّرح، وقد ذكر مشكلتيْن يمكن حلُّهما بالاعتماد على نوع المعجم حيث قال: "المشكلة الأولى هي انتقاء المفردات، فبِسبَب الحدّ المفروض على حجم المعجم، يضطرّ المحرّر إلى اختيار المداخل طبقًا للغرض من المعجم. ومشكلة أخرى يجب أن تُعالَج بطريقتين مختلفتين تبعًا لنوع المعجم، ألا وهي لغة الإرشادات العامّة"[2]؛ بمعنى أنّ الدّكتور (علي القاسمي) يقصد من وراء قوله هذا بالنّسبة للمشكلة الأولى، أنّ انتقاء المفردات يعني المواد التي ستدخل المعجم، واختيارها يكون بحسب الهدف من تأليف المعجم. وهنا أعطى الدكتور (علي القاسمي) مثالاً، ليشرح هذه الفكرة؛ بحيث إذا كان هنالك معجم إنكليزي –عربي للقرّاء الأمريكيّين، فلا مناص من إدخال المصطلحات الخاصة بلعبة كرة القدم الأمريكيّة، التي لا يصطلح عليها المواطنون العرب، أو لا يعرفونها. والعكس إذا كان هذا النوع من المعاجم مخصّصًا للعرب، فإنّ هذه المصطلحات أو التّراكيب قد تدخل في المعجم؛ لأنّ القارئ قد يصادف بعضَها أثناء مطالعته لبعض الصّحف أو المجلاّت الأمريكيّة.

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 36–37.

[2]- المرجع نفسه، ص 37. (بتصرف).

وأمّا المشكلة الأخرى، والمتعلّقة بالإرشادات العامّة، والتي تعني جميع المختصرات المعتمدة في المعجم وكذلك ما يأتي في مقدّمته، وما يأتي في كل مدخَل، والتي تتمثّل في المعلومات المُرشِدة لمتصفّح المعجم، والمساعِدة له للتّعرّف عليه أكثر والتّمكّن من الاستفادة منه بشكلٍ أفضل، وبطريقة أنجح وأسهل وأسرع في الآن نفسه. وفي هذا الصّدد؛ فإنْ كان الهدف من المعجم هو خدمة الناطقين بلغة الأصل والمتن، فيجب أن تكون لغة هذه الإرشادات هي نفسها لغة المتن والمداخل، والعكس صحيح؛ أي إنْ كان غرض المعجم هو خدمة النّاطقين بلغة الشّرح، فهنا يجب أن تكون الإرشادات العامّة مكتوبةً بلغة الشّرح وذلك بغية تسهيل العمليّة أكثر بالنّظر إلى الهدف المرجوّ من إنشاء ذلك المعجم.

بيد أنّه توجد بعض المعاجم الثّنائيّة اللّغة، التي تحتوي على كلمات محدودة، والتي استطاعت خدمة مستعمليها، سواء النّاطقين بلغة المتن أم الناطقين بلغة الشّرح، وفي ذلك يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّها قد حقّقتْ بعض النّجاح النّسبي في الميدان اللّغوي والمعجماتي، ويوضّح هذه الفكرة قائلاً: "فالمعجم الألماني الإنكليزي للاستعمالات اليوميّة، يعطي الشّواهد بكلتا اللّغتين كلّما دعت الضّرورة إلى ذلك"[1]. ولكن هذه الطّريقة ليست دائما تحقّق النّتائج الإيجابيّة، وبخاصّة إذا أراد صاحب المعجم أن يغطّي أكبر عدد ممكن من الكلمات؛ لأنّها في نظر الدّكتور (علي القاسمي) ستصبح غالية الثّمن وضخمة. كما أنّها ستتطلّب الكثير من الجهد والدّقة من طرف مصمّم هذا النّوع من المعاجم.

ب- معجمات للّغة المكتوبة مقابل معجمات للّغة المنطوقة: إنّ اللّغة البشريّة لغة محكيّة تتداولها الشّفاه على اختلاف الفئات والأعمار والبلدان، وكذا عدد الأفراد المستعملين لأيّ نوع من الألسنة المختلفة. وقد أثبت العالِم اللّغوي السّويسري (فرديناند دي سوسور) دور الكلام في العمليّة اللّغويّة، قائلاً إنّه يلعب دوراً جِدّ هام في عمليّة التّخاطب، وهو الذي يجسّد اللّغة البشريّة التي هي عبارة عن قواعد نحويّة وصرفيّة وتركيبيّة. والكتابة تجسّد الكلام دائمًا، رغم أنّ دائرة الكلام أوسع من دائرة الكتابة؛ لأنّ هذه الأخيرة قيدٌ، ولا تطابق الأفكار التي في الذّهن بالصّورة التي يريدها صاحبها على الدّوام.

ويُشير الدكتور (علي القاسمي) حول هذه الفكرة إلى آراء بعض أساتذة اللّغة الأجانب، ويلخّص حججَهُم التي تنطلق من بضعة افتراضات أساس، "منها المكوّنات الأساس للفعاليّة اللّغويّة، المتمثّلة في العمليّات المتراتبة التي يؤدّيها جهاز النّطق لدى الإنسان، والتي تكوّن عمليّة الكلام لديه. وهذا الافتراض بدهيٌّ عند هؤلاء اللّغويّين، رُغم أنّ بعض النّاس ينكرونه. وقد أورد سببين للشّك في هذا الافتراض، وهما:

[1]- علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 38.

- **السّبب الأوّل:** أنّ للكتابة مكانتها واستقرارها وحظّها؛

- **السّبب الثّاني:** هو أنّ التّربية عندنا تقوم على تمرين الطّلاّب على استخدام الرّموز المكتوبة التي تزداد تعقيدًا. وإنّ هؤلاء الذين يتبنّون هذه الفكرة، يرون أنّ الكتابة أساس اللّغة ومركزُها الحقيقي وما الكلام إلاّ شكل سطحيٌّ لها"[1]. وبالرّغم من كلّ هذه الآراء، إلاّ أنّ هنالك بعض الحقائق التي لا نكران لها، وهي أنّ الكتابة قد عرفت بعض التأخّر بالمقارنة مع الكلام؛ بحيث إنّ تاريخ الكتابة يعود إلى حوالي السّبعة (07) آلاف عام، ولكنّ الكلام راجع إلى ظهور الإنسان؛ ما يعني القول بأسبقيّة اللّغة على الكتابة. ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ "المعاجم الموجودة كلّها قائمة على الكتابة لا على الكلام"[2]؛ ولولا الكتابة لما أمكننا الحديث عن المعاجم؛ لأنّ ذلك أشبه بالحديث في الفراغ، والكتابة هي الوسيلة الأنجع لحفظ التّراث اللّغوي، وجمع الرّصيد المعجمي، سواء العربي منه أم غير العربي، بالطرائق القديمة أم بالطّرائق الحديثة ولولا الكتابة والتّدوين في الكتب والأجهزة الإلكترونيّة، لَمَا وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن من معرفة مختلف المعاجم العربية والأجنبيّة، على تعدّد أنواعها وفوائدها. وفي ذلك أيضًا يرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّ استخدام الأجهزة المتطوّرة، كالحاسوب باتت من ضرورات العصر التي يتوقّف عليها تطوّر الصّناعة المعجميّة، وضرب لنا مثلاً حول تقدّم اللّغويّين الغرب في هذا المجال من العلوم؛ لأنّ "الحاسوب في نظره يخدم اللّغات في التّحليل والإحصاء، وفي صناعة المعاجم الإلكترونيّة، وفي التّرجمة الآليّة، وفي تعليم اللّغات، مع الاستناد إلى ما تتطلّبه الصّناعة المعجميّة من:

1- اعتماد الواقعيّة العلميّة للنّظريّة المعجميّة؛
2- تخزين كلّ كلمة بطريقة نمطيّة علميّة، وفي مكانها المناسب؛ لاسترجاعها وقت الحاجة؛
3- الانفتاح على كلّ المجالات المعرفيّة؛
4- الإفادة من كلّ اللّغات المتقدّمة؛
5- التّعويل على الحاسوب في كلّ الخطوات"[3].

ومن أجل ذلك يرى الدكتور (صالح بلعيد) ضرورة العمل بمنهج جديد في إنجاز المعاجم لدخول عالم الصّناعة المعجميّة، وبالتّركيز على ما تقدّمه المعلوماتيّة من تطوّرٍ في مجال البرمجيّات التي تستعملها الحواسيب، والتي أحدثت تغييرات جوهريّة، وفتحت آفاق حقولٍ بحثيّة جديدة، ويجب إفادة الأجيال النّاشئة بها، هذه التي تعيش خصوصيات مفاجئة في ميدان الآليّة، وذلك كله تحقيقا للأمن

[1]- علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 39.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- صالح بلعيد، في الأمن اللّغوي، د ط. الجزائر: 2010، دار هومه، ص 188.

اللّغوي"[1]؛ ولطالما كانت الأجهزة الإلكترونيّة خير مُعين في العمل المعجمي واللّغوي في العصر الحديث نظرًا للخدمات السّريعة التي تقدّمها، وبخاصّة التّرجمة. وفي السّياق نفسه، يضيف الدكتور (علي القاسمي) بعض القضايا التي نوقِشَتْ في المؤتمر الثامن للّغويّين، الذي عُقِد في أورسلو عاصمة النّرويج عام 1957، وقد ذكر (فريز Fries) في تقريره الذي قدّمه للمؤتمر المذكور ما يأتي: "وبالرّغم من إصرار اللّغويّين المحدثين على أنّ المادّة المنطوقة تشكّل اللّغة، فإنّ معظم المعجمات قد اختارت موادّها عمليًّا من المواد المكتوبة والأدب، ولا يوجد منها إلاّ عدد من المداخل يحمل الرّمز (عامّي). وتُعتبَر المفردات المتبوعة بهذا الرّمز أقلَّ قيمة، ولقد قادتْ المناقشات الكثيرة إلى الشّكّ في صحّة هذا الاتّجاه. أليس من الأفضل اختيار مفردات المعجم من الكلام؛ بحيث يفترض فيها ذلك من غير أن تتبعها كلمة (عامّي)؟ أمّا المفردات القليلة التي لا ترِد في الكلام، فيجب أن تُتبع برمز (أدبيّة) أو (كتابيّة)"[2] ؛ ومعنى ذلك أنّه توجد معاجم للّغة المكتوبة ومعاجم للّغة المنطوقة، ومن اللّغويّين من يفضّل بعضها على بعضٍ، أو يختار النوع الثّاني بدلاً من الأوّل على أساس أهميّة الكلام من الكتابة، والعكس بالعكس، وكلّ حسب اتّجاهه.

ولكن الدّكتور(علي القاسمي) يملك رأيًا في هذا الموضوع؛ بحيث يقول "إنّه بالإمكان استيعاب المفردات الأدبيّة المكتوبة، ومفردات الكلام المنطوقة في معجمٍ واحدٍ، وذلك باستخدام رموز الاستعمال. ولكنّ الأمر في الواقع ليس كذلك؛ ففي عددٍ كبيرٍ من المجتمعات تسود ازدواجيّة لغويّة"[3]. والفائدة المستخلَصَة من قوله هذا إنّه يمكن الجمع بين كلّ الكلمات التي تكون من الأدب وكذا المفردات المحكيّة والشفهيّة فقط في معجم واحد، وذلك بأن نفرّق بين هذين النّوعين من المفردات، بوضع رمز كلّ مفردة أمامها مباشرةً داخل المعجم، إنْ هي أدبيّة أم عامّيّة. ولكنّ الواقع يقول بوجود الازدواجيّة اللّغويّة♠؛ ومعنى هذه العبارة، أنّ البلد الواحد بل والمنطقة الواحدة يمكن أن يتحدّث فيها سكّانها أكثر من لغةٍ واحدة، وأكثر

---

[1]– صالح بلعيد، في الأمن اللّغوي، ص 183.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص 40.

♠ **الازدواجيّة اللّغويّة:** "حالة لسانية مستقرة تتكوّن من استعمال مستويين لغويّين أحدهما عال والآخر واطئ –في لغة واحدة؛ أي مستوى الكتابة ومستوى الشفوي، ويقابله الفصيحة والعامية، ويوجد فرق فرعي بين هذا المصطلح وبين مصطلح الثنائية اللغوية؛ الذي يعني أنّها صفة مميّزة للتّصرّف اللغوي على المستوى الفردي؛ أي إنّها سمة الاستخدام اللّغوي من قِبل الأفراد". ينظر: أسعد عباس كاظم المياحي "التّعدّد والازدواج في ضوء السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغوي" أعمال الملتقى الوطني حول: التّخطيط اللغوي أيام: 3–4–5 ديسمبر 2012، الجزائر: 2012، الجزء الأول منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص 79. "والثّنائيّة اللّغويّة مصطلح يطلق على ظاهرة استعمال لغتين أو تعايشهما جنبًا إلى جنب في مجتمع معيّن، ويطلق عليه الازدواجيّة اللّغويّة في العربيّة الفصيحة". المعجم العربي الأساسي، حرف الثّاء، ص 221.

من لهجة واحدة أيضًا، وهذه طبيعة البشر لا يمكن التّخلّص من هذه الظّاهرة الطّبيعيّة مهما فعلنا. ويوضّح الدكتور (علي القاسمي) رأيه أيضًا حول هذه الفكرة قائلاً: "ففي مثل هذا الوضع الذي توجد فيه لغتان، إحداهما أدبيّة والأخرى محكيّة، تختلفان وظيفيًّا وبنيويًّا، يكون من الضّروري أن نتناوَلَهُما في معجميْن منفصليْن. وعلاوةً على ذلك، فإنّ اللّغة المنطوقة ذاتها قد تشتمل على مجموعةٍ من اللّهجات تختلف في أصواتها، ونحوها ومفرداتها، كما هي الحال في العربيّة؛ لذا فإنّه يجب أن تنفرد كلّ لهجةٍ بمعجمٍ مستقلّ"[1]؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على أنّ الدّكتور (علي القاسمي) يرى أنّه من الضّروري تخصيص معجمٍ لكلّ لهجةٍ موجودة في العربية على وجه الخصوص؛ لأنّ اللّغة المكتوبة –أو الرّسمية المقرّرة في البلد كما نصطلح عليه عندنا– أو اللّغة التي نستعملها في المناسبات الرّسميّة وفي المحافل الدّولية، والمتمثّلة في العربيّة الفصيحة، تحمل بين أضلعها عدّة لهجات أخرى تتفرّع منها بالذّات وتتشابه في ما بينها، وبخاصّة إذا علمنا أنّ أكثر اللّهجات المحلّيّة غير مكتوبة، بل ننطقها فقط. ولكنّنا نقول إنّ هذه الفكرة متميّزة وفريدةٌ من نوعها، ولكنّ تجسيدَها يحتاج إلى اليد العاملة الفنّيّة والعقول النّابغة التي ستتولّى جمع هذه المادّة من أمكنتها الأصليّة، ومن أهلها الأقحاح، وذلك يتطلّب الجهد الكثير والصّبر الجميل؛ ابتغاء الوصول إلى جمع ذخيرةٍ أخرى من ذخائر العرب، على اختلاف لهجاتهم، وذلك لا يضيف للمخزون اللّغوي والرّصيد المعجمي العربي إلا الثّراء والأصالة، ولا يزيد اللّغة إلاّ نموًّا وتنوّعا وبقدر ما يتحقّق ذلك، بقدر ما ترتقي اللّغة العربيّة وتنال مكانتها بين اللّغات الحيّة، لا يزحزحها من تلك العلّيّة شيء.

ت– معجماتٌ للتّعبير ومعجماتٌ للاستيعاب: يرى الدكتور (علي القاسمي) في هذا النّوع من المعاجم، أنّ سبب وجودها يعود بشكل ما، إلى أنّ النّاس عمومًا والقرّاء خصوصًا يعُودون إلى المعاجم الثّنائيّة اللّغة من أجل اكتساب بعض الثّقافة والفهم باللّغات الأجنبيّة؛ "إذ كانوا في القديم يركّزون اهتمامهم على اللّغات الكلاسيكيّة، مثل اللّغة اللاّتينيّة والإغريقيّة، وذلك من أجل فهم الكلمات الصّعبة، لمّا يطّلعون على الآداب الأجنبيّة"[2]. ولكنّ الأمر يختلف الآن؛ إذ إنّ التّطوّرات التي تشهدها حياة الإنسان الحاليّة، في جميع الميادين: التّكنولوجيّة والاجتماعيّة والتّربويّة، تحتّم على الإنسان في كلّ أرجاء المعمورة أن يواكب هذا التّطوّر المذهل؛ وبخاصّةٍ إذا علمنا أنّ الأفراد والمؤسّسات على اتّصالٍ دائمٍ ببعضهم البعض، وتربطهم علاقات

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 40.

[2]– المرجع نفسه، ص 41.

العمل الاقتصاديّة والسّياسيّة، إن المحليّة أم العالميّة، ولم يعد الواحد منهم يحتاج إلى معرفة اللّغة الأجنبيّة فقط من أجل تلبية حاجةٍ معرفيّة محدودة، بل بات من الضّروريّ أن يتعلّمها كلّ واحد من هذه الأفراد حتّى يتمكّن من تخليص نفسه من ورطات العمل اليوميّة؛ لأنّ العبرة للأقوى اقتصاديًّا وسياسيًّا، وهذه القوّة تتعزّز أكثر بالتّفنّن في فنون القول باللّغات العالميّة، وبخاصّةٍ التي تعرف منها رواجًا وحيويّةً؛ إذ كيف يمكن اقتحام مجالاتٍ حسّاسة كالتي ذكرتها سابقًا، إن لم يتمّ تعلّم لغتين أجنبيّتين على الأقلّ؟

ويوجد فرق بين المعجم المصمّم خصّيصًا للتّعبير؛ بحيث يكون وسيلةً للقارئ كي يتمكّن من كتابة التعابير المنمّقة والرّسميّة، التي يعبّر بها عمّا يريد مثلاً في المناسبات، دون خجل من سوء الكلمات التي يستعملها أثناء التّحرير، أو حتّى أثناء الحديث مع الآخرين. وفي المقابل يوجد معجم مخصّص للفهم فقط؛ بحيث يكون وسيلةً لاستسهال بعض الكلمات المعقّدة، التي يجدها متصفّحو الكتب التّراثيّة مثلاً، أو الحديثة، وفي هذه الحالة، ينتظر الباحث في هذا المعجم الوصول إلى غايته المنشودة؛ إذ يريد فكّ العقدة وشرح الكلمات المستعصية عليه، وفهم النّصّ الذي يقرؤه أخيرًا. وهنا لا يبغي القارئ إنشاء فقرةٍ موجّهةٍ للقارئ كما يفعل الكتّاب، أو مخاطبة جماعة من المثقّفين في محفلٍ معيّن.

وقد وضع الدّكتور (علي القاسمي) فرقًا بين المعجم المخصّص للفهم، وبين المعجم الموضوع للتّعبير حيث قال: "وينعكس ذلك الفرق في المرحلة الأولى من صناعة المعجم؛ وأعني بها اختيار لغتَيْ المتن والشّرح"[1]. ونحن قد أشرنا سابقًا إلى مفهوم لغة المتن، التي نقصد بها لغة المداخل أو اللّغة الأصل، ولغة الشّرح التي هي اللّغة التي تشرح بها لغة المداخل. ولتوضيح الفرق بين هذين المعجميْن، سنعطي المثال التالي:

معجم ألماني عربي للألمان	مخصّص للتّعبير	لغة المتن: الألمانيّة	لغة الشّرح: العربيّة
معجم ألماني عربي للألمان	مخصّص للفهم	لغة المتن: العربيّة	لغة الشّرح: الألمانيّة

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 41.

وقد وضع الدكتور (علي القاسمي) فرقًا آخر –إلى جانب الفرق الأوّل– بين المعجم المخصّص للتّعبير وكذا المخصّص للفهم، ويوضّح ذلك قائلاً: "ويكمُن فرقٌ آخر بين المعجميْن في محتوى المداخل وبنيتها. فلو طُلِب من المعجميِّ تأليف معجميْن في حجمٍ واحدٍ، أحدهما للفهم والآخر للتّعبير، فإنّه سيضمّ مداخل أكثر، تحتوي على معانٍ أوسع في المعجم الأوّل ممّا في المعجم الثّاني"[1]. ومعنى ذلك أنّ معجم التّعبير أضيق من معجم الفهم؛ لأنّ عدد مداخل الثّاني أكبر، وذات معانٍ أوسع من التي في المعجم الأوّل ولكنّ العبرة في هذه الحالة ليست بالكثرة أو القلّة؛ إذ قد نجد في القلّة ما لا نجده في الكثرة، وقد قيل قديمًا، إنّه يوجد في النّهر ما لا يوجد في البحر؛ بحيث نجد أيضًا معلومات وافية وشافية متنوّعة في المعجم المخصّص للتّعبير. وقد نقل الدكتور (علي القاسمي) أربعة (04) أهدافٍ مختلفة، يجب أن يلتزم بها المعجميّ قبل أن يشرع في بناء معجمه الثّنائيّ اللّغة، وهذه الأهداف حدّدها (گدني Gedney) في الجلسة الثّالثة (03) من مؤتمر إنديانا للصّناعة المعجميّة، يقول: "... ويبدو لي أنّ هنالك أربعة أهدافٍ مفتوحةٍ أمام المعجم الثّنائي اللّغة:

1- أن يعلّم النّاطق بالإنگليزيّة معنى تعبيرٍ سمِعَه، أو قرأه في لغةٍ أخرى؛

2- أن يعلّم النّاطق بالإنگليزيّة كيف ينقل كلامًا إنگليزيًّا إلى لغةٍ أخرى؛

3- أن يعلّم النّاطق بلغةٍ أخرى معنى تعبيرٍ سمِعَه، أو قرأه بالإنگليزيّة؛

4- أن يعلّم النّاطق بلغةٍ أخرى كيف ينقل كلامًا من لغته إلى اللّغة الإنگليزيّة"[2].

ولو أتينا إلى شرح هذه الأهداف الأربعة، ولاحظناها بعلميّة، وشاهدناها بعين بصيرة، وجدناها ذات قيمة علميّة، ولو تحقّقت كلّها في المعجم الثّنائي اللّغة، لتحقّقت أنبل وأغلى الأهداف التي يرجوها كلّ مؤلّفٍ أو مصمّمٍ لمعجم، مهما كان حجمه ونوعيّته. وإنّ هذه الأهداف الأربعة كلٌّ متكامل، وهي أخذٌ وعطاءٌ في آنٍ واحد؛ حيث إنّ **الهدف الأوّل:** يعني أنّ مستخدِمَ هذا المعجم الثّنائي اللّغة –علمًا بأنّ اللّغة الإنگليزيّة هي هنا لغة المتن أو لغة الشّرح– والذي يكون قد عرف معاني كثيرة، وتعابير متنوّعة قرأها أو سمعها في لغاتٍ أخرى؛ وبالتّالي يتوصّل من خلال الاطّلاع على هذا المعجم إلى استيعابها ومحاولة النّطق بها لاحقًا. **والهدف الثّاني:** يعني أنّ متصفّح هذا المعجم الثّنائي اللّغة، وبحكم أنّه سيتعلّم معاني الكلمات الإنگليزيّة التي يجدها في هذا المعجم، وما يقابلها بلغةٍ أخرى، سيجد نفسه في نهاية

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 42.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطاف قادرًا على نقل ما يريد من معلوماتٍ بلغته الإنكليزيّة إلى تلك اللّغات الأخرى، التي تكون لغة متنٍ أو شرحٍ في ذلك المعجم الذي يستعملُه. والأمر نفسه ينطبق على متعلّمي اللّغة الإنكليزيّة لغير النّاطقين بها؛ إذ إنّ **الهدف الثّالث:** يعني أنّ المطّلع على المعجم الثّنائي اللّغة، والتي تكون فيها لغته هي –أيّة لغة– لغة شرحٍ أو متنٍ، والإنكليزيّة أيضًا لغة متنٍ أو لغة شرحٍ فيه، سيتمكّن في نهاية تعلّمه من معاني الكلمات الإنكليزيّة، وسيكتسب مهاراتٍ كثيرة، ويتعرّف على أساسيّات التّعبير بهذه اللّغة. وإنّ تعلُّم أيّة لغةٍ، يعني بالضّرورة التّعرّف على عادات أصحاب تلك اللّغة، وطريقة تفكير شعبِ بلد تلك اللّغة، وهذه ثقافةٌ ورصيدٌ معرفيّ يضاف إلى رصيد الفرد المتعلّم. **والهدف الرابع** والأخير: يعني أنّ النّاطق بلغةٍ أخرى، وإثر اكتسابه اللّغة الإنكليزيّة، سيتمكّن من نقل تجاربه ومعارفه إليها من لغته هو ويحادث الإنكليز دون أيّ مشكل. ويرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّ معاجم اللّغات غير الحيّة لا تصلح كمعاجم للتّعبير، وذلك لاعتباراتٍ عمليّة؛ حيث يقول: " وتكون معجمات اللّغات الميّتة* معجمات مفردة وللفهم فقط، ما دمنا لا نجد إيرانيًّا، في مثالنا السّابق، يضطرّ إلى ترجمة لغته الفارسيّة إلى اللّغة الإنكليزيّة القديمة، أو إلى أيّة لغة ميّتة أخرى، ما لم يكن ذلك على سبيل التّمرّن في المدرسة، وهذا نادر"[1]، ولكنّه في المقابل، يرى أنّه من الحاجة الملحّة أن تكون المعاجم المصمّمة للتّرجمة الآليّة، معاجم مخصّصة للتّعبير دائمًا. وذلك يعني الكثير؛ لأنّ اللّغويّين وجلّ الباحثين عن التّرجمات المختلفة للكلمات والتّراكيب اللّغويّة المختلفة، يعتمدون في تركيب نصوصهم على هذه المعاجم؛ وبالتّالي يجب أن تكون مخصّصة للتّعبير لا للفهم، وفي ذلك بعض التّميّز والحذر.

ث– معجمات للقارئ الإنسان، مقابل معجماتٍ للتّرجمة الآليّة: يجب دائمًا التّمييز بين المعجم المعدّ خصّيصًا للقارئ العادي، والمتمثّل في الإنسان بصفةٍ عامّة، ومهما كانت لغته أو جنسيّته، وبين المعجم الإلكترونيّ المبرمج بالحاسوب، والمخصّص للتّرجمة الآليّة. وإنّ هذه القفزة النّوعيّة في عالم الصّناعة المعجميّة، "تُحسب للّغويّين عمومًا والمعجميّين خصوصًا، وتضاف إلى جهودهم الفذّة التي مازالوا يبذلونها في سبيل توفير كلّ الطّرائق الممكنة للتّواصل البشري. وقد وضع الدّكتور (علي القاسمي) أربعة (04) فروقٍ جوهريّة بين هذين النوعيْن من المعاجم، وهي:

---

* **اللّغات الميّتة:** هي اللّغات القديمة جدًّا، والتي تعود إلى عصور زمنيّة خلتْ، مثل اللّغات الإغريقيّة، واليونانيّة، والتي تتميّز بنمط قديم من الكتابة المعقّدة، وهي اليوم مستبدلة باللّغات الحديثة، التي تعرف إلى الآن عالميّة كبيرة بين اللّغات الحيّة الأخرى.

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 42–43.

أ. يزوّدنا المعجم المخصّص للقارئ الإنسان بالمعلومات الضّروريّة فقط، بينما نتوقّع أن نجد في المعجم المعدّ خصّيصًا للتّرجمة الآليّة المعلومات النّحويّة عن اللّغتين: لغة المتن ولغة الشّرح في ذلك المعجم؛

ب. نتوقّع تعدّد المعاني المترادفة في المعجم الأوّل؛ لغرض التّنوّع في الأسلوب، بينما نستبعده في المعجم الثّاني؛

ت. يُسمَح للمعجم الثّنائي اللّغة المخصّص للقارئ الإنسان بإدراج جميع المعلومات النّحويّة أو بعضها في مادّة المدخل، واستخدام الشّواهد فيها، بينما لا يمكن ذلك في المعجم الثّنائي اللّغة المصمّم للتّرجمة الآليّة؛ بحيث ينبغي إدماج جميع المعلومات النّحويّة في المدخل الواحد؛ ابتغاء توليد الجُمَل؛

ث. يُسمَح للشّرح والتّعاريف في المعجم الأوّل، بينما لا تُستَخدَم في المعجم الثّاني؛ لأنّها تؤدّي إلى تعقيداتٍ ومضاعفات. وهنا يعطينا الدكتور (علي القاسمي) مثالًا واضحًا حول هذه الفكرة بالذّات بحيث إنّ (تسكوستا Zgusta) قد زوّدنا بالمثال التّالي: إنّ الفعل الألماني: ab holzen يعني بالإنكليزيّة Clear a wood of trees؛ أي يزيل الأحراج أو الأشجار من غابةٍ ما. فلو خزّنا هذا الشّرح في ذاكرة الحاسوب، فإنّه سيُترجم لنا الجملة الألمانيّة: Der waldwurdeabgeholzt إلى الجملة الإنكليزيّة: The woodwascleared a wood of trees، وهذه الجملة ليست مقبولةً ولا مفهومةً في اللّغة الإنكليزيّة. ولذلك يجب أن نتجنّب هذا الشّرح في هذا النّوع من المعجمات، وأن نستخدم مقابلاً مفردًا، مثل: deforset وَ disforest؛ أي: **يزحرج**"[1]. ويمكن أن نمثّل هذه الفروق الأربعة بالجدول التّالي:

من حيث:	المعجم الثنائي اللّغة للقارئ الإنسان	المعجم الثّنائي اللّغة للتّرجمة الآليّة
كمّ المعلومات.	نجد فقط المعلومات الضّروريّة عن اللّغة الأجنبيّة بالنّسبة للقارئ.	المعلومات النّحويّة عن اللّغتين.
تعدّد المعاني	تعدّد المترادفات.	تجنّب المترادفات.
محتوى المدخل	وجود كافة أو بعض المعلومات النّحويّة والشّواهد في المدخل.	وجود جميع المعلومات النّحويّة في المدخل ذاته.
الشّرح	يُسمَح بالشّرح والتّعاريف المختلفة	يُرفَض الشّرح والتّعاريف المختلفة.

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 44. بتصرّف.

ويرى الدكتور (أحمد شفيق الخطيب) أنّه بالرّغم من بعض النّقائص التي تعاني منها المعاجم العربية الأحادية اللّغة والثّنائيّة، والمستخدمة في التّرجمة الآليّة، إلا أنّها "تتميّز بالسّرعة المذهلة التي يستطيع بها الحاسب أن يكشف عن كلمة في معجم يضمّ خمسمئة ألف (500000) كلمة في زمن يقدّر بثمانية (08) على الألف (1000) من الثانية؛ بمعنى أنّه يمكن الكشف عن مئة وخمسة وعشرين (125) كلمة في الثانية الواحدة"[1]؛ فالتّرجمة الآليّة هي المطلوبة حاليّا في سائر الأعمال المعجميّة، ولا يمكن الاستغناء عنها، وبخاصة في اللّسانيّات التّطبيقيّة.

ج- المعجمات التّأريخيّة مقابل المعجمات الوصفيّة: لقد بزغ فجرٌ جديد مع ظهور اللّسانيات السوسيرية، والتي حملت معها الكثير من التّغيير في الدّراسات اللّغويّة؛ فبالرُّغم من أنّ (دي سوسير) لم يُنكر دور الدّراسات التّاريخيّة للّغة، إلاّ أنّه وضّح أهميّة الدّراسات الوصفيّة للّغة، من خلال كتابه: دروس في اللّسانيات العامة Cours de linguistique générale، هذا الكتاب الذي أخرجه إلى النّور تلميذاه: (شارل بالي Charles Bally) وكذا (البيرت سيشهاي Albert Sechehaye).

ويُقصَد بالدّراسات التّاريخية، دراسة اللّغة البشريّة الطّبيعيّة اللّفظيّة عبر مراحل نموّها في الفترات الزّمنيّة الماضية والمتعاقبة. أمّا الدّراسات الوصفيّة، فهي الدّراسات الآنيّة الموضوعيّة للّغة البشريّة دائما في حالتها الرّاهنة؛ "فالفلسفة الزّمانيّة تأسّست على مبدأ القول بأنّ حقيقة الظّواهر كامنة في غيرها، لا في ذاتها؛ لأنّها مستمدّة من العِلل والأسباب السّابقة في وجودها على وجود المسبّب والمعلول، فاعترضت الآنية بالقول إنّ حقيقة الظّواهر كامنة في ذاتها لا في غيرها، باعتبار أنّها مستمدّة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكلّ الواحد"[2]؛ وفي الوقت الحالي، يمكن القول إنّ المنهج الوصفي قد طغى على سائر الدّراسات اللّغويّة، نظرًا لأهميّته في الشّرح والتّحليل لمختلف الظّواهر اللّغويّة. "والدراسة المعيارية التعاقبية لا تمثّل في الأغلب حقيقة اللّغة بل جزءً محدودا من الكلام، وهو قد يفيد في إلقاء الضّوء على بعض القوانين والعوامل المؤثرة في تطوّر اللّغة، ولذلك يمكن أن يترك هذا النّوع من الدّراسة للّسانيات التاريخية والمقارنة، أما اللّسانيات العامّة والتّطبيقيّة، فغايتها أن تزيدنا معرفة باللغة المعيّنة من خلال الكلام

[1]- أحمد شفيق الخطيب، قراءات في علم اللّغة، ط 1. مصر: 2006، دار النّشر للجامعات، ص 112.

[2]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفيّة، ط 1. تونس: 1986، الدار التونسية للنشر، ص 129.

المنطوق فضلا عن المكتوب، فهو يلقي الضّوء على نظام التشغيل اللّغوي"[1]؛ ومن هنا يوجد أيضًا المعجم التّأريخي والمعجم الوصفي في المقابل.

غير أنّ الدكتور (علي القاسمي) قد أعطى نعوتًا أخرى للمعجم التّأريخي، مثل: الفرضي prescriptive، والمعياري normative، والتّعليمي didactic. وقد حدّد الدكتور (علي القاسمي) أربع (04) مميّزات للمعجم التّأريخي، وهي التّالية:

أوّلاً: "يحتوي المعجم التّأريخي على ألفاظٍ ميّتة؛ لأنّ مصادرَه تعود إلى فتراتٍ سابقة من حياة اللّغة والمعلومات التي يقدّمها عن طريق التّلفّظ، مبنيّةٌ على تلك السّجلاّت المكتوبة في تلك الفترة الغابرة؛

ثانيًا: يتميّز المعجم التّأريخي بالسّرد التّاريخي لمّا يزوّدنا بأصول الكلمات، ولا يصف أو يحلّل أو يفسّر؛

ثالثًا: إنّ شواهد هذا النّوع من المعاجم محدّد بفترةٍ واحدة، أو بفتراتٍ زمنيّة معيّنة من حياة اللّغة؛

رابعًا: إنّ الجانب الدّلالي الذي ينبني عليه المعجم التّأريخي موجّه وجهةً تاريخيّةً؛ حيث إنّه يرتب معاني المداخل بطريقة يوضّح فيها كيف تطوّرت من بعضها البعض"[2]. ومن خلال هذه المحدّدات الأساس التي قالها الدكتور (علي القاسمي) يمكننا أن نستخلص بسهولة مميّزات المعجم الوصفي، والتي هي عكس خصائص المعجم التّأريخي تمامًا، وهي التّالية:

- **أوّلاً:** يحتوي المعجم الوصفي على ألفاظٍ حيّة، لأنّها مستقاةٌ من حياة اللّغة الرّاهنة، وهي المدروسة في كلّ فترة، ووليدة الوقت الذي انبثقت منه، لا من الأزمنة السّابقة؛
- **ثانيًا:** إنّ المعجم الوصفي يصف الكلمات ويحلّلها ويعلّلها التّعليل المنطقيّ والعلميّ، ويربطها بالراهن دائمًا، ولا يعود بها إلى الوراء؛
- **ثالثًا:** إنّ الشّواهد التي ترافق الكلمات في هذا المعجم لا ترتبط بفترات زمنيّة محدّدة، وإنّما ترتبط بالمعلومات النّحوية، وبواقع اللّغة؛
- **رابعًا:** يرافق المعجمَ الوصفيَّ في جانبه الدّلالي؛ بحيث يزوّده بمعاني الكلمات التي يحياها، ولا يعطي طرائق تطوّرها، ومراحل تدرّجها في النّصوص المكتوبة.

---

[1]- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ط 1. عمان: 2007، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 18.

[2]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 45. (بتصرّف).

ويمكننا هنا أن نطرح السّؤال التّالي: ما هي الوجهة التي يجب أن توجّه بها المعاجم الثّنائيّة المخصّصة للتعبير، أهي الوجهة الوصفيّة أم الوجهة التّأريخيّة؟ لقد أجاب الدّكتور (علي القاسمي) على هذا السّؤال؛ بحيث "يرى أنّه من الأفضل أن تُوجّه الوجهة الوصفيّة"[2]؛ وذلك لأنّ المعاجم المعدّة للتّعبير تُعامَلُ بشكل مختلف عن المعاجم المخصّصة للفهم، ربّما كان ذلك متمثّلاً في الرّسميّة والحذر الشّديد والدّقة اللّازمة، بالرّغم من أنّنا لا نقلّل من أهميّة أو دور المعاجم المبرمجة للفهم.

ح- **المعجمات اللّغويّة مقابل المعجمات الموسوعيّة:** لقد حدّد الدّكتور (علي القاسمي) ثلاث (03) خصائص تمتاز بها المعلومات الموسوعيّة، والتي ذُكِرت في (معجم القرن The Century Dictionary) الذي يُعدّ أوّل معجم موسوعي في الولايات المتّحدة، والثّالث من نوعه في العالم النّاطق بالإنكليزيّة، وهذه الخصائص هي:

- "اشتمالها على أسماء الأعلام، من أشخاص وأماكن وأعمال أدبيّة؛
- تغطيتها لجميع فروع المعرفة؛
- معالجتها للحقائق معالجة شاملة."[1]

ومعنى ذلك أنّ المعجم الموسوعي* هو الذي يتناول كلّ أنواع المعارف في مختلف المجالات، ولا نقصد فقط المجال اللّغوي أو الأدبي، بل وكلّ الميادين الأخرى التي يهتمّ بها الإنسان والتي تعنيه وترتبط بحياته، وبخاصّة الميدان الاقتصادي والتّعليمي والاجتماعي، والتّقني، والصّناعي، وغيرها كثير. ومن ثمّ نتوقّع أن تشتمل على أسماء الأعلام المشهورة في مجالاتٍ مختلفة في الحياة، الأدبيّة واللّغويّة والطّبيّة وغيرها. وكذلك أن تشتمل هذه المعاجم الموسوعيّة على أسماء أشهر الأماكن في العالم، وأشهر الأعمال الأدبيّة، والمسرحيّات وغيرها، على أنْ تُعالَجَ هذه المعاجم المعالجة الشّاملة الوافية، بحيث لا تترك لعملٍ أو مدخلٍ فيها مكانا لم تتطرّق إليه؛ حتّى يتحقّق معنى الموسوعيّة فيها. ومن أجل ذلك، فإنّنا غالبًا ما نجد حجم وشكل هذا النّوع من المعاجم أكبر من المعاجم اللّغويّة الأخرى وذلك نظرًا لاختلاف الغرض من تأليفها. ونضيف إلى هذه المعلومات، علاقة التّرابط والتّشابه الموجودة بين المعجم الموسوعي والموسوعة والمتمثّلة في "أنّ كلاّ منهما يحمل بين دفّتيه معلوماتٍ موسوعيّة، على أنّ الفارق بينهما يتمثّل في أنّ

---

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

* كان أوّل معجم حمل اسم: المعجم الموسوعي في اللّغة الإنكليزيّة، كان من تأليف (روبرت هنتر Robert Hunter) الذي ظهر عام 1872م، واكتمل عام 1889م. ينظر: علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم.

المعلومات متجمّعة تحت موضوعاتٍ عامّة في الموسوعة، ولكنّها موزّعة تحت عددٍ كبيرٍ من المداخل في المعجم الموسوعي. كما أنّ المعجم الموسوعي يقدّم المعلومات بإيجاز، أكثر ممّا تقدّمها الموسوعات الكاملة"[1]. ولكن بالرّغم من هذا الاختلاف الطّفيف بين المعجم الموسوعي وبين الموسوعة، إلاّ أنّ الهدف منهما نبيل، ويتمثّل في تقديم أكبر عدد ممكن من المعلومات الشّاملة والنّوعيّة للقارئ، أو لكلّ من يطّلع عليها، وإنّ العبرة في بعض الأحيان ليست بالحجم، ولكن بالنّوعيّة. ويقول (حامد صادق قنيبي) في هذا الصّدد: "إنّ دوائر المعارف أو الموسوعات هي مراجع للمفاهيم والأفكار. والموسوعة (دائرة المعارف) تعني في المصطلح الحديث: المؤَلَّف الجامع (بفتح اللاّم) الذي يضمّ معلوماتٍ في مجالات المعرفة البشريّة المختلفة والمرتّبة ترتيبًا هجائيًّا. أو هي العمل الذي يضمّ مقالاتٍ وبحوثًا في مجالٍ أو موضوعٍ بعينه. والموسوعة هي دائرة يؤلّفها شخص واحد أو مجموعة من المتخصّصين، وتعالج موضوعًا أو أكثر وترتَّب هجائيًّا. أمّا الكتاب الموسوعي؛ فهو الذي يؤلّفه فردٌ واحد، ويعالج فيه ألوانًا مختلفة من المعارف بحيث يصعُب تصنيفه تحت علمٍ من العلوم، أو موضوعٍ من الموضوعات. والكتاب الموسوعي يتّخذ الوحدة الموضوعيّة أساسًا في التّصنيف دون الالتزام بالتّرتيب الهجائي. أمثلة عن الكتاب الموسوعي: (الجاحظ، تـ 255 هـ) في (البيان والتّبيين) وكتاب (الحيوان) و(نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب النّويري تـ 733 هـ) و(صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لابن العباس محمد بن عبد الله القلقشندي تـ 721 هـ) و(مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل العمري، تـ 749 هـ) و(النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، تـ 874 هـ)"[2] ؛ وعليه نقول إنّ الموسوعة أضخم من حيث كمّ وكيف المعلومات الواردة فيه، أمّا الكتاب الموسوعي فأقلّ منه والموسوعة أو دائرة المعارف يقوم على إنشائها عدّة أفراد، أو مؤسسة بأكملها، إلاّ أنّ الكتاب الموسوعي يمكن أن يؤلّفه فرد واحد أو أكثر كما نرى حاليّا في الأعمال المزدوجة والثلاثيّة المؤلّف.

وقد شبّه الدكتور (علي القاسمي) المعجم الموسوعي لمّا يُذكَر بـ (معجم القرن) أو بمعجم (أكسفورد للّغة الإنكليزيّة). وذلك يدلّ على ضخامة وأهميّة هذا النّوع من المعاجم. هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى فإنّنا نحكم على قدر موسوعيّة المعاجم الموجزة، بحسب اشتمالها على أسماء الأعلام والموادّ الحضاريّة.

---

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 47.

[2]– حامد صادق قنبي ومحمد عريف الحرباوي، المدخل لمصادر الدّراسات الأدبيّة واللّغويّة والمعجميّة القديمة والحديثة، ط 1. عمان: 2005، دار ابن الجوزي، ص 57.

وهو يرى أنّه من الضّروريّ، أن تشتمل المعاجم الثّنائيّة اللّغة على أسماء الأعلام والمفردات الحضاريّة وذلك للأسباب التّالية:

أ) "يسهل على قارئ اللّغة الأجنبيّة معرفة أسماء الأعلام؛ لأنّها عادةً ما تبدأ بحرفٍ كبير، إلاّ أنّ النّظام الكتابي في بعض اللّغات لا يسمح لنا بذلك، مثل اللّغة العربيّة. وفي هذه الحال، يلجأ القارئ إلى التّفتيش عن الكلمة الصّعبة في المعجم"[1]؛ وهنا من الضّروري أن يجد القارئ ما يبحث عنه من أسماء الأعلام. كما أنّ أسماء الأماكن والأشخاص لا تُلفَظ بالطّريقة نفسها في جميع اللّغات؛ لأنّ لكلّ لغةٍ خصائصها التّركيبيّة والصّوتيّة، ولذلك يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ القارئ لا يعرف معانيها دون اللّجوء إلى المعجم. وهنا نقول إنّنا نتوقّع أن يتوفّر المعجم على كلّ هذه المعلومات، وإلاّ ما سمّيناه معجمًا موسوعيًّا.

ب) يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه من واجب المعجم الموسوعي تقديم المواد الموسوعيّة وبخاصّةٍ في المعاجم الثّنائيّة اللّغة؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ، إنّما يدلّ على أنّ النّتيجة دائمًا إيجابيّة ومحمودة، إثر عثورنا على هذه المعلومات الموسوعيّة، وذلك ما يزيد من قيمة المعجم لدى مستعمليه. وقد استحضر الدّكتور (علي القاسمي) قول الأستاذ (يوركي Yorkey) حول أهمّية احتواء المعجم الموسوعي هذه المعلومات، وبخاصّةٍ، في المعجم المخصّص للطّلبة الأجانب؛ بحيث قال "إنّه من الأجدر والمريح لذلك الطّالب الأجنبي، العثور على مختلف أسماء الأماكن الشّهيرة والشّخصيّات الأدبيّة والحقيقيّة التي يعرفها أهل اللّغة، مباشرةً داخل معجمه، ودون إجباره على البحث عمّا يريد في المسارد أو الأطالس"[2]. وعليه فإنّ توفّر جلّ هذه الشّروط والخصائص في المعجم الموسوعي، سيُغني القارئ –لا محالةَ– عن الاستعانة بأيّ معجم آخر، أو بأيّة وسيلةٍ أخرى من وسائل المعرفة.

ولمّا كانت الحاجة إلى الإحاطة بكلّ مفردات اللّغة، وحرصًا على تجنّب ضياعها بمرور الوقت وبزوال أهلها الثّقاة، كانت الحاجة إلى تصنيف وتأليف المعاجم والقواميس والكتب اللّغويّة، على اختلاف مناهجها، وطرائق ترتيبها، وتنوّع أشكالها، والتي تعمل على التّذكير بمادّة اللّغة التي لا تموت إن حافظ عليها أهلها. ولذلك "فإنّ المعاجم اللّغويّة هي خزائن اللّغة، وكنوزها التي يستمدّ منها الإنسان ما يُغني حصيلتَه اللّغويّة، وينمّيها ويجعلها مَرِنة طيّعة في مجاليْ الأخذ والعطاء: مجال الاستيعاب والفهم والتّوسّع

[1]– علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 48.

[2]– المرجع نفسه، ص 49.

الفكري، والنّموّ العقلي والمعرفي. وفي مجال التّعبير والعمل الإبداعي والإنتاج الثّقافي"[1]؛ ومعنى ذلك أنّنا يمكن أن نستفيد من المعاجم اللّغويّة من جانبيْن أساسيْن، وهما التّاليين: **الجانب المعرفي والفكري والتّثقيفي**؛ ويعني أنّنا نكتسب أكبر عدد ممكن من معاني الكلمات الجديدة، وبخاصّةٍ في المعاجم اللّغويّة الثّنائيّة اللّغة. **والجانب التّطبيقي الإبداعي**، الذي يمكّن القارئ من محاكاة الألفاظ الجديدة التي حفظها من المعجم، ومحاولة التّعبير بها، وإبداع نصوص أدبيّة ولغويّة متميّزة، يوظّفها في دروسه ومحاضراته إنْ كان من الأساتذة أو الطّلبة، أو يلقيها في تعليقاته اليوميّة إنْ كان من الصّحفيّين الماهرين، أو يلقيها في خطاباته إنْ هو من السّاسة الكبار. وظهرت المعاجم اللّغويّة لتلبية حاجاتٍ اجتماعيّة، وإنسانيّة، ولغويّة ودينيّة، وثقافيّة متنوّعة؛ لذلك فإنّ اللّغة الحيّة، هي التي يُؤلّف أصحابها المعاجم المختلفة؛ رغبةً في الابتكار والمنافسة في الآنِ نفسه، ويستوي أنْ تكون هذه المعاجم من صنع أبناء جيلها الجديد، أو أن تكون قديمةً، فأُعيدَ تجديدها وتنقيحها وطبعها؛ وبالتّالي تفسيرها وبيان النّادر، والدّخيل، والغريب، والمولّد من ألفاظها، وتبيّن استعمالاتها المختلفة، والاصطلاحات التي تدل عليها مفرداتها.

خ- معجماتٌ عامّة مقابل معجماتٍ متخصّصة: يوجد فرق واضح بين المعجم العام والمعجم المتخصّص؛ بحيث إنّ الأوّل هو الذي يحمل بين دفّتيه مفردات اللّغة -أيًّا كان عددها- ويقدّمها للقارئ في اللّغة بصفةٍ عامّة. أمّا الثّاني، فعلى العكس من الأوّل؛ لأنّه يقوم بعمليّة غربلةٍ، ويتخصّص أكثر في المفردات؛ إذ إنّه يتناول جانبًا واحدًا فقط من جوانب المعرفة البشريّة. ونحن نقول إنّه كلّما اختصّ المعجم في مجالٍ محدّد، كلّما قدّم معلوماتٍ دقيقةٍ، وتفي بالغرض المنشود من طرف القارئ. وقد أعطى الدّكتور (علي القاسمي) أمثلة حيّة حول المعاجم المتخصّصة، مثل: "معجم المصطلحات الطّبيّة -إنكليزي عربي ومعجم الشّهابي للمصطلحات الزّراعيّة، والمعجمات المتخصّصة التي ينشرها تباعًا مكتب تنسيق التّعريب بالرباط، التّابع للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم"[2]. ويحتاج هذا النّوعَ من المعاجم المتخصّصونَ من البَحثَة والمثقّفين والتّقنيّين، الذين هم بحاجةٍ إلى هذه المعاجم وكلّما تطوّرت، وازداد عدد الطّبعات والتّنقيحات، كلّما كان أفضل وأفيد.

وبمناسبة الحديث عن المعاجم العامّة والمتخصّصة، يرى الأستاذ (حامد صادق قنيبي) وكذا الأستاذ (محمد عريف الحرباوي) أنّها تتفرّع بدورها إلى أربعة أنواعٍ متميّزة، وهي:

---

[1]- أحمد محمّد المعتوق، الحصيلة اللّغويّة: أهمّيتها -مصادرها -وسائل تنميتها، ص 192.

[2]- علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 49-50.

1- "معاجم الألفاظ؛

2- معاجم المعاني أو المعاجم المبوّبة؛

3- معاجم الألفاظ الدّخيلة أو المعرّبة؛

4- المعاجم الثّنائيّة اللّغة أو معاجم التّرجمة.

وفي هذه الأنواع الأربعة التي قال بها هذان الكاتبان، يمكن أن نقول إنّ معاجم الألفاظ التي نعرفها هي التي تهتمّ بجمع الألفاظ، وترتيبها وفق إحدى طرائق التّرتيب المعروفة لدى العرب، ويمكن أن تكون هذه الألفاظ لغويّة عامة، كما يمكن أن تكون متخصّصة؛ بحيث تسمّى معاجم المترادفات، التي تهتمّ بمترادفات الألفاظ وتراكيبها، كالقديمة منها مثل: (شجر الدّرّ) (لأبي الطّيّب اللّغوي، تـ 351 هـ)، أو المعاصرة، مثل: (المنجد في المترادفات والمتجانسات) لـ (رفائيل نخلة) و(الألفاظ –الكتابة –التّعبير) الذي حقّقه (حامد صادق قنيبي)"[1]. أمّا معاجم المعاني، فهي التي تُرتَّبُ فيها مداخلها أو مفرداتُها بحسب المعاني أو الموضوعات، مثل كتاب (فقه اللّغة للثّعالبي، تـ 459 هـ) أو (المخصّص لابن سيدة، تـ 458 هـ). وأمّا معاجم الألفاظ الدّخيلة أو المعرّبة، فهي التي تختصّ فقط بجمع هذه الأنواع من الكلمات فالألفاظ المعرّبة هي الكلمات الأجنبيّة عن اللّغة العربيّة، والتي تعرّضت للزّيادة أو النّقص أو القلب والدّخيلة هي التي دخلت العربية دون تغيير، مثل كلمة تلِفُون. وهناك أمثلة من هذه المعاجم قديمًا، مثل (المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) (للجواليقي، تـ 540 هـ). وتوجد أيضًا معاجم الأفعال، ومعاجم الأضداد، وهي من المعاجم المتخصّصة.

وفي نظر الأستاذ (محمد سليمان الأشقر) فإنّه يوجد نوعٌ آخر من المعاجم المتخصّصة، وهي معاجم التّراجم، يقول: "إنّ بعضها قد يكون أكثر تخصّصًا من الآخر؛ فبينما نجد معاجم للتّراجم بصفةٍ عامّة، إذا بنا نجد معاجم لتراجم اللّغويّين، أو لتراجم النّحويّين من اللّغويّين، أو لتراجم البصريّين من النّحويّين فتتفاوت درجات التّخصّص بحسب هدف واضِع المعجم"[2]؛ وفي ذلك نقول إنّنا نعيش بحقّ عصر التّخصّصات الدّقيقة في كلّ المجالات العلميّة، وإنّ المجال المعجمي قد أخذ نصيبه من كلّ ذلك.

---

[1]- حامد صادق قنيبي ومحمد عريف الحرباوي، المدخل لمصادر الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة والمعجميّة القديمة والحديثة ص 38.

[2]- محمد سليمان الأشقر، الفهرسة الهجائيّة والتّرتيب المعجمي مع عناية خاصّة بمشكلات الفهرسة والتّرتيب في اللّغة العربيّة، ط 1. بيروت: 1972، الدار العلميّة، ص 109.

ويُضاف إلى كلّ هذه المعاجم التي ذكرتُها وأسماء أصحابِها، أنواع أخرى من المعاجم سأكتفي فقط بالإشارة إليها بإيجاز، ولو بذكر بعض الأنواع، مع التّمثيل لكلّ نوعٍ منها، وذلك بتحديد أسمائها وأصحابها، كما يلي:

– **معاجم الأمثال:** ونحن نعلم جيّدًا أنّ المثل عبارة عن قصّة قد حدثت في الأزمنة الفائتة، وأنّ للمثل موردًا ومضربًا؛ حيث إنّ **المورد** هو القصّة الأولى، أو الحادثة التي تتداولها شِفَاه النّاس وتحكيها في كلّ مناسبة تشبه هذه الحادثة الأولى. **والمضرب** فهو القصة التي تتكرّر في وقت لاحق، والتي تشبه تلك الحادثة الأولى، والتي يُضرب بها المثل من أجل علاقة الشبه الموجودة بين السّابق واللّاحق ممّا حدث مع العلم أنّ لهذا المثل مغزًى ومعنًى من ورائه. ومن معاجم الأمثال ما يلي: "(مجمع الأمثال لأحمد الميداني، تـ 518 هـ) وهو أشهرها، وكذا (المستقصَى، لمحمود الزّمخشري) وكذلك (جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري) وكذلك (الوسيط في الأمثال للواحدي)[1] ؛ وهذه فقط بعض الأمثلة من معاجم العرب المتخصّصة في الأمثال، وهي مذكورةٌ على سبيل المثال لا الحصر.

– **معاجم المفردات:** وتختصّ بالجمع والتّنسيق والشّرح لمفردات القرآن الكريم، أو الحديث، أو غير ذلك. "ومن أهمّها: (المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم حسين بن أحمد، المعروف بالرّاغب الأصفهاني، تـ 502 هـ) وكذلك (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي) وكذلك (معجم ألفاظ القرآن الكريم، لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة) وكذلك (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لمجموعة من المستشرقين).

– **معاجم المصطلحات العلميّة والفنيّة:** وهي معاجم متخصّصة بجمع مصطلحات علم من العلوم أو فنّ من الفنون، مع الشّرح والبيان، ومنها: (معجم المصطلحات العلمية، لعبد العزيز محمود، والمعجم الطّبّي لإبراهيم منصور، ومعجم الحيوان لأمين معلوف، ومعجم الموسيقى العربيّة لحسين علي محفوظ ومعجم البلاغة العربيّة، لبدوي طباعة، والمعجم الأدبي لجبّور عبد النور)"[2]. ومازال تأليف المعاجم المتخصّصة قائمًا في العصر الحالي أيضًا، ، وتسعى المجامع اللّغويّة العربيّة إلى صناعتها حثيثًا.

وملخص هذا الفصل أنّ التّصنيفات التي جاء بها الغربيّون، مبنيّة على مبادئ وطرائق تفكير

[1]- عبد الله محمد النقراط، الشّامل في اللّغة العربيّة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا غير المتخصّصين، ط 1. طرابلس: 2003، دار الكتب الوطنيّة، ص 142.

[2] - المرجع نفسه، ص 143.

أصحابها، وقد انتُقِدت من طرف اللّغويّين النّقّاد، وفُضِّل تصنيف (مالكيل) الذي عُدّ منطقيًّا. وبالنّسبة للمعاجم العربيّة القديمة، فإنّها قد اتّهِمت بالتّقصير والنّقص في مضامينها، ولكنّها تبقى ذخيرة العرب التي لا تموت مع الوقت، بدليل أنّنا نعود إليها اليوم للبحث عن المعلومات القيّمة فيها، وهي تعدّ المصادر الأمّات لمختلف الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة في العصر الحديث، وبها تفتخر النّاشئة، وتحذو حذوها وتقتدي بها في التّأليف والتّوثيق. غير أنّ النّقد من سنّة جلّ الدّراسات، التي تبني أكثر وتجعل العمل ينمو ويتحسّن، وما كُتِب الكمال أبدًا في حياة الإنسان، ويبقى التّغيير شعاره، مع عدم إنكار دور القديم في بناء الجديد.

الفصل الثالث: أنواع المعاجم التي اشتغل عليها (علي القاسمي).

1. معجم للمتعلمين والناطقين باللّغات الأخرى:

أ. لماذا هذا المعجم؟

ب. المعجم الأحادي اللّغة والمعجم الثنائي اللّغة؛

ت. المعجم المخصّص للنّاطقين بالعربيّة، والمعجم المخصّص لغيرهم:

1. مقدّمة المعجم العربي الأحادي اللّغة لغير الناطقين بالعربيّة:

- وظائف المقدمة؛
- محتويات المقدمة: تاريخ اللغة العربية، النظام الصوتي، النظام الصرفي، النظام النحوي، النظام الكتابي، الرموز والاختصارات المستعملة في المعجم.

2. مداخل المعجم:

- عدد المداخل؛
- اختيار المداخل؛
- أنواع المداخل؛
- ترتيب المداخل: أنماط الترتيب؛
- ترتيب جديد مقترح.

3. المعلومات الأساسية في المعجم:

- **الوسائل المعِينَة في المعجم:**
- **الوسائل السّمعية (التسجيلات الصوتية)؛**
- **الوسائل البصرية (الصور والرسوم)؛**

4. الخصائص الفنية العامة في المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى:

أ. الشمول؛

ب. الوضوح؛

ج. البساطة

2. معجم الاستشهادات:

1. التعريف بمعجم الاستشهادات:

- طبيعة الاستشهادات؛
- شيوع الاستشهادات؛
- طول الاستشهاد؛
- الشواهد في المعاجم اللغوية والشواهد في معاجم الاستشهادات؛
- مصادر الاستشهادات؛
- الاستشهادات والأمثال.

2. التصنيف النوعي لمعاجم الاستشهادات:

أ. الترتيب:

- الترتيب بحسب المؤلف؛
- الترتيب الموضوعي؛

ب. المدى:

- المدى اللغوي؛
- المدى الجغرافي؛
- المدى التاريخي.

ج. **التخصيص:**

– عامة؛

– خاصة.

3. الفرق بين معاجم اللّغة ومعاجم الاستشهادات:

- الفرق من حيث الغرض؛
- الفرق من حيث المصنِّف؛
- الفرق من حيث المداخل؛
- الفرق من حيث الكشَّاف.

4. معجم الاستشهادات وتقنيات تأليفة:

- التمثيل؛
- الاقتباس؛
- الاستشهاد:

1. تعريف الاستشهاد؛

2. أغراض الشواهد:

- الشواهد المعجمية؛
- الشواهد اللغوية؛
- الشواهد البلاغية؛
- الشواهد الفقهية؛
- الشواهد المتعددة الأغراض.

3. مكانة الشاهد وشيوعه؛

- طرائق الاستشهاد والاقتباس.

5. تاريخ معاجم الاستشهاد:

6. أسباب عدم وجود معجم عربي وجمهوره؛

7. مصادر معجم الاستشهادات ومراجعه؛

8. فهارس معجم الاستشهادات.

لقد دعت الحاجة الملحّة إلى البحث في هذا الجانب من الدراسات، كون الدّول العربيّة تهتم كثيرا بالمعاجم النّاطقة بلسانها؛ أي اللّغة العربيّة، فكثُرت المعاجم اللّغوية المكتوبة مادّتُها بلغة الضّاد، ونجد عددا جمًّا منها، سواء القديمة منها أم الحديثة. إلاّ أنّ المثقّف العربي اليوم بخاصّة، والقارئ بصفة عامة بحاجة ماسّة إلى نوع آخر من المعاجم، وهو المعجم العربي للنّاطقين باللّغات الأخرى، هذا النوع غير المتوفّر في المكتبات العربية بكثرة، بل إنها تعدّ على الأصابع، وعليه وجب على المعجميّين واللّغويّين بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا المراد العلمي النّبيل، وذلك وفق طريقة مُمَنهجة وسليمة، تتّصف بالدّقّة العلميّة، والموضوعيّة اللاّزمة في المضمون والشكل والهدف. وربّما يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: ما هي مواصفات المعجم العربي للنّاطقين باللّغات الأخرى؟ وللإجابة على هذا السّؤال سوف نعمد للتّطرّق إلى دراسة النّقاط التّالية، كما يلي:

1- معجم للمتعلّمين والناطقين باللّغات الأخرى:

أ. **لماذا هذا المعجم؟** يقول الدكتور (علي القاسمي) إنّ المعجم أداة لازمة لاستيعاب اللّغة الثّانية بها، ومادة ضرورية لتعلّمها. وإنّ غير النّاطقين باللّغة العربيّة يعانون من مشكل نقص هذا النوع من المعاجم، التي يجدون فيها ضالّتهم المنشودة. ويرى (علي القاسمي) أنّه لا يوجد لحدّ الآن معجم عربي أحادي اللّغة، ومخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، يكون في خدمة هذه الفئة من القرّاء. ويفترض (علي القاسمي) أنّه حتّى ولو حاول اللّغويون والمعجميّون الاستغناء عن هذا المعجم العربي، الأحادي اللّغة للناطقين باللغات الأخرى، واستبداله بمعجم عربي آخر ثنائي اللّغة، ينقل المفردات العربية إلى لغاتهم فإنّ الخيبة ستكون كبيرة، إذا علمنا أنّ هذا المعجم لا يتوفّر في أكثر من عشرين (20) لغة أخرى. وهذا العدد الضئيل يبدو مخجلا إذا ما قُورِن بعدد المعاجم الثنائية اللّغة المتوفّرة بكثرة باللّغات العالميّة كالإنكليزية والفرنسية. فإذا أجرينا فقط دراسة على اللغة الإنكليزية، وجدناها تتوفّر على معاجم بأكثر من مئتين وخمسين (250) لغةً، والمشكلة أدهى وأمرّ، لمّا نعلم أنّ عدد لغات العالم يربو على ثلاثة آلاف (3000) لغة.

وبما أنّ اللّغة العربية إحدى اللغات الأربع الباقية في العالم*، فإنّها تحظى بالانتشار السّريع؛ لأنّها لغة عالميّة، بحكم أنّها لغة القرآن والعلم. ونظرا لعدم تمكّن المختصّين من تصنيف معاجم عربيّة ثنائيّة اللّغة ابتغاء تسخيرها للأجانب النّاطقين باللّغات الأجنبية غير العربيّة، "فإنّ الدكتور (علي القاسمي) **يقترح** تصنيف معجم عربي أحادي اللّغة يخدم الناطقين بغير العربيّة، ويضع حاجاتهم وقدراتهم في الحسبان. ويمكن إخراج هذا المعجم على مستويات متعدّدة؛ ليناسب المراحل المتباينة من عملية تعلّم اللغة العربيّة"[1]. وفي هذه الحالة، ومن وجهة نظر أخرى، يكون الطفل الناشئ المحور الأساس الذي ينبغي الاهتمام به أكثر في العملية التّعليميّة التّعلميّة؛ لأنّه إن تمّ إعداده تربويًّا بشكل صحيح؛ بحيث نوفر له الوسائل المادّيّة والمعنويّة التي تجعله ينشأ على لغة سليمة، نكون قد أدَّينا نصف المهمّة أو جزءَها الأكبر في تعليمه، والحفاظ على اللغة العربية معا. وحول هذه الفكرة، وضع الدكتور (علي القاسمي) ستّ (06) متطلّباتٍ من أجل تطوير لغة الطفل، وهي:

1- "الرّصيد اللّغوي الوظيفي للطفل العربي؛

2- قوائم شيوع المفردات والتراكيب العربيّة؛

3- دراسات تربويّة نفسيّة لغويّة؛

4- بحوث في طرائق التعليم؛

5- دراسات في صناعة المعجم العربي للأطفال؛

6- تصنيف معاجم متنوعة للأطفال"[2].

ومعنى ذلك أنّ **الرّصيد اللّغوي الوظيفي للطفل العربي** هو عبارة عن قائمة الألفاظ أو المصطلحات التي يدخل بها المرحلة الابتدائية من التعليم، والتي يُفترض أن يتعلّمها استعدادًا للدّخول في هذه الفترة المهمّة من حياته الدّراسيّة. أمّا **قوائم شيوع المفردات والتراكيب العربية**، فقد قال الدكتور (علي القاسمي)

* يقول العلماء بعد دراسات علميّة أجروها، إنّ أربع لغات هي الوحيدة التي ستبقى في العالم، وهي: الصينية لعدد الناطقين بها، فهو يفوق ثلاثة (03) ملايير و ثلاثمئة وخمسة وستين (365) نسمة، وهي تسري في العالم سريان النّار في الهشيم؛ لأنّ الصين قد غزت حاليًّا الأسواق الخارجيّة. والإسبانية لانتشارها، والإنكليزية لعلميتها، والعربية لقدسيتها.

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" أبحاث الدورة التدريبية المعنونة بـ (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) الرباط: 31 مارس إلى 8 أفريل 1981، مكتب تنسيق التعريب، ص 245.

[2]- علي القاسمي، لغة الطفل العربي-دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، ط 1. لبنان: 2009، مكتبة لبنان ناشرون، ص 153.

إنّه توجد في علم اللّغة الحديث ثلاث (03) مصطلحاتٍ أساس لوصف حجم الحصيلة اللّغويّة للأمّة والفرد والمعجم، وهي: "متن اللّغة: وهو المخزون المفترض للُغة ما، وهو عدد لا محدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية بكامل أفرادها. وكذلك الرصيد اللّغوي للفرد: وهو مجموع جزئي من الرصيد العام من اللّغة كَكُل، الذي هو قابل للزّيادة والنّقصان، وهو يمثل قدرة المتكلم المستمع اللّغوية. وأخيرا، المعجم اللّغوي: وهو الكتاب المطبوع المُحَوْسَب الذي يضم مجموعة ألفاظ مختارة من متن اللغة"[1]؛ وهذا يعني أنّ المعجم بصفة عامة لا يمكنه أن يستوعب الكمّ الهائل من ألفاظ اللغة –مهما كانت– لأنّ اللّغة كائن حي وَولود، وتتوافد إليها آلاف الكلمات الجديدة. **والدراسات التربوية والنفسية اللغوية**، التي يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه من الضروري إجراؤها واتّباعها من طرف المدرّسين والمختصين التربويين. والبحوث في طرائق التّعليم هامّة جدا؛ وبخاصة "تلك المتعلّقة بطرائق تعليم القراءة، مثل الطريقة التركيبية والتحليلية والتوفيقية"[2]. ولعل هذه الدراسات الهامّة لتنمية لغة الطّفل من اختصاص وزارة التّربية، ولكن لابد من تفعيل دور المجامع اللّغويّة فيها، فصَلاحُ النّشء من صلاح المجتمع. أما ما يتعلق **بالدّراسات في النظريات المعجمية الخاصة بصناعة معاجم الأطفال**، فذلك لأنّ معاجم الأطفال تختلف كثيرا عن معاجم الكبار، وإنّ الاهتمام الذي تُولِيه المؤسّسات والمجامع اللّغويّة لمعاجم الكبار، على تعدّد أشكالها، وأنواعها وأحجامها، أكبر من الاهتمام الذي تعطيه لمعاجم الأطفال وفي ذلك بعض الخلل؛ لأنّ الطفل هو الرّكيزة الأساس في العملية التّعليمية والتّربويّة، وهو الذي يُعوّل عليه في المستقبل. وفي سبيل نجاح هذه الطرائق كلّها، يوصي الدكتور (علي القاسمي) بضرورة "دعوة المجامع اللّغويّة إلى الاضطلاع بإجراء بحوث حاسوبية، تتناول شيوع الألفاظ والتراكيب وتشجيع هذه البحوث ماديا وأدبيا، وكذا التي تتعلّق بالرّصيد الوظيفي اللّغوي لكل مرحلة طفولية؛ لأنّها أساس بناء المناهج المدرسيّة، ونتائجها لا غنى عنها لتأليف كتب الأطفال وتعليمهم اللّغة العربيّة بوصفها اللّغة الوطنية أم اللغة الثانية، مع وضع النّتاج كلّه في الشبكة العنكبوتية"[3]. وهكذا نتعلّم أنّ استغلال المعدّات الإلكترونيّة المتطوّرة، والتّفكير المطلَق في كيفيّة تعليم الطّفل بالطّرائق المُثلى، من صميم البحث اللّغوي، الذي يجب التّخطيط وإعادة التّخطيط والتّفكير فيهما في كلّ مرّة.

[1]– علي القاسمي، لغة الطفل العربي–دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، ص 154–155–156 (بتصرف).

[2]– المرجع نفسه، ص 158.

[3]– المرجع نفسه، ص163 وما بعدها. (بتصرّف).

وفي السّياق نفسه، "يجب تهذيب الكتاب المدرسي باستمرار، والنّظر في متنه، وأن يرافقه معجم مدرسي خاص مكمِّل له، وتكوين خبراء وفِرَق بحث تختص بذلك، وإنشاء مؤسسات تضطلع بوضع المعاجم المرحلية، التي تساير البرامج التعليميّة كما هو حاصل في الدول المتقدّمة"[1]؛ بمعنى أنّنا نعاني مشاكل في المناهج المدرسيّة والتّربويّة، وأيضًا في كيفيّة تطبيق المناهج الغربيّة، التي فرضتْ نفسها عليها، في الوقت الذي لا نستطيع فيه الاعتماد على طاقاتنا في هذا المجال.

وقد اقترح العلامة (ابن خلدون، تـ 808 هـ) بعض الحلول في ميدان تعليم اللّغات، لعلّ أهمها: "التلقين التدريجي، عدم إرهاق فكر المتعلّم، والإحاطة بطبيعة هذا الفكر، وعدم الانتقال من فنّ إلى فنّ آخر قبل فهمه، واعتماد الطّريقة الحسّية للصّغار؛ أي الابتعاد عن التجريد، وتنويع الأساتذة للكبار وعدم الاقتصار في تعليم الكبار على القوانين اللّغويّة المجردة عن واقع الاستعمال"[2]؛ بمعنى أنّه ما تعلّم طفل أو حتّى إنسانٌ مرّة واحدة وفي وقتٍ قصير، فالتّعلّم يكون على فترات تدريجيّة، والتّعليم يكون بالخبرة والصّبر، مع ترك المتعلّم يبدع ويعبّر عن آرائه التي تجول في ذهنه.

ب. المعجم الأحادي اللّغة والمعجم الثنائي اللّغة: إنّ المعجم الأحادي اللّغة هو الذي تُستخدَم في مداخله ومواده لغة واحدة فقط، والعكس صحيح؛ بمعنى إن استُخدِمتْ في عرض موادّه ومداخله لُغتان إحداهما للمتن والثانية للشرح، سُمِّي آنذاك بالمعجم الثنائي اللغة، وهذا بغضّ النّظر عن أنّ كلاً من المعجميْن الأحادي والثنائي اللّغة، ينتمي إلى صناعة واحدة هي صناعة المعجم، التي هي فرع من علم اللغة التطبيقي. وإذا كانا يتّفقان في تفاصيل الإعداد والتصنيف، فإنّ (علي القاسمي) يرى أنّهما يختلفان اختلافا بيّنا في معالجتهما لمشكلات الدّلالة، وكذا بسبب تبايُن هذه المشكلات فيهما.

ويشرح الدّكتور (علي القاسمي) هذه القضية، قائلا "إنّ المعجميْن الأحادي والثنائي اللّغة، قد يتّفقان في اختيار مداخلهما وأنواع هذه المداخل، وفي ترتيبها، وفي أنواع المعلومات التي يقدّمها لكل القراء الذين يتصفّحون هذين المعجميْن، مهما كانت نوعيّة تلك المعلومات: نحويّة، أم صرفيّة، أم دلاليّة، أم صوتيّة، أم

[1]- الجوهر مودر "المعجم اللغوي المصاحب للنصوص في كتاب اللغة العربية" مجلة الممارسات اللّغويّة، الجزائر: 2011 العدد الخاص بأعمال ملتقى: الممارسات اللغوية: التعليمية والتعلمية، أيام: 7-8-9 ديسمبر2010، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص 620.

[2]- فتيحة حداد، ابن خلدون وآراؤه اللغوية والتعليمية -دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: 2011، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص 209-211.

حضاريّة، أم في الوسائل المُعِينة في ذلك، كالوسائل السّمعيّة أم البصريّة أم اللّفظيّة. إلاّ أنّ الحتمية التي لا مفرّ منها، هي اختلافهما في لغة الشرح وكيفيّته"[1]؛ إذ إنّ المعجم الأحادي اللّغة مثلاً يستخدم لغة المتن بمعنى لغة واحدة هي اللّغة الأصلية كالعربيّة على سبيل المثال، بينما يستخدم المعجم الثنائي اللّغة لغةً غير لغة المتن؛ لأنه يشرح ويفسر الألفاظ الواردة فيه مما يجعله أمام واقع هو استعمال لغة غير اللّغة الأصل. كما أنّ المعجم الأحادي اللغّة أيضًا يعتمد على التّعريف والمرادفات أداة أساسا في إيصال المعلومات الدّلالية؛ بمعنى أنّه يعرّف اللّفظ أو المعلومة الواردة في محتواه، مع إردافها بمعناها أو تعريفها في اللّغة، بينما يكتفي المعجم الثنائي اللغة بالمقابل والشروح أداة بديلة؛ بمعنى مقابلة اللّفظ بما يعادله في المعنى وشرحه مباشرة. ذلك إذا علمنا –يقول علي القاسمي– أنّ متطلّبات التعريف الجيّد وشروطه ومشكلاته تختلف عن متطلّبات المقابل الجيد وشروطه ومشكلاته؛ ما يعني أنّ لكلٍّ من هذين الطريقين أسسه الخاصة به، ولابد من احترام شروط كل منهما على حدة.

ت. المعجم المخصّص للناطقين بالعربية والمعجم المخصص لغيرهم: يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ الفرق الموجود بين المعجم الأحادي اللّغة، وبين المعجم الثنائي اللّغة، قد حتّمه الفرق الموجود بين نوعين من القرّاء، وهما القرّاء النّاطقون باللّغة العربيّة، وغير النّاطقين بها. ويرى أيضا أنّ الاختلاف بين هذين النّوعيْن من القرّاء على وجهيْن: أحدهما لغوي، والآخر حضاري. فمن **الناحية اللغويّة**، فقد اعتاد كلّ من يتحدّث اللّغة العربيّة نظامها الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي، والدّلالي، والإعرابي، لأنّهم قد اكتسبوا هذه اللّغة الأم عن طريق السّليقة، التي تعينهم على الكلام بها، بتجنب العُجْمَة أو الأخطاء الفادحة. أمّا بالنّسبة لغير النّاطقين باللّغة العربيّة؛ فإنّهم لا محالة تواجههم مشاكل في نطق الوحدات الصوتية (الفونيمات)؛ بحكم أنّهم لم يتعوّدوا عليها، وذلك لأنّها لغة أجنبيّة بالنّسبة لهم، وليست العربية لغةَ سليقةٍ لديهم، ولا يعرفون مواقع النبر* والتنغيم♠، ولا يُتقنُون كيفيّة صرف الأفعال، وليس لهم دراية بالنّحو

[1]– علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" أبحاث الدورة التدريبية ص 246.

* النبر stress: بمعنى الضغط على موقع معيّن من مقاطع الكلمة، فيعطي لهذا المقطع المنبور قدْرًا من التّميّز، أو الوضوح السّمعي، الأمر الذي قد يلعب دوراً هاما في بعض اللّغات، في التّمييز بين الفعل والاسم، أو يحمل قيمةً دلاليّة كالانفعال أو الاهتمام أو التّأكيد... إلخ. محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبيّة، د ط. القاهرة: 1993، دار الثّقافة العربيّة، ص 16.

♠ **التنغيم intonation**: هو نوع من التّلوين الصّوتي، الذي يكسو به المتحدّث نطقه للكلمات أو الجمل أو العبارات فتبدو هابطة النغمة، أو عالية أو متوسّطة، أو طويلة أو قصيرة، أو ليّنة أو خشنة، أو رقيقة أو مفخمة... إلخ. ويكاد يكون تأثيره على المعنى قاسما مشتركا بين اللغات المعروفة الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على معنى الوحدة المصحوبة بنغمة، سواء أكانت كلمة أم جملة. وقد التفت العلماء العرب قديما للظاهرة، التي يطلَق عليها المحدثون: التّنغيم، ومنهم علماء التّجويد والقراءات. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 17. والتنغيم "هو مؤتلف درجات الصوت وما تقوم

والإعراب، كما أنّ رصيدهم اللّغوي والمعجمي قليل وضئيل جدّا، ولا يكفيهم للتعبير باللّغة العربيّة مثل أهل هذه اللغة، الذين ترعرعوا عليها. هذا بغضّ النظر عن الصّعوبات التي تواجههم في ما يخص كيفية تركيب الجملة وصياغة الأسلوب بالعربية. وأمّا من **النّاحية الحضاريّة** فيرى (علي القاسمي) أنّ الحضارة العربية الإسلامية تختلف جدّا عن حضارات الناطقين باللغّات الأخرى، سواء أكان ذلك من النّاحية الماديّة؛ حيث نجد هؤلاء الأجانب أثرياء، ومالكين لمدخرات ماديّة كبيرة بالمقارنة مع العرب، أم كان ذلك من النّاحية الفكريّة؛ حيث نجد التّطور التكنولوجي سريعا ومتقدّما جدّا عند هؤلاء، بالمقارنة مع العرب الذين لا يزالون يُصنّفون ضمن قائمة البلدان السائرة في طريق النمو الاقتصادي*. وفي هذا الصدد يواصل الدكتور (علي القاسمي) عرْض آرائه قائلا: "وهكذا يقع على المعجم الأحادي اللغة المخصّص لغير النّاطقين بالعربيّة عبء أكبر؛ إذ يحتاج قارؤه إلى معلومات أكثر تُعرض بلغة أيْسر. وإذا كان بالإمكان إغفال بعض المعلومات اللّغويّة أو الحضارية غير الضّرورية في المعجم الأحادي اللغة المخصّص للنّاطقين بالعربية –كموضع النّبر في الكلمات على سبيل المثال– فإننا لا يمكن بأيّ حال أن نغفل أيّ معلومات، مهما بدتْ ثانويّة الأهمّيّة، في المعجم المخصّص لغير النّاطقين بغير العربيّة"[1]. وذلك إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّه يجب على اللّغويّين المختصّين في الصّناعة المعجميّة، بذل جهود أكبر من أجل تأليف معجم خاصّ بالنّاطقين باللّغات الأخرى، ويكون هذا المعجم بحقٍّ مؤدّيا للغرض المنشود، ومحقّقًا للغاية التي يرجوها هؤلاء الذين لا يتقنون اللّغة العربية، ويودّون إتقانها وتأديتها في أسرع الآجال، بما أنّ هدفهم في ذلك علمي نبيل، ويريدون منها التعلم وإزالة الجهل بها لا غير؛ لأنّ من تعلّم لغة قومٍ أمن شرّهم.

به من التركيب المفرد أو المزدوج، وله خصائص تمييزية في اللغة الفصحى، على أساس التّنوّع بين الأفراد وأغلب استعمالاته في اللغة للدلالة على معانٍ مضافة كالاستفهام والتأكيد والدهشة وغيرها". عبد القادر عبد الجليل، الدلالة الصوتية والصرفية في لهجة الإقليم الشمالي، ط 1. عمان: 1997، دار صفاء، ص 79.

* تجدر الإشارة إلى أنّه ليست كل البلدان العربية متخلّفة اقتصاديا وفكريا، فهناك بعض البلدان منها، التي يُشهَد لها بمواكبتها التطور في جميع الميادين، وبالنسبة للحضارة فإنه لا يمكن القول بأنّ الحضارة الغربية أحسن من العربية؛ إذ لكل منهما مميزاتهما الخاصة التي لا توجد عند الأخرى، وكذلك المستوى الفكري الذي تتباين مظاهره في ما بين العرب والغرب. وتبقى هذه أحكاما نسبية غير مطلقة.

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 247.

ويرى (علي القاسمي) أنّ "وفرة المعلومات التي يقدّمها هذا المعجم –الأحادي اللّغة– تقابلها قلّةٌ في عدد المفردات التي تُصاغ بها لغة مواد المعجم؛ إذ يجب أن تقتصر فقط على المفردات الأساسية التي لا تضيف صعوبة جديدة للقارئ"[1]؛ وذلك يعني ضرورة أن يكافئ عدد الكلمات في هذا المعجم كمّيّة ونوعيّة المعلومات فيه؛ إذ من غير المعقول إيراد معلوماتٍ ضخمة بواسطة مفردات بسيطة، أو العكس؛ لأن ذلك يخل بشرط ثانوي في المعجم، ذلك الشرط الذي يجعله مستحسنا في نظر المتصفّح له. وإنّ (المعجم العربي الأساسي) يقدم جزءً من هذه المعلومات، مثال:

"**آدم:** أبو البشر ﴿**وعلّم آدم الأسماء كلها**﴾. [قرآن].

ابن آدم: إنسان، تفاحة آدم: عقدة الحنجرة.

آدمي: ج – ون (جمع مذكر سالم منه)، وأوادم: منسوب إلى آدم: إنسان وإنسانيّ، أو ما يليق بالإنسان "أهل هذا البلد أوادم: أي طيبون، أو ذوو أخلاق كريمة.

آدمية: مصدر صناعي من آدم: إنسانيّة"[2]. وهنا نلاحظ أنّ (المعجم العربي الأساسي) قد أعطى مرادف كلمة آدم، والشّاهد من القرآن الكريم، وجمع الكلمة والسّياق الذي ترد فيه، والمصدر منه. و يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه لإيصال هذه المعلومات للقارئ، يلجأ المعجم المخصّص للناطقين باللّغات الأخرى غير العربيّة، إلى الاستعانة بالوسائل الأخرى في ذلك، وهذه الوسائل تتمثّل بالدّرجة الأولى في الوسائل السّمعيّة، كالتّسجيلات التي تعدّ وسيلة هامّة وفعّالة في إعانة مستعملي هذا المعجم؛ فكثيرا ما يلجأ حتى مرِيدُو تعلّم اللّغات الأجنبية من العرب، أو حتّى غير العرب، إلى شراء الأقراص المضغوطة؛ ابتغاء تعلم تلك اللّغة. وكذلك الوسائل البصريّة كالصّور والرّسوم الموضّحة لمعاني المفردات، والتي تقابل مباشرة المفردة الصّعبة، رغم أنّنا لا نلاحظ بالضرورة رسوما وصورا مقابلة لكلّ لفظة. هذا بالإضافة إلى الفيديوهات التي تُشترَى خصيصا للتّعلّم، والتي يتحدّث فيها ناطقٌ بتلك اللّغة المراد تعلّمها، مع إرداف كلّ كلمة منها بمفردة من اللّغة الأصلية الأم للمتعلّم؛ حتى يفهمها بسهولة. وتُستعمَل كذلك الوسائل اللفظيّة كالشواهد والأمثلة التوضيحية.

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 247.

[2]- المعجم العربي الأساسي، باب حرف الألف، ص 64.

ويعتمد نجاح عمليّة تعليم اللّغات، وبخاصّةٍ الأجنبيّة منها، على مدى الاستجابة التي تحصل من المتعلّم؛ إذ إنّ الهدف من هذه العمليّة، ليس فقط مجرّد التّعلّم من أجل التّعلّم، وإنّما أيضًا تحقيق النّتيجة الإيجابيّة المتمثّلة في جعل المتعلِّم هو الرّابح الأكبر، وفي ذلك يقول (رشدي أحمد طعيمة): "إنّ ثمّة فرقًا في تعليم اللّغات بين مفهوميْن، يمثّل كلٌّ منهما هدفًا تتوخّاه برامج تعليم اللّغات الأجنبيّة. أوّلهما وهو ما يُطلَق عليه: كفاءة الاتّصال Communicative competence؛ ويُقصَد بها تزويد الدّارسين بالمهارات اللّغويّة المناسبة، التي تمكّنهم من الاتّصال المثمر بمتحدّثي اللّغة المُستهدَف تعليمها. وثاني هذين المفهوميْن، هو ما يُسمّى بالكفاءة اللّغويّة Linguistic competence؛ ويُقصَد بها تزويد الدّارسين بالمهارات اللّغويّة، التي تجعلهم قادرين على فهم طبيعة اللّغة، والقواعد التي تضبطها وتحكم ظواهرَها، والخصائص التي تتميّز بها مكوّناتها"[1]. ومعنى قوله هذا، أنّ عمليّة تعليم اللّغة للأجنبي عنها، أشبه ما تكون بعمليّة تلقين اللّغة للطّفل الصّغير؛ بحيث تبدأ الأسرة التي تحتضنه بتعليمه الكلمات الأساس التي يتواصل بها معها، وبعد ذلك، تنتقل أسرته إلى المفردات والتّراكيب اللّغويّة الأخرى وذلك بالتّدريج المستمرّ. وهذا الأمر نفسه ينطبق على متعلّم اللّغات، الذي يبدأ بتعلّم أساسيّاتها، ومن ثمّ، يحاول اكتساب تلك المهارات اللّغويّة شيئًا فشيئًا؛ تلك التي تمكّنه من تطبيق قواعد وضوابط تلك اللّغة، أو اللّغات التي يحبّ تعلّمها ولدرجة أنّه يمكنه أن يصبح مثل النّاطق الأصل بها، وذلك لا يتأتّى إلاّ بوجود معلّمٍ متميّز لتلك اللّغة.

ويرى الدكتور (نهاد الموسى) ضرورة وضع خطّة لطرائق تعليم اللّغة العربيّة، فهو يقول إنّه "ليس لمناهج اللّغة العربيّة منطلقاتٌ متّسقة منظّمة، فهي مواد وملاحظات متراكمة، لا ينظمها نسق واضح منسجم، وهي لا تنكشف انكشافًا ذاتيًّا يشفّ عن طبيعة متميّزة خاصّة، إنّها أشبه شيءٍ بخليط ائتلافي من مواد تاريخية وجغرافيّة واجتماعيّة وعلميّة"[2]؛ وذلك من دواعي الإسراع أيضًا إلى تبنّي مناهج التّعليم المتطوّرة، والأهمّ من ذلك كلّه هو التّنسيق الجيّد والمُحكَم؛ فاللّغة العربيّة من أثرى اللّغات الحيّة في العالم بأكمله، وتمتلك ذخيرة لا يُستهان بها، وألفاظًا يَعترف العلماء الغرب بجزالتها وجمالها ورونقها، وقدرتها

[1]– رشدي أحمد طعيمة، الأسس المعجميّة والثّقافيّة لتعليم اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها، د ط. مكة المكرّمة: 1982 وحدة البحوث والمناهج، ص 28–29.

[2]– نهاد الموسى "تعليم اللّغة العربيّة –رأيٌ في واقع الحال ورؤيةٌ في أفق المآل" الجزائر: 2009، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة –عدد خاص بموضوع: العربية الرّاهن والمأمول، ص 479.

على التّعبير عما يجيش في نفس الإنسان من أفكار وعواطف، وليس من الحقّ أن نستهين أو نهين هذه اللّغة التي قدّسها القرآن الكريم، وأن لا نعطيها حقّها من الاهتمام.

ومن أجل التّوضيح أكثر في ما يخص شكل ومضمون المعجم العربي الأحادي اللّغة، لغير النّاطقين بالعربيّة، سوف أعمد إلى بيان ذلك في النّقاط التّالية:

1- مقدمة المعجم العربي الأحادي اللّغة لغير النّاطقين بالعربيّة: إنّ مقدمة أيّ عمل هي بدايته، التي يستهلّ بها صاحبه عمله، ويحاول من خلالها تقديم العمل مبدئيًّا. وللمعجم الأحادي اللّغة لغير النّاطقين بالعربيّة مقدمةٌ أيضا، وسأشرح ذلك في ما يلي:

- **وظائف المقدمة:** إنّ مقدّمة أي عمل تطُول أو تقصر حسب عمل مصنِّف ذلك المعجم، وحسب طبيعته الشكلية والمضمونيّة. ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ المعجم الأحادي اللّغة لغير النّاطقين بالعربيّة، الذي يدعون إليه هم كمختصّين في صناعة المعاجم، يجب أن يحتوي على مقدّمة، ولا يشترط فيها أن تكون محفوفة بالتّعابير البلاغيّة والزّخرفة اللّفظيّة، والأساليب المنمّقة، بل يجب أن تكون مقدّمة وظيفيّة تُعرَض بأسلوب موجز، شامل وكامل للمعلومات الواردة فيه، دون أن يخلّ بمضمون ذلك المعجم الذي يحتاجه القارئ غير العربي، كما يجب أن يقلّص على القارئ الوقت حين استعماله؛ بحيث لا يَضيع بين الأوراق بحثًا عن المفردات التي يريدها، أو أن يغوص في تفسير الكلمة دون أن يصل إلى فهمها. ويرى (علي القاسمي) أنّ المقدّمة النّموذجيّة تتطلّب أمرين وهما:

أولا: "بما أنّ المعاجم تحتوي على رموز ومختصرات، توخيا للإيجاز والاقتصاد في حجم المعجم فإنّ وظيفة المقدّمة الأولى تكمن في تقديم قائمة متكاملة من الرّموز والمختصرات، التي كانت قد وُظّفت في المعجم، مع إرفاقها بأمثلة توضيحيّة لها، مثلا:

ج = جمع، والمثال على ذلك: كرسي: جمع كراسي؛

ث = مؤنث، والمثال على ذلك: دار.

ثانيا: يتفق الدكتور (علي القاسمي) مع جمهور اللّغويين المحدثين والمعاصرين على أن المعجم هو بمثابة فهرس للنّحو؛ وذلك يعني أنّه قائمة ملحقة بقواعد اللّغة، تجمع فيها الاستثناءات والشواذ الأساسية؛ بحيث توفر على المعجمي ذكر القاعدة في مادة من مواد المعجم، وإنما ذكر ما يشذ عن

القاعدة فقط"[1]. ومعنى ذلك أن المؤلف غير مضطر إلى وضع الرّمز الذي يوحي بالكلمة على أنّها مؤنثة مثلا، بل يكتفي بوضع القاعدة في مقدمة المعجم، فيقول: إنّ كلّ اسم ينتهي بالتّاء المربوطة هو اسم مؤنث. وأما ما شذّ عن ذلك، مثلا:

زهرة (لا نضع أمامها رمز التأنيث).

دار ث (والثاء ترمز هنا إلى التأنيث).

طلحة ر (والراء ترمز هنا إلى التذكير).

- **محتويات المقدمة:** ينبغي أن تحتوي محتويات المقدّمة في نظر الدّكتور (علي القاسمي) على المعلومات التالية:

1- "**اللغة العربية:** وذلك بإعطاء نبذة موجزة ومختصرة عن تاريخ اللّغة العربيّة، والأسرة اللّغويّة التي انحدرت منها، ومختلف العائلات التي تنتمي إليها، أو الشّجرة اللّغويّة التي تضمّها، مع إعطاء الخصائص الرئيسة لهذه اللّغة، وتاريخ تطوّرها، ولهجاتها الكبرى، والفروق بين الفصيحة والعاميّة. يقول الأستاذ (حاج هنّي محمد) حول محتويات ووظائف المقدّمة في المعجم: "إنّ لكلّ معجم مقدمة خاصّة به تهدف إلى تسجيل الخطوات التي بُني وفقها المعجم، والطريقة التي سجلت بها مادّته اللّغويّة وكذا المنهج المتّبع في شرح وتفسير الكلمات، ولكن ما يشترط فيها أن تحمل المعلومات المُعِينة على فهم مداخل المعجم، وأن يشعر المستعمِل على أنّه وسيلة عمل لأوسع جمهور"[2]؛ وذلك يعني أنّ المقدّمة عنصر أساس في المعجم؛ لأنّها ترشد القارئ فيه إلى الطّريق التي يتبعها حتى يسير فيه بأمان، وأن ينتفع منه على الوجه الأمثل.

2- النظام الصوتي: يرى الدكتور (علي القاسمي) أن النّظام الصّوتي في المعجم هو عرض للوحدات الصّوتية الأساسيّة (الفونيمات) وتوزيعها التّكاملي، وقواعد نبر الكلمات، وتنغيم الجُمل؛ ومعنى ذلك أنّه يجب شرح كلّ النّظام الصّوتي الخاص باللّغة العربيّة؛ حتى يسهل فهمه على النّاطقين باللّغات الأخرى مستعملي هذا المعجم.

[1] – علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 248.

[2] –حاج هنّي محمد "المعاجم ومكانتها في التخطيط اللغوي –معاجم الطلاب أنموذجا" مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر: 2013، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 18، ص 62.

3- النظام الصرفي: وذلك بشرح وعرض الأوزان الصّرفية الخاصّة باللّغة العربيّة، مثل أوزان الفعل الثّلاثي، والمجرَّد والمزيد بحرفين أو بثلاثة أحرف، والرّباعي المزيد، وما يلحق كل ذلك من أوزان. كما لا يغفل المعجم عن ذكر أسباب ووسائل التّوليد في العربيّة، مثل الاشتقاقين الأصغر والأكبر، بالإضافة إلى النّحت والتّعريب، والتّرجمة، وغير ذلك من الوسائل.

4- النظام النحوي: ويكون ذلك بشرح كيفية تكوين الجملة العربيّة، وكيفية تركيبها اللّغوي والنّحوي وطريقة صياغتها أسلوبيًّا، وبيان موقع الفعل والفاعل والمفعول به، والظرف، وسائر مكوّنات الجملة العربيّة. ومعنى ذلك أنّه إذا كانت الجملة العربيّة تبتدئ دائما بالفعل أو الفاعل، فإنّ الجملة الفعليّة للُغة الماندنجا (موجودة في غرب إفريقيا) تبدأ بالمفعول به ثم الفعل ثم الفاعل. وبينما تبتدئ الجملة الاسميّة العربيّة بالمبتدأ (الأسد في الغابة) تتقدم شبه جملة الجار والمجرور، إذا كان المبتدأ نكرة، مثل: (في الغابة أسد) وهكذا.

5- **النظام الكتابي:** لكلّ لغة نظامها الكتابي الخاص بها، فبينما تمتاز اللّغة الصّينيّة بنظام كتابي غاية في التّعقيد، بحكم أن اللّغة الصّينية عبارة عن رموز، فإنّ اللّغة العربيّة تتميّز بنظام كتابي رائع الجمال، فهي ذات خطّ عربي متنوّع الأصناف، ومفهوم.

6- **الرّموز والاختصارات المستعملة في المعجم:** يجب أن يحتوي المعجم على مختلف المختصرات اللّغويّة والرّموز الموظّفة فيه، وذلك في قائمة خاصّة، والمثال على ذلك:

ج = جمع

ث = مؤنث

ر = مذكر"[1].

وإنّ كلّ هذه الخصائص والمميّزات يجب أن تتوفّر كلّها في هذا النّوع من المعاجم؛ لأنّها أساسه وهي بعد من خصائص اللّغة، التي يعين القارئ على التّعلّم بأبسط طريقة ممكنة.

2- مداخل المعجم: يقصد الدكتور (علي القاسمي) بالمداخل المعجميّة رؤوس مواد المعجم، أو بشكل عام، الألفاظ التي تطبع عادة بلون مختلف، أو توضع بين أقواس، ثم تشرح وتعطى مختلف المعلومات عنها؛ فالألفاظ هنا هي المداخل، أما الشروح المرفقة بها هي المواد. و"يعد المدخل البنية

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 249-250.

الكبرى للمعجم، والطريق الأساس للْوُلوج إلى المادة الشارحة"[1]؛ ولبيان هذه القضية، سوف أعمد إلى شرحها في ما يلي:

- **عدد المداخل:** يرى (علي القاسمي) أنه لا يوجد عدد محدّد يجب الالتزام به في ما يخصّ عدد المداخل، وبالتّالي فإنّ حجم المعجم يتحدّد حسب الأغراض التي يرمي إليها، ونوعيّة القرّاء الذين صنِّف من أجلهم، مثال: إذا كنا بصدد تصنيف معجم للقرّاء المبتدئين في تعلّم اللّغة العربيّة، فيجب أن يكون عدد المداخل مثلا في حدود الألف (1000). أما إذا أردنا تصنيف معجم للمختصّين في اللّغة العربيّة، وللمتقدّمين في مراحل تعلّمها، فيجب أن تكون عدد المداخل في حدود الثلاثين ألف (30000) مدخل.

وفي هذا الإطار دائمًا، يرى الدكتور (علي القاسمي) أن حجم المعجم لا يتحدّد في عدد مداخله فحسب، وإنّما في عدد المعاني المتنوّعة التي يوردها ويعرضها بين دفتيْه، وضمن كلّ مدخل فيه وكمية هذه المعلومات اللّغويّة والحضاريّة، التي يسعى المعجم إلى تزويد القارئ بها.

- **اختيار المداخل:** يرى الدكتور (علي القاسمي) بالاستقراء الذي أجراه نظريًّا في المعاجم العربيّة الأحاديّة اللّغة، أنّ أغلبها لم تعتمد البحث العلمي والميداني أسلوبا ومنهجا لها، وإنّما اعتمدت في عرضها على المعاجم العربيّة القديمة، مثل معجم (العين للخليل بن أحمد الفراهيدي) وكذا معجم (الصحاح للجوهري) وكذا معجم (لسان العرب لابن منظور) و(القاموس المحيط للفيروز أبادي) وغيرها من المعاجم.

وهنا يعتقد (علي القاسمي) أنّه بالرغم من أن هذه المعاجم العربيّة قد انتهج فيها أصحابها أسلوب البحث والتّحري، والعمل الميداني، والخروج إلى البادية ومعاشرة أهلها، واعتماد المشافهة والرّواية في تصنيفها، إلاّ أنّ عربيّة ذلك الزمان غير عربية زماننا؛ لأنهّا قد خضعت لقوانين التطوّر، وبالتّالي وجب البحث في العربية المعاصرة؛ من أجل تصنيف معجم فيها ومنها. وفي هذا الشّأن يقول الدكتور (أحمد المتوكّل): "إن للمتكلم قدرة معجميّة تكمن في قواعد منتجة تزامنيا، تمكّنه من تكوين مفردات

[1]– خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ط 1. منشورات ما بعد الحداثة، المغرب: 2006، ص 125.

جديدة لم ينتجها ولم يسمعها من قبل، انطلاقا من مفردات تعلَّمها تعلُّما"[1]؛ ما يعني أنّ اللّغة غير جامدة، وبإمكان المتكلّم توليد مداخل جديدة، عن طريق الاشتقاق مثلا.

وبما أنّ مداخل المعجم الجيّد تقوم على البحث والدّراسة وشيوع المفردات، فإنّ المعاجم المختصّة لغير النّاطقين بالعربيّة قد تضيف أساسا آخر لاختيارها –حسب علي القاسمي– وهو الغرض الخاص الذي وضعت من أجله؛ بمعنى أنّ المعجم الذي يرافق الكتاب المدرسي للّغة العربيّة، قد تتحدّد مفرداته وتقتصر فقط، على ما جاء في مضمون ذلك الكتاب المدرسي، أو السّلسلة الخاصّة بالبرنامج الدّراسي لذلك المستوى من التّعليم في اللّغة العربيّة، وكذلك حال أي معجم آخر يوجَّه أو يُصنَّف من أجل فئة معيّنة من فئات المجتمع. وبالنسبة للمعجم العام، فيرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه لا بدّ أن يشتمل على قديم العربية وحديثها، وعلى آدابها وعلومها، وكلّ ما يتعلّق بها، ويجب أن يخدم ذلك كل الأغراض والاحتياجات اللاّزمة.

- **أنواع المداخل:** إنّ عادة المعاجم العربية أنّها تتضمّن نوعا واحدا من المداخل، وهي المفردات أو الكلمات، ولكنّ علم اللّغة الحديث، يدعو إلى تضمين ثلاثة أنواع أخرى من المداخل في المعجم، وهي[2]:

1- **الوحدات الصرفية أو المورفيمات:** وهنا المورفيمات المنفصلة، مثل: **كراس، هي،** أو مورفيمات متصّلة، مثل: الضّمير المتّصل في كلمة: كتابه. وهنا يرى (علي القاسمي) أنّه يجب إفراد باب خاص بالهاء؛ بحيث يتم شرح مختلف التّغييرات الصّوتية والنّحويّة والكتابيّة التي تطرأ على هذا المورفيم، نتيجة اتّصاله بغيره من المورفيمات، ذات المواقع النّحويّة المختلفة في الجملة. ومن ثمّ يتمّ إيراد معانيها المتعلقة بها، والأمثلة التوضيحية بشأنها؛

2- **المفردات:** وتتمثل المفردات في اللّغة في الأسماء والأفعال، والأفعال أنواع؛ فهناك المجرّدة والمزيدة، ونعطي مثالا على هذا: الجذر **كَتَبَ:** نعطي معناه، والأفعال المشتقّة منه دون شرح هذه المشتقات؛ ابتغاء أن يفكر القارئ فيها بنفسه، ويكتشفها بواسطة استخدام مخيّلته. ولكن في المعجم المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، فإنّه لا مناص من ذكر معانيها واحدا واحدا، مع ضرورة أن يشتمل

[1]– أحمد المتوكل، قضايا معجمية – المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ط 1. الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط: 1988، ص 6.

[2]– ينظر: علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى".

على المفردات العربيّة المعاصرة، كالألفاظ المولّدة والمعرّبة والدّخيلة، إلى جانب المفردات العربيّة القديمة والمأثورة عن العرب الأقحاح؛

3- **التّعبيرات الاصطلاحيّة:** إنّ التعبيرات الاصطلاحية يختلف معناها عن التّعبير بالمفردات والمعاني المكوّنة لها، إذ لا يكفي شرح كل مفردة من ذلك التعبير على حدة ليفهمها القارئ، بل يجب شرحه شرحا متكاملا، مثال: تفاحة آدم: لا يكفي شرح معنى كلمة تفاحة، ومعنى كلمة آدم على حدة.

-**ترتيب المداخل:** نعني بترتيب المداخل كيفيّة وضعها الواحد تلو الآخر داخل المعجم، وهناك أنواع من الترتيب، يمكن اتّباعها في المعجم، وهي:

1- **التّرتيب العشوائي:** أي وضع مداخل المعجم دون اتّباع نسق أو نظام معيّن، ويمكن أن نتّبع هذا النّوع من الترتيب، إذا استحال إيجاد الألفاظ المطلوبة في المعجم؛

2- **التّرتيب المعنوي:** هو الترتيب بحسب الموضوعات؛ حيث ترتب المفردات بحسب الموضوعات التي تندرج ضمنها، وإنّ هذا النوع من التّرتيب مفيد، ولكنّ (علي القاسمي) لا يرى أهميةً في اتّباع هذا النّوع من الترتيب؛ لأنه يتطلب تقسيما مسبقا للكون والكائنات، لم يتوصّل العلماء إلى اتّفاق بشأنه بعد؛

3- **الترتيب الجذري:** وذلك بترتيب الكلمة تحت الجذر الذي تشتق منه، مثال: ذهب، ذاهب ذهاب مذهب، إلخ. **وتدرج الكلمة تحت جذر:** (ذ هـ ب) وترتَّب هذه الجذور في المعجم ترتيبا ألفبائيا. ويرى (علي القاسمي) أنّ لهذا التّرتيب قيمة هامة للقارئ؛ لأنه يبرز العلاقة بين الكلمات المنتمية إلى الأسرة اللّفظيّة الواحدة، وبالتّالي يسهّل عملية التعلّم، هذا من جهة. ولكنه يرى من جهة أخرى أن للتّرتيب الجذري عيْبا واحدا، عندما نتبعه في المعجم العربي المخصّص لغير النّاطقين باللّغة العربيّة إذ إنّ المتعلمّ غير العربي كثيرا ما يعجز عن التّخمين في جذر الكلمة التي يرمي الوصول إليها، والتي يبحث عنها في المعجم؛ لأنه على غير دراية بأسُس اللّغة العربيّة، وغير عارف بقوانينها.

4- **الترتيب الألفبائي:** بحيث يسمح هذا النّوع من التّرتيب بوضع الكلمات في المعجم وفق النّظام الألفبائي، بغض النّظر عن جذرها وأصلها، ابتداءً من الحرف الأوّل في اللّغة، إلى آخر حرف فيها. إلاّ أنّ هذا النّوع من التّرتيب يشتّت الأسرة اللّفظية حسب الدكتور (علي القاسمي)، فكلمة **كتاب** لا توضع بالقرب من كلمة **كتَب** و**كاتِب**، وفي ذلك خسارة لا تعوّض.

ترتيب جديد مقترح: يقدم الدكتور (علي القاسمي) ترتيبا آخر جديدًا، من أنواع ترتيب مداخل المعجم، والذي يدعو إلى تبنّيه في المعجم العربي لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، وبخاصة لغير المتقدّمين في تعلّمها، وغير المختصّين منهم، وهذا التّرتيب يجمع بين كلّ المحاسن التي في التّرتيبيْن الجذري والألفبائي، وبعيد عن عيوبهما، ولتحقيق ذلك، يمكن انتهاج أحد الأسلوبين:

أولا: "ترتب كافة المداخل ألفبائيا، وأمام كلّ مدخل يوضع بين قوسين الجذر الذي اشتقت منه كلمة المدخل، وهذا الجذر بمثابة تذكير للقارئ، وإحالة يواصل متابعتها من أراد؛

ثانيا: ترتّب كلّ مواد المعجم حسب أصول التّرتيب الجذري، ثم يوضع كشّاف في أوّل المعجم ترتب فيه كافة الألفاظ ألفبائيا، ويوضع أمام كلّ لفظ الجذر، أو رقم الصّفحة التي يرِد فيها مع معناه، وكذا المعلومات الأخرى المتعلقة به. وإنّ اختيار إحدى هاتين الوسيلتين، يعتمد إلى حدّ كبير على حجم المعجم وأغراضه، ومستوى جمهور القرّاء الذي صنِّف من أجلهم.

2/ المعلومات الأساسية في المعجم: إنّ الغرض المنشود في أيّ معجم هو تقديم المعلومات التي يبحث عنها القارئ بشغف، لتساعده على الفهم وتعلّم اللّغة التي يريدها، إلاّ أنّ الحقيقة القائمة هي أنّ المعلومات الكتابيّة أقل بكثير من المعلومات الشّفهيّة، لقلّة مدوّنيها وجامعيها ودارسيها، وكذا لصعوبة احتواء اللّغة لها، واستحالة التّعبير عنها بالألفاظ أحيانا كثيرة، ولذلك يرى الدكتور (علي القاسمي) إمكانية تصنيف معجمين اثنين، واحد للاستيعاب وآخر للتّعبير. ولكنّنا سوف نعمد إلى عرض المعلومات اللاّزمة للمعجم الجيّد، المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، وذلك في ما يلي:

- **المعلومات الصّوتيّة:** نجد من بين المعلومات التي يقدّمها المعجم، المعلومات الصّوتيّة، و"إنّ اللّغات العالميّة مهما كانت، تختلف في سماتها وبساطتها واتّساقها وتهجئتها. وإنّ التهجئة الجيّدة في نظر (علي القاسمي) هي التي تستخدم أقلّ عدد ممكن من الرّموز الكتابية، تمثّل جميع الوحدات الصّوتيّة الرئيسة في اللّغة؛ بحيث يمثّل كلّ رمز صوتًا متميّزا واحدًا، ولا يمثل الصّوت الواحد بأكثر من رمز كتابيّ واحد بمعنى أن التهجئة الجيّدة هي المطابقة بين الحرف المكتوب والصّوت المنطوق. وبالتّالي يجب إعادة تهجئة المداخل صوتيًّا في المعجم، إذا لم يتمّ ذلك فيه، لأنّ ذلك يساعد القارئ على نطق الألفاظ بصورة صحيحة، مثال: الكلمة الفرنسية coffre تعاد تهجئتها صوتيًّا بالكلمة kofr، وهذا التّباين قد يقود القارئ

إلى الخطأ"[1]. وأمّا التهجية العربيّة، فيرى (علي القاسمي) أن مقوّمات الكمال والاتّساق والبساطة قد تجمّعت لها إذا ما أضيفت الحركات إليها. وبالنّسبة للمعجم العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى فلا نحتاج فيه إلى إعادة تهجئة مداخله، وإنّما نكتفي فقط بإدخال الشكل إليها، وذلك في جميع مداخل المعجم وموادّه، ويشار إلى المقطع المنبور حسب (علي القاسمي) في كلمة المدخل بوضع خطٍّ تحته مثلا: ويشاطرنا الرّأي لغويّون آخرون، منهم على سبيل المثال مالكيل"[2].ولذلك ينبغي أن يساعد المعجم مستعمله على نطق الكلمة نطقا صحيحا، وذلك بضبط كل كلمة بالشكل الكامل، بما في ذلك الشَّدَّة والتّنوين وعدمه، مثل: (محامٍ، المحامي – صديق، أصدقاء)؛

- **المعلومات الصرفية:** يرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّه ينبغي أن يتوفّر المعجم العربي المخصَّص للنّاطقين بغير اللّغة العربيّة، على المعلومات الصّرفية المفيدة، والتي يحتاجها القارئ، كي يفهم كلمة المدخل، ويستخدمها الاستخدام الصّحيح، والأمثلة على هذه المعلومات الصّرفية ما يلي:
- "جذر الكلمة أو أصلها.
- يجب تبيان في حالة ما إذا كانت الكلمة فعلا، إن كان لازما أم متعدّيا، والحركة الوسطى المشتقّة من الفعل المضارع، وهي سماعيّة وليست قياسيّة، ويجب النّص عليها كما يلي:

  نصر، ينصر.

  ضرَب، يضْرِب.

  فتَحَ، يفْتَح، ... إلخ.
- إذا كانت الكلمة اسما ينبغي أن يبين المعجم جنس الكلمة من حيث التذكير والتأنيث، إن لم تكن حسب القاعدة التي ذكرت في مقدمة المعجم، كما يجب أن يعطى جمعها إذا كان من جموع التّكسير وهكذا.
- إذا كانت الكلمة نعتًا، فينبغي ذكر صيغة المقارنة، إن لم تكن قياسيّة، والمؤنّث منها.
- ينبغي أن يقدّم المعجم معلومات وافية عن السلوك النّحوي والصّرفي لكلمة المدخل، فإذا كانت هذه الكلمة فعلا ثلاثيا مثلا، نص على ضبط عِينِه في الماضي والمضارع، ونصّ على نوع الفعل من

[1]– علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 255.

[2]– المرجع نفسه، ص 256.

حيث اللّزوم والتّعدي بنفسه، أو بحرف الجرّ، والنّص على السّمات الدّلاليّة للمفعول (عاقل، غير عاقل...). وإذا كانت الكلمة اسما مفردا مثلا، ذكر ما يجمع عليه من جموع التكسير"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ المعلومات الصّرفيّة تعطي للقارئ التّصريفات المختلفة للكلمة، وهي هامّة إلى جانب المعلومات النّحويّة.

- **المعلومات النّحوية:** إنّ إعراب الكلمة في الجملة العربية يتغيّر وفقا لموقعها، وعلاقتها بما سبقها أو لحقها من الكلمات. وإنّ التّقديم والتّأخير في الجملة كفيل ببيان الموقع الإعرابي لكلّ كلمة في اللّغة العربية. ولا يكفي أن تحدد أقسام الكلام بالاسم والفعل والحرف، كما هو معمول به في كتب النحو التّقليدي، وإنّما ينبغي أن نتّبع تقسيما أكثر تفصيلا ووضوحا، يساعد مستعمل المعجم على فهم النص الذي يعالجه فهمًا أكبر وأدقّ، وعلى التّعبير بصورة أفضل وأحكم.

ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه على المعجم العربي المخصّص لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، أن يُعِين قُرّاءَه على تكوين جملة عربيّة مفيدة وصحيحة نحويًّا، وذات صياغة مقبولة، كلّما أرادوا التّعبير بها مثال: كلمة: **أخ** في العربية: لا يكفي التّنويه بمعناها المعجمي أو اللّغوي، وإنما يجب إرفاقها بمختلف مواقعها الإعرابيّة عن طريق التّقرير والتّمثيل، ويتأتّى ذلك بإدخالها في تراكيب لغويّة مختلفة ابتغاء توضيح هذه الحالات الإعرابيّة التي يمكن أن تقع فيها هذه الكلمة، ويتقنها القارئ؛ فالفاعل ليس كالمفعول به، ولا كالمبنيّ للمجهول.

- **المعلومات الدلالية:** ونجد أيضًا إلى جانب المعلومات النّحويّة والصّوتيّة، المعلومات الدّلاليّة، التي هي من صلب المعجم، و"إنّ الدّلالة هي قرينة ورفيقة المعجميّة، ولا يمكن أن نتخيّل المعجميّة دون الاستعانة بعلم الدّلالة، وأن تقطع هذه الأخيرةُ الصّلة بها؛ لأنّها تحلّل المعنى المعجمي وتشرحه"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ علم الدّلالة يقدّم دراسات مفيدة للمعجم، والذي يستعين بها في بناء معاني المداخل.

وينبغي أن لا يكتفي المعجم الحديث بتعيين دلالة الكلمة، وتحديد معناها بواسطة تعريفها فقط، وإنّما "ينبغي كذلك أن تتوفّر الزّيادة في الإيضاح، فيشير إلى مرادفات الكلمة ومضاداتها، وأن يربطها بغيرها

[1]– علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 256.

[2]– Roland Eluerd, La lexicologie, 1er éd. Paris : 2000.imprimerie des presses universitaires de France, p 30.

من الكلمات، التي تختلف عنها مادةً ومدخلاً، وتتفق معها في الحقل الدلالي"[1]، مثل: ديك، دجاجة، ثور بقرة...).

وإنّه لا مندوحة من أن يتّسم المعجم العربي الحديث، الهادفِ خدمةَ النّاطقين بغير اللّغة العربيّة كلّ معاني الكلمة، الأساس والفرعيّة؛ بمعنى أنّ المفردة الواحدة لا تعيش لوحدها، وإنّما تحيط بها سياقات متعدّدة، وألفاظ من المشترك اللّفظي والمرادف والتّضاد.

- **إيصال المعنى للقارئ:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أن إيصال المعنى للقارئ بدقّة لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، في المعجم الأحادي اللّغة، أصعب من إيصاله لهم في المعجم الثنائي اللّغة. "ففي الأوّل نستخدم المرادف والتّعريف في إيصال معنى المدخل، أما الثّاني، فنستخدم المقابل التّرجمي أو التفسيري بلغة القارئ. ويرى أنّ المرادف أصعب في إيجاده بالمقارنة مع المقابل، وذلك لسببين:

أولهما: أنّ المرادف في اللّغة ذاتها أصعب وأندر في لغة أخرى؛

وثانيهما: أنّ المرادف المطلق نادر الوجود حقًّا؛ إذ إنّ لكلّ كلمة معناها الهامشي بالإضافة إلى معناها المركزي"[2]؛ معنى ذلك أن المعنى المركزي هو المعنى الأساس واللّصيق حتمًا بالكلمة، وأمّا المعنى الهامشي، فهو المعنى الثّانوي القريب من الكلمة، والذي يمكن للقارئ العودة إليه في حالة استحالة وجود المعنى المركزي، والمثال على ذلك، أنّ كلمتي: الأخ والشّقيق ليستا مترادفتين في اللّغة العربيّة وكذلك الحال بالنسبة للعاهل والملك والإمبراطور.

إنّ الصّعوبة إذًا تكمن في تعدّد المعاني للكلمة الواحدة، والتي يجب أن يدركها القارئ قبل الوصول إلى التّعريف، وفي هذا الصدد يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ لكل تعريف ثلاثة معانٍ وهي:

- **المعنى المعجمي:** وهو معاني المفردات أو الكلمات التي يصاغ بها التّعريف. "وتتّصل دراسة المعنى المعجمي lexical meaning، بثلاثة فروعٍ انبثقت من علم اللّغة الحديث، وهي:

[1]– علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 256.

[2]– المرجع نفسه، ص 258.

علم الدّلالة ← Sémantique

علم المفردات ← Vocabulaire

علم المعاجم ← Lexicologie"[1].

ومعنى ذلك أنّنا إذا ألقينا نظرة على علم الدلالة، ألفيْناه العلمَ الذي يدرس المعنى المعجمي المتعلّق بالكلام، سواء كان هذا المعنى موجودًا على مستوى المفردات أم على مستوى الجُمَل. أمّا علم المفردات فهو العلم الذي يعنى بدراسة المفردات على حِدَة.

- **المعنى التركيبي:** يمكن للقارئ أن يفهم معاني المفردات لو أنّها كانت مستقلّة، إلاّ أنّ اندماجها في تراكيب مختلفة، وفي صياغات أسلوبيّة أخرى، قد يعطيها مفاهيم متباينة لا يتوصّل إليها القارئ بسهولة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح التّركيب: composition؛ نعني به "عمليّة تشكُّل وحدة دلاليّة، انطلاقًا من عناصر معجميّة، قابلةٍ لأنْ تتمتّع بحدّ ذاتها باستقلاليّة في إطار اللّغة. وبهذه الصّفة يوضَع التّركيب عادةً في مقابل الاشتقاق، الذي يشكّل الوحدات المعجميّة الجديدة، غارفًا من معين مخزون العناصر التي يتعذّر استخدامها استخدامًا مستقلاً، وعليه نضع الكلمات المركّبة من مثل: مُجْتَمِهْنِيّ؛ أي مجتمع مهني في مقابل الاشتقاقات، مثل: مَعلَمَة؛ أي مكان أو شيء مشهور، وأَنْسَنة من الإنسان. والتركيب نوعان وهما:

- **تركيب مونيمي: synthème:** إنّه تركيب يتألّف من مونيميْن monèmes، أو أكثر ويمكن تحليله إلى وحدتَيْ معنى على الأقلّ؛
- **تركيب نحوي: grammème:** إنّه نقيض المورفيم المعجمي، الذي يُعرَف باسم: Lexème أي الوحدة المعجميّة الصّغرى. وتكون المورفيمات النّحويّة، إمّا متّصلةً، كما في المثالين التّاليين: لااستقرار، وبيْحكومي. أو منفصلةً، وتضمّ حروف الجر وأدوات التّعريف، فضلاً عن بعض الظّروف"[2].

[1]- حلمي خليل، الكلمة –دراسة لغويّة معجميّة، ص 99. (بتصرف).

[2]- هنري بيجوان وَفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ص 380.

ومعنى ذلك أنّ التّركيب عبارة عن تجمّع وتتابع مقاطع أو أجزاء الجملة، واتّحادُها يشكّل التّركيب، الذي يعطي المعنى لتلك الجملة، وإنّ المفردة المستقلّة أو الحرف المنفرد لا يعطيان أيّ مفهوم مفيد للقارئ.

- **المعنى الكلي للتّعريف:** يمكن للقارئ أن يفهم المعنى المعجمي للكلمة، أو أن يفهم المعنى التّركيبي لها، ولكنّه مع ذلك لا يتوصّل إلى فهم المعنى الإجمالي للكلمة أو التّركيب، ويصعب عليه استيعابه. إلاّ أنّه وبالرّغم من كلّ هذه العراقيل التي قد تعترض القارئ، إلا أنّه يجب وضع كل السّبُل الكفيلة في المعجم العربي، الأحادي اللّغة لغير النّاطقين بالعربيّة، من شرح وإيضاح وتعريف ومرادف ابتغاء إيصال المعنى للقارئ؛ ولذلك يقترح الدكتور (علي القاسمي) أن يقتصر هذا المعجم على اختيار اللّغة السّلسة، والتّراكيب المُيسَّرة، والشّروح السّهلة والشّائعة في الأذهان. وأمّا المعجم العربي الأحادي اللّغة، والمخصّص للمبتدئين في تعلُّم اللّغة العربيّة، فقد يُضطَرّ فيه إلى استخدام الصّور والرّسوم الموضِّحة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

- **المعلومات الكتابيّة:** والمقصود بها كيفيّة كتابة الكلمات العربيّة، وطريقة تقديمها في المعجم العربي الأحادي اللّغة، للنّاطقين باللّغات الأخرى، وإن ذلك تفرضه مسألتان:

- **الأولى:** "ينص المعجم على الصّور الكتابيّة للكلمة إن وُجدت، مثل:

الرحمن = الرحمان، هذا = هاذا.

ومن الضّروري أن تظهر هاتان الصّورتان في المعجم؛ حتى يساعد ذلك القارئَ على الفهم.

- **الثانية:** إنّ الكلمة في العربية تتغيّر كتابتها عند اتّصالها بغيرها، فحرف الجر (إلى) و(على) تتغيّر تهجئتُهما، فتقلب الألف المقصورة إلى ياء عند اتّصالها بضمير الغائب، فيكتبان: عليه وإليه"[1]. والمثال هنا: ذهب إلى الطفل: ذهب إليه، جلس على السّرير: جلس عليه. وبحكْم أنّ النّاطقين باللّغات الأخرى لا يعرفون كثيرًا من خبايا اللّغة العربيّة، فوجب تعريفهم إيّاها بواسطة المعجم المخصّص لهم وبالتالي؛ يجب أن توضح كلّ هذه المسائل في المعجم العربي المخصّص للناطقين بغير اللّغة العربية.

- **المعلومات الحضارية:** ويُقصَد بالمعلومات الحضاريّة هاهنا كلّ المعلومات المتعلّقة بأسماء الأعلام المشهورة، في الحضارة العربيّة والإسلاميّة، من أشخاص وأماكن وأعمال أدبية وغير أدبيّة.

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 259.

ولكن في هذا المضمار، يرى بعض المشتغلين في فنّ صناعة المعاجم، أنّه ليس من داعٍ لوضع المعلومات الحضاريّة في المعجم؛ إذ إنّه يقتصر فقط على وضع المعلومات اللّغويّة لا غير، وبالنّتيجة إنّ المكان المناسب لمثل هذه المعلومات هو الموسوعات، والمعاجم الموسوعية. إلا أنّ الدكتور (علي القاسمي) يرى أيضا في هذا الشأن، ضرورة وضع المعلومات الموسوعيّة في المعجم العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، وذلك للأسباب التالية:

1- "إنّ الخطّ العربي لا يفرّق بين أسماء الأعلام وغيرها من حيث الكتابة، كما هي الحال في كثير من اللّغات التي تكتب بالخط اللاّتيني؛ حيث تبدأ أسماء الأعلام بخط كبير، يميّزها عن غيرها من الأسماء؛ ولهذا فإنّه يصعب على متعلِّم اللّغة العربيّة من غير النّاطقين بها، التّمييز بين أسماء الأعلام عن غيرها من الأسماء، ويبحث عنها ولا يجدها في المعجم؛ فأنّى له أن يعرف أنّ "الفرات" هو اسم نهر يوجد في العراق؟

2- حتى لو أدرك القارئ أنّ (الجاحظ) اسم علم، وأراد معرفة شيء عنه؛ فإنه سيضطر إلى استعمال كتاب آخر غير معجمه الذي أمامه"[1]. وبالتالي، فإنّ تضمين المعجم العربي بالمعلومات الحضاريّة من شأنه أن يعود بالفائدة على القارئ، الذي سيجد نفسه مهووسا بذلك المعجم، الذي بين يديْه، غير مضطرّ إلى البحث عن آخر من أجل قضاء حاجته العلميّة.

- **المعلومات الخاصّة بالاستعمال والأسلوب:** ينبغي أن يزوّد المعجم العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، مستعمليه بالمعلومات الخاصّة باستعمال الكلمات؛ فإذا كانت الكلمة قديمة، ولم تعُدْ مستعمَلة في اللّغة المعاصرة، أو كان استعمالها مستهجنا أو محظورا، وجبت الإشارة إلى ذلك؛ لئلاّ يأخذ القارئ باستعمالها في أحاديثه، فيقع في خطأ بسبب النّقص في المعلومات الواجب توفّرها في ذلك المعجم.

ولهذا تنبغي الإشارة في كلّ مدخلٍ من مداخل المعجم إلى مرتبة الاستعمال والأسلوب، مثل: (قديم دارج، رسمي، محظور، نادر، شائع، أدبي، شعري، مجازي، خاص بالأطفال، ...)؛

- **المعلومات الموسوعيّة:** بالرُّغم من أنّ المعجم اللّغوي يختلف عن الموسوعة من حيث خلوُّه من المعلومات الموسوعيّة، فإنّ المعجم العربي المخصَّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، لابدّ أن يشتمل على المعلومات الموسوعيّة؛ بحيث تتضمّن مداخله ملامح الحضارة العربيّة والإسلاميّة وعناصرَها، وما يتّصل

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 259- 260.

بها من أسماء الأعلام، والأماكن، والأحداث، والتّقاليد، والمعتقدات، والتنظيمات الحكوميّة والمؤسسات العلميّة، وعناوين الأعمال الأدبيّة والفكريّة الكبرى"[1]؛ وذلك ليس إلاّ من باب اصطياد عصفورين بحجر واحد؛ بحيث يتمّ تعليم اللّغة العربيّة للأجانب، وأيضًا يتمّ تعريفهم بمعالم الحضارة العربيّة، وما تشتهر به.

3/ الوسائل المعِينة في المعجم: هناك وسائل عديدة تُستخدم في المعجم؛ من أجل توصيل مختلف المعلومات الحضاريّة، واللّغويّة، والدّلالية، والصّوتيّة، والنّحويّة للقارئ له، وتتّخذ هذه الوسائل في نظر الدكتور (علي القاسمي) وسائل كثيرة؛ فمنها الوسائل السّمعيّة، والوسائل البصريّة، والوسائل اللّفظيّة، ذلك لأنّ المعجم العربي الذي يقدم المعلومات التي بين دفتيه، يقوم بمهمّة إيصال معلومات إلى جمهور غير الجمهور العربي؛ حيث لا يفقه منها أي شيء في الوهلة الأولى. وسأحاول في هذا الموجز شرح هذه الوسائل الثلاث، في ما يلي:

- **الوسائل السّمعية أو التّسجيلات الصّوتية:** إنّ المعجم حسب (علي القاسمي) يقدّم المعلومات الصّوتية التي تسهم في التّلفظ والنّطق الصّحيحيْن للكلمات، من طرف القارئ له، وفهم طريقة نبْر الكلمات وتنغيم الجملة في العربيّة، ومختلف التّغييرات التي تطرأ عليها في التراكيب والصّيغ المختلفة. وقال إنّ السبيل إلى ذلك هو إعادة التهجئة الصّوتية بشكل صحيح، مع العلم أنّه قد قال أيضا إنّ هذه التهجئة غير ضرورية في العربيّة، إذَا ما أضفنا الشّكل الصّحيح للكلمات، وأبرزنا المقاطع التي يقع عليها النّبر. وذلك لا يعني أنّ القارئ غير العربي، أو الأجنبي النّاطق باللّغات الأخرى، سيتوصل إلى النّطق الصّحيح للمفردات. وبالتّالي؛ فإنّ أحسن وأنجع وسيلة لضمان ذلك هي التّسجيلات الصّوتية التي تُوصِل المستمِع للّغة العربية الصوت والنّطق الصّحيحين، كما ينطقها أهلها السّليقيّين.

ويقول (إبراهيم أنيس) مؤكّدًا دور الإصغاء في عمليّة تعلّم اللّغة: "وللاتّصال اللّغوي وجهان، أو ناحيتان هما: الكلام والإصغاء. وليس يقلّ الإصغاءُ أهمّيّةً عن الكلام في أيِّ مجتمعٍ عام؛ فاللّبيبُ الحاذقُ حين يكون في موقف المعارضة، يُدرك تمام الإدراك، قدْرَ الحِكمة المأثورة التي تقول: استمِعْ جيّدًا إلى خصمِك! فالإصغاء الجيّد مثل الكلام الجيّد، وربّما يكون أشقَّ وأصعب؛ ذلك لأنّ حُسْنَ الإصغاء يتطلّبُ تركيزًا في كلِّ المواهب الذّهنيّة"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ العلاقة اللّغويّة الرّابطة بين متكلّميْن أو أكثر هي

[1]- علي القاسمي "ترتيب مداخل المعجم العربي" اللسان العربي الرّباط: 1983، العدد 20، ص 115.

[2]- إبراهيم أنيس، اللّغة بين القوميّة والعالميّة، د ط. مصر: 1970، دار المعارف، ص 38.

علاقة تخاطُب بين المرسِل والمرسَل إليه، فواحد يتحدّث والآخر يستمع، وهكذا تُتَبادَل الأدوار بين كلّ الأطراف بحسب عددها. وقد أعطى (إبراهيم أنيس) أهمّيّة كبيرة للإصغاء، إلى جانب الكلام؛ لأنّ فنّ الإصغاء للآخر لا يتقنه إلاّ الذّكي الذي يفكّر في ما سيفعل أو يقول، بعد أن يُنهي المتحدّثُ كلامه، فإنْ فهم ما قال، عرف ما سيقول هو وكيف سيردُّ الجواب. وقد أشار إلى أنّ الاستماع بصفةٍ عامّة أصعب بكثيرٍ من الكلام؛ لأنّ الاستماع يستلزم بالضّرورة توظيف العقل أو الذّهن، أو بعض الذّكاء والحنكة وبالتّالي التّمييز والتّفكير في كل ما من شأنه توظيفه في عمليّة التّخاطب.

وإذْ نحن نسوق قول (إبراهيم أنيس) في ما يخص فنّيْ الكلام والإصغاء، فذلك للتّأكيد على الدّور الذي يلعبه حسن الاستماع إلى المتحدث باللّغة العربيّة في الأشرطة السّمعية، في عمليّة التعلّم بالنّسبة للنّاطقين باللّغات الأخرى. **ويقترح** الدّكتور (علي القاسمي) في هذا المضمار طريقتين للاستفادة من التّسجيلات الصّوتية في المعجم، وهما:

الطريقة الأولى: "تسجيل شريط كاسيت يحتوي على كافة مداخل المعجم، والشّواهد أو الأمثلة التّوضيحية لكلّ مدخل، وتكون مسجَّلة باللّغة العربية، ومنطوقة النّطق الصّحيح، ويوضع أمام كل مدخل في المعجم رقم يشير إلى شريط الكاسيت، والوجه المطلوب منه، إذا كانت الأشرطة المرافقة للمعجم تزيد عن شريط واحد، ورقم آخر يشير إلى موضع مادة ذلك المدخل على الشّريط، وهذا الرّقم الآخر يساعد في الوصول إلى المادّة المطلوبة، بتحصيل ذلك الرقم على عداد المسجل.

ولعل هناك من يعترض على هذا الاقتراح، فيقول بأن لف الشريط إلى الأمام، وإلى الوراء، بحثا عن المادة المطلوبة على الشّريط، سيؤدي إلى ضياع وقت القارئ. إلا أنّ الدكتور (علي القاسمي) يردّ على هذا الاعتراض، بقوله إنّه ما من داعٍ للقلق؛ لأنّ المسجِّلات الحديثة تتمتع بقوة كبيرة؛ بحيث يتم لفّ الشريط س 60، والذي يبلغ طوله (509) أقدام بـ (60) ثانية فقط، ومعروف أنّ هذا الشريط يستوعب 60 دقيقة فقط من التّسجيل. وحتى لو افترضنا أن المادة المطلوبة تقع في آخر الشّريط، فإنّ المتعلِّم لا ينتظر أكثر من 60 ثانية للوصول إليها. وإنّ عدد الأشرطة المرافقة لكل معجم يعتمد على حجم المعجم، وعدد مداخله، وعدد المعاني المندرجة في كل مادّة، وعدد الأمثلة التّوضيحيّة المضروبة لكلّ مدخل، وطول هذه الأمثلة. ويرى (علي القاسمي) في هذه الحالة، أنّ المعلومات الصّوتيّة لمعجم يتألّف من عشرة آلاف

مدخل، مع مثال أو مثاليْن لكلّ مدخل، لا يحتاج لأكثر من شريط أو شريطين من نوع س60"[1]. ولكنّ هذه الوسيلة السّمعيّة لا يجب أن يداوم عليها المتعلّم بعد اكتسابه أساسيّات اللّغة العربيّة؛ إذ يجب عليه الانتقال إلى وسيلة أخرى أكثر إفادة، وهي المعجم الورقي.

ثانيا: يمكن تغيير حجم المعجم وشكله وهيئته في المكتبات والمدارس، "بوضع مواده على بطاقات وجُذاذات، حجم الواحدة منها 3 x 5 بوصة أو أكثر، ويدوّن على كلّ بطاقة كلمة واحدة، مع كافّة المعلومات اللّغويّة والحضاريّة المحيطة بها، ثم يوجد على البطاقة شريط مُمَنْغط، سجّلت عليه اللّفظة أو الشّواهد أو الأمثلة التّوضيحيّة المتعلّقة بها، وترتب هذه البطاقات ترتيبا ألفبائيا في دُرج، أشبه بفهرست المكتبة"[2]، ولمّا يريد الطالب استخدام هذا المعجم النّاطق، يبحث عن المدخل المطلوب في الدّرج، ويقرأ المادّة المدوّنة عليها، ثم يضعها في جهاز تسجيل خاص؛ فيسمع الكلمة وشواهدها.

- **الوسائل البصرية: (الصور والرسوم):** ذكرنا في ما سبق أنّ المعلومات تصل القارئ العربي بوسائل شتّى، إلا أنّ بعضه قد لا يحقّق هذه الغاية، وبالتّالي، تستخدم وسيلة أخرى معينة على تبليغ الهدف، وهي الرّسوم التّوضيحيّة والصّور المختلفة، التي ترافق مداخل المعجم وشروحه المختلفة، فكثيرا ما تعبّر الصّورة عن الغاية، دون استعمال أي تعبير من أجل ذلك.

وبالرغم من إنكار بعض الباحثين في هذا الميدان للدّور الذي تؤديه الرّسوم والصّور التوضيحية في المعجم، إلا أنّ تجارب باحثين آخرين في هذا المجال، قد أثبتتْ بحقٍّ الدّور الرّيادي، الذي تلعبه هذه الرّسوم، في إيصال المعلومة إلى القارئ من أقرب طريق.

وفي الشأن ذاته، يقول الدكتور (علي القاسمي) إنّه قد أجرى دراسات سابقة حول الرّسوم في المعجم قائلا إنّه لا توجد طريقة مضبوطة في عرضها، أو مبادئ يسير عليها المعجميّون اللّغويّون، وإنّما الأمر متروكٌ للقائمين على النّشر والتّوزيع والطّباعة لهذه المعاجم، ومدى توفّر الصّور المرغوب في استخدامها. ويقول أيضا إنّه في بحثٍ سابق، قد اجتهد في وضع ضوابط ثلاث (03) لاستخدام الصُّور في المعجم والتي تتمثل في:

1- "ينبغي استخدام الرّسوم كلّما كانت أقدر على التّمييز والتّفريق والتّعريف؛

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 261.

[2]- المرجع نفسه، ص 262.

2- ينبغي استخدام الرّسوم كلّما تطلَّب التّعريف عددا كبيرا من المفردات، وهنا يكتفي بتعريف موجز ويعضد بصورة تمكن القارئ من الفهم؛

3- ينبغي استخدام الرّسوم، كالجداول والخرائط والرّسوم البيانيّة، كلّما عجز المرادِف أو التّعريف عن توضيح العلاقات بشكل فعال"[1]؛ وهذا يعني أنّ الصّور التّوضيحيّة أو الرّسوم يمكنها أن تعوّض قصور المفردة عن الشّرح، أو أن تدعَمَها كليًّا في الشّرح، وهنا يقترح الدّكتور (علي القاسمي) إجراء إحصائيات لجميع مفردات المعجم العربي الأحادي اللّغة، لغير النّاطقين بالعربيّة، والتي تحتاج إلى صورة أو رسم.

وفي هذا التّوجُّه، يشير إلى أنّه ينبغي استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة، في المعجم العربي الأحادي اللّغة، للنّاطقين باللّغات الأخرى، والتي يجب أن تمتاز بخصائص تؤهلها لتحقيق هذه الغاية ومن هذه الخصائص، نجد: الإيجاز، والدّقّة، وسهولة التّفسير، ووثاقة الصّلة بالموضوع، والبساطة والضّبط والكمال والوضوح. وهذه كلّها صفات علميّة وموضوعيّة لا تؤرّق القارئ، بل تزيده ارتياحًا أثناء قراءته. ومع كثرة الوسائل المُعِينة في المعجم، فإنّه "يتعيّن على المعلم أن ينتقي ما يساعده على تحقيق أهدافه وتوضيحها، من أجل القيام بالدّرس؛ لأنّ الوسائل التربويّة متعددة"[2]؛ ونحن نقول إنّه أيضًا يمكنه أن يستعين بها كلّها من أجل الوصول إلى المعرفة، سواء أكانت وسائل سمعيّة أم بصريّة وكلاهُما من الماديّات التي بات الحصول عليها أمرًا سهلا، وبخاصة مع التّطوّر التّكنولوجي السّريع.

- **الوسائل اللفظية: (الأمثلة التوضيحية):** إنّ المقصود بالوسائل التّوضيحيّة في المعجم، تلك الجملة التي تُستعمل فيها المفردات، لتزيد معناها جلاءً، وتوضّح سلوكها الصّرفي أو الإعرابي، أو الكتابي ويطلق عليها عادة **الشواهد**. إلاّ أنّ الدكتور (علي القاسمي) لا يميل إلى استخدام هذه التسمية؛ لأنّ الشّاهد في المعاجم العربيّة القديمة، يختلف في طبيعته ووظيفته عن المثال التّوضيحي، الذي يدعو إلى استعماله في المعجم العربي الأحادي اللغة، لغير النّاطقين بالعربيّة؛ فالشاهد في المعاجم العربيّة القديمة يهدف أساسا إلى التّدليل على أنّ الكلمة موضوع البحث، كائنة في اللّغة العربيّة، أو أنّها قد وردت في تلك الصّيغة الشاذّة في الشّعر، أو المأثور من كلام العرب، أو حتى في القرآن والسُّنّة.

---

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 263.

[2]- شهيرة بوخنوف "الوسائل التّعليمية في المنظومة التربوية -الكتاب المدرسي والقصص والحاسوب" مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 13، ص 122.

وعليه فإنّ الشّاهد أصعب في الفهم من الكلمة المعرفة، ولهذا يجد المعجمي نفسه يشرح ويفسّر الشّاهد للقارئ. ويرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّه ينبغي أن تُساق الأمثلة التّوضيحيّة، وتفسَّر بطريقة ميسَّرة وسهلة، ولا تعسِّر على القارئ الفهمَ، في حدود المفردات الواردة في المعجم الذي بين يديه، من بداية المعجم إلى نهايته. وليس من الضّروري أن تكون الشّواهد مقتبسةً من نصوص أصيلة، لها مكانتُها الأدبيّة، أو من فترة زمنيّة محدّدة من فترات اللّغة العربيّة، أو أن تكون موثَّقة بأسماء مصادر أو أصحاب هذه النصوص. ويقترح الدكتور (علي القاسمي) أربعة مبادئ، كضوابط لاستخدامها في المعجم العربي لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، وهي:

- "استخدام الأمثلة التّوضيحيّة بصورة منتظمة، بحيث يُتبَع كلّ معنى من معاني المدخل بمثال توضيحي واحد على الأقل؛
- ينبغي أن تَعكس الأمثلة التّوضيحيّة جوانب من الحضارة العربيّة والإسلاميّة؛
- ينبغي أن تُصاغ الأمثلة التّوضيحيّة بلغة ميسَّرة، تُستخدم فيها الأمثلة العربيّة الأساسيّة؛
- ينبغي أن تكون الأمثلة التّوضيحيّة موجَزة ومفيدة، من حيث توضيح معنى الكلمة واستعمالاتها"[1].

وذلك يعني ضرورة وجود كلّ عناصر التّوضيح والشّرح المبسَّط للكلمات الواردة في المعجم، وهكذا يضطلع الدكتور (علي القاسمي) إلى اليوم الذي يظهر فيه المعجم العربي الأحادي اللغة، والمخصّص للنّاطقين بغير اللّغة العربيّة.

أ. **الخصائص الفنيّة العامّة في المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى:** للمعجم العربي المخصَّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، خصائص، أُجْمِلُها في نقاط ثلاث، وهي: الشمول، والوضوح والبساطة.

1- **الشمول:** إذا نظرنا إلى المعجم العادي، فإنّ الشّمول من صفاته إلى جانب التّرتيب، وهذان العنصران أساسان فيه، لا يمكن الاستغناء عنهما بأيّ حال من الأحوال، وكذلك الشّأن بالنسبة للمعجم العربي المخصَّص للنّاطقين باللّغات الأخرى؛ بحيث يُعَدُّ الشّمول إحدى الصّفات الأساس، التي يجب أن تتوفّر فيه، وإنّ الشّمول خاصيّة تمتدّ إلى مجموعة من القضايا، وأهمّها ما يأتي:

أ. **اللغة التي تُختار منها مداخل المعجم:** إنّ المعجم يبني متنه بواسطة اللّغة، "ينبغي أن تمثل المادّة اللّغويّة التي تُنتَقى منها مداخل المعجم، اللّغة العربيّة الفصيحة في جميع المجالات، كالدّين

[1]- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" ص 265.

والعلوم، والآداب، والفنون، والصّحافة، والإذاعة، وكذلك الاستعمالات العربيّة الإقليميّة الفصيحة، التي تجب الإشارة إلى محلّيتها عند تسجيلها في المعجم، وأن لا تقتصر تلك المادّة اللّغويّة على الكلمات والأساليب العربيّة الأصليّة، بل ينبغي أن تشتمل على الكلمات والاستعمالات المولّدة والمعرّبة والدّخيلة"[1] ويشرح الدّكتور (صالح بلعيد) معاني الألفاظ المولّدة والمعرّبة والدّخيلة، قائلاً: "إنّ اللّفظ المولّد هو الذي يكون صاحبه عربيًّا ولكنّ لسانَه لاَنَ بحُكم اختلاطه بالعَجَم، أو تربّى عند غير العرب. وأما الدّخيل، فهو اللفظ الذي يُستعمل أحيانا عند السلف؛ للدّلالة على اللفّظ الأعجمي الذي دخل العربيّة، وأمّا اللّفظ المعرَّب، فهو الذي يُعدّ لفظا أجنبيًّا، ولكنْ جرت الأوزان العربية عليه"[2]؛ فهناك اختلاف إذًا بين هذه المصطلحات الثّلاث، وأيضًا يشتمل عليها المعجم، مع الإشارة إليها في كلّ مرّة تُستَعمَل فيها. ولتوضيح هذه الفكرة أكثر، فقد قال الدكتور (محمد علي الزركان) إنّ المولّد هو اللّفظ الذي استعمله المولّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان:

1- "قسْم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحُكمه أنه عربي سائغ.

2- وقسْم خرجوا فيه عن أقيسة العرب، إمّا باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب، وإمّا بتحريف في اللّفظ، أو في الدلالة، لا يمكن معه التّخريج على وجه صحيح. وإمّا بوضع اللّفظ ارتجالاً. والمجمع لا يجيز النّوعيْن الأخيريْن في فصيح الكلام"[3]؛ ومعنى ذلك أنّ ما وافق كلام العرب من القول، يمكن القياس عليه، فهو جائز الاستعمال، وما كان محرّفا من الألفاظ، ومرتَجَلاً، لا يمتّ للعربيّة بصلة فهو مرفوض. وبالنّسبة للدّخيل على العربيّة من الألفاظ، فيقول (محمد الزركان) فيها: "إنّها قد أُدمِجت في لغتنا، بسبب عدم وقوفنا التّام على لغتنا الشّريفة، ولقد فشت قسْرًا بين أظهُرِنا، وعلى أنّه يوجد في العربيّة ألفاظ تكفينا مؤونة الاستعارة من غيرها من اللّغات الأجنبيّة، وإنّما استعملها كبار حمَلة الأقلام، على الرُّغم منها لشيوعها الفاحش بين العوام، ألفاظ التقطوها من أفواه غرباء اللسان..."[4]؛ وذلك يعني أنّها قد دخلت

[1]- علي القاسمي "ترتيب مداخل المعجم العربي" ص 113.

[2]- صالح بلعيد، في أصول النحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومة، ص 38- 39.

[3]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمّي الحديث – دراسة، د ط. د ب: 1998، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 135-136.

[4]- علي القاسمي "ترتيب مداخل المعجم العربي" ص 99.

العربيّة بالغصب، وأفسحنا نحن الطّريق لها، بأنْ استعملناها في تعبيرنا اليومي. ولكنّ الدّكتور (إبراهيم السامرائي) لا يرى هذه الألفاظ خطرًا، أو عائقًا، فهي من ضرورات التّطوّر اللّغوي يقول: "وليست العربية بدْعًا بين اللّغات؛ ذلك أنّ اللّغات كافّةً تخضع لسنّة التّطوّر وأنّ لكلمةٍ في كثير من اللّغات مادّةٌ حيّة يعمل فيها الزّمان ويؤثّر فيها، وتجد فيها الحياة، فتتطوّر وتتبدّل، وربّما اكتسبتْ خصوصيّات معنويّة أبعدَها الاستعمال عن أصلها بُعْدًا قليلاً أو كثيرًا"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ (إبراهيم السامرائي) يرى أنّ التّطوّر من سمات جميع اللّغات، والعربيّة إحداها، ومن أجل ذلك يرى ضرورة فسح المجال لكل جديدٍ من الألفاظ والكلمات، التي ترِدُ من ألْسِنة الفئات المتعلّمة في المجتمع العربي وأنْ نخصّص لهذه المفردات فضاءً في كتبنا اللّغويّة؛ لأنّه صار من مادّة اللّغة العربيّة، ومرتبط بها ولا يمكن تجاهله على الدّوام.

ب. مداخل المعجم: كان التّعريف الشّائع للمعجم يفيد بأنّه كتابٌ تُسَجَّل فيه الكلمات ومعانيها، غير أنّه طرأ تطوّر على هذا التّصوّر، وأصبح اللّسانيون يرون ضرورة اشتمال المداخل على أنواع متعدّدة من المعيجمات، وفي مقدمتها:

1- "**المُعيْجمة الجزئيّة:** التي تمثل جميع المورفيمات المتّصلة، كالسّوابق واللّواحق وبعض الحروف (اللام والباء والسين) وأدوات العطف (كالواو والفاء) والضمائر المتصلة (ك، ه، ها) وغيرها؛

2- **المعيجمة البسيطة:** تتكوّن من مورفيمة واحدة، كَفَرس، وبر، وتشتمل هذه المعيجمات على الكلمات الوظيفية، كالضمائر المنفصلة: (هو، هي، ...إلخ) وأسماء الإشارة: (هذا، هذه، ...) والأسماء الموصولة: (الذي، التي، ...). كما تشتمل هذه المعيجمات على جموع التّكسير، فيفرد مدخل خاص لكلّ جمع تكسير، مع إحالة على مفرده، مثلا: أسنان – ج سنّ؛

3- **المعيجمة المركّبة:** وتتكون من معيجمتين بسيطتين، رُكِّبتا تركيبًا إضافيّا، أو مزجيا، كفرَس بحر؛

4- **المعيجمة المعقّدة:** وتتكوّن من أكثر من المعيجمات البسيطة أو الجزئيّة، كفرس بحري وبرمائي؛

5- **المعيجمات المتضامّة:** وهي مجموعة من المعيجمات تُضمّ إلى بعضها اصطلاحيّا أو سياقيّا سواء أكانت التّعابير النّاتجة عن هذا النظام أصيلةً في العربيّة، مثل: (انتقل إلى الرفيق الأعلى، على بكرة

[1]- إبراهيم السّامرائي، العربيّة تاريخ وتطوّر، ط 1. بيروت: 1993، مكتبة المعارف، ص 375.

أبيهم، مكّة المكرّمة، الصّديق الحميم). أو مترجمة إليها وشاع استعمالها فيها"[1]، مثل: (كسر الرقم القياسي، يتصيّد في الماء العكر، مع الأسف، العين المجرّدة).

ت- **المعلومات التي يقدِّمها المعجم:** إنّ المعجم بالإضافة إلى مادّته المعجميّة وشموليّته ولغته المنتقاة، يقدّم معلومات متعدّدة ومختلفة، ومنها: المعلومات الدلاليّة والنّحويّة والصّرفيّة.

2- **الوضوح:** إنّ الخاصيّة **الثانية** التي يجب أن تتوفر في المعجم العربي للنّاطقين باللّغات الأخرى هي الوضوح، الذي تفرضه الصّعوبة التي يجابهُها مستعملو هذا المعجم، النّابعة من اختلاف اللّغة العربيّة عن لغتهم الأمّ، وتباين حضارة النّاطقين بهذه اللّغة، وثقافتهم كليّا أو جزئيّا من حضارة المستعملين أو ثقافتهم. وينبغي أن يتناول الوضوح عددًا من قضايا المعجم، وأهمها ما يأتي:

- **وضوح المصطلحات اللّغويّة والمعجميّة المستعملة في المعجم:** إنّ أيّ معجم يحتوي على مصطلحات لغويّة، يقدّم من خلالها مادّة المعجم الخام، ولذلك "يستخدم كل معجم عددا من المصطلحات اللّغويّة والمعجميّة، يستعين بها في تقديم المعلومات المطلوبة، فيذكر بعد كلمة المدخل مثلا مصطلح (فعل لازم) أو (جمع قلّة) أو (ضد). ولا يتمكّن المستعمِل من الاستفادة من هذه المعلومات، ما لم يكن مُدرِكًا للمفهوم الذي يشير إليه المصطلح المذكور. ولهذا ينبغي أن تحدّد مفاهيم هذه المصطلحات في مقدّمة المعجم التي تشتمل على عرض واضح لقواعد اللّغة العربيّة، ونظامها الصّوتي والصّرفي والنّحوي؛

- **وضوح الرّموز المستعملة في المعجم:** يستعمل كلّ معجم مجموعة من الرّموز للدّلالة على كلمات يتكرّر استعمالها في ثنايا المعجم، وذلك اختصارا للحجم، واقتصادا في النّفقات، فيستعمل مثلا الرمز (ج) ليدل على الجمع، والرمز (ك) ليدلّ على الكيمياء، وما إلى ذلك"[2]. وينبغي أن تفرد قائمة بهذه الرموز والكلمات التي تشير إليها، وتوضّح هذه القائمة في مكان بارز في مقدمة المعجم؛

- **وضوح المعلومات المقدَّمة في المعجم:** إضافةً إلى ضرورة اتّصاف المعلومات التي يقدّمها المعجم العربي، المخصَّص للنّاطقين باللّغات الأخرى بالشمول، يشترط في هذه المعلومات أن تتّسم بالوضوح كذلك، ومن أمثلة ذلك: المعلومات الصّرفية والنّحوية، والمعلومات الدّلالية، والمعلومات الموسوعيّة.

[1]- علي القاسمي "ترتيب مداخل المعجم العربي" ص 114.

[2]- المرجع نفسه، ص 115.

- **البساطة:** إنّ مستخدم المعجم العربي للناطقين باللّغات الأخرى هو من غير المتضلّعين باللّغة العربيّة، ولو كان متمكّنا منها، متضلّعا فيها، لمَا لجأ إلى الاستعانة بمعجم كهذا، أو المعاجم العربية العادية للوصول إلى غايته، ولذلك ينبغي أن يتوخّى في المعجم العربي المهيّأ خصّيصا للنّاطقين بغير اللّغة العربيّة، أن يكون بسيط الأسلوب، واضح المنهج، سليم اللّغة، شاملا وكافيا من حيث كمُّ ونوعُ المعلومات المعروضة فيه، من بدايته إلى نهايته. ويجب أن تتّسم بالبساطة "طريقة ترتيب كلٍّ من المعلومات والشّواهد المعروضة فيه، والصّور والرّسوم التوضيحية المرافقة للمفردات"[1]، حتى يتسنّى للقارئ فهمُها واستيعابُها بشكل جيّد، وكذا يجب توخّي البساطة في الأسلوب؛ بحيث يجب أن يكون خاليا من التّعقيد.

2/ معجم الاستشهادات: قبل أن أتطرّق إلى التّعريف بمعجم الاستشهادات، وما يحيط به من معلوماتٍ وجب أوّلاً التّفريق بين الاستشهاد والتّمثيل، بما أنّ هذين العنصريْن من مادّة هذا البحث ومكوّناته الأساس؛ "فالشّهادة كما يقول القاموس: خبرٌ قاطع، واستشهدَه: سأله أنْ يشهد؛ فالشّواهد في النّحو: أخبارٌ قاطعة موثّقة يسوقها علماء اللّغة عن النّاطقين باللّغة. **والاستشهاد** على هذا هو: الإخبار بما هو قاطعٌ في الدّلالة على القاعدة، من شعرٍ أو نثرٍ"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ البيان القاطع والحجّة الدّامغة من معاني الاستشهاد. "وأمّا التّمثيل، فيُطلَق على ما ليس من كلام العرب من النّصوص –بمصطلح النّحاة– متجاوزًا عصر التّوثيق للّغة، أو مصنوعًا للبيان والإيضاح"[3]؛ وذلك يدلّ على أنّ التّمثيل غيرُ الاستشهاد؛ بحيث إنّ الأوّل –أي التّمثيل– إنْ لم يكن من الشّعر أو النّثر الذي ينتمي إلى عصر الاحتجاج اللّغوي، والذي ينتهي في حدود القرن الرّابع (04) هجري، فإنّه ليس سوى توضيح لقاعدة نحويّة، أو تركيبٍ في اللّغة والأدب؛ ابتغاء إيصال المعلومة إلى القارئ والسّامع، الذي تعسّر عليه إدراك المغزى في ذلك الموضوع. وخير مثالٍ على ذلك، هو الأمثلة التي نسوقها في المدارس والمؤسّسات التّربويّة للتّلاميذ والدّارسين، من

[1]– ابن حويلي الأخضر ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، د ط. الجزائر: 2009. دار هومه، ص 67.

[2]– محمّد عبيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة –رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، ط 3. القاهرة: 1988، عالم الكتب، ص 86.

[3]– المرجع نفسه، ص 85.

أجل حلّ التّمارين التّطبيقيّة في نهاية الدّرس. وعادةً ما يطلب الأستاذ أو المعلّم احتذاء الأمثلة التي أتى بها هو؛ ليختبر مدى قدرتهم على الاستيعاب والتّطبيق.

وإنّ الاحتجاج من الحُجّة والبرهان، والاحتجاج في النّحو العربي، هو البَرهَنَة بالأبيات الشّعريّة أو بالأمثال والحِكَم، أو بالقرآن على تعدّد قراءاته، وهنا يلتقي الاحتجاج والاستشهاد، ويتشابهان. بيْد أنّه يوجد ما يُنسَب للاحتجاج ولا يوجد في الاستشهاد، وهو "إضافة الغلَبة للحجّة التي يقوم على معناها الاحتجاج لذلك يوجد هذا التّعبير ومشتقّاته مستخدَمًا بكثرة في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري) وكذلك في (المسائل الخلافيّة في النّحو، لأبي البقاء العكبري) وغالبًا ما يكون استعمالُه في كتب المطوّلات للمتأخّرين، في المواقف التي يتنازع الرّأي فيها، أو أكثر"[1]؛ وهذا التّعبير يدلّ على أنّ الاحتجاج تغلب فيه نصرة الرّأي والحجّة القويّة بالمقارنة مع الاحتجاج. وكذلك نلاحظ في بعض الكتب التّراثيّة، أنّ عبارة: **يُحتجّ به**، غالبة كثيرة وتُطلق لمّا نحكم على شعرِ أحد الشّعراء إنْ كان فصيحًا خاليًا من الشّوائب أم لا، فنقول هذه العبارة.

1. **التعريف بمعجم الاستشهادات:** إنّ المعجم في تعريفه العام كتاب يضمّ بين دفّتيه أكبر عدد من ألفاظ اللّغة، مهما كانت هذه اللّغة: عربيّة، أم فرنسيّة، أم إيطاليّة. في حين لا تتألف مواد معجم الاستشهادات، الذي ألّفه الدكتور (علي القاسمي) من المفردات أو الألفاظ، وإنّما من الشّواهد، ولا تعطى عادة معاني هذه الشواهد، وإنما تنسب إلى قائلها. "والشّواهد في (معجم الاستشهادات) قد تتألّف من أكثر من جملة، وأحيانًا من مقطوعة شعريّة ذات أبياتٍ متعدّدة، وإنّ هذا المعجم الذي يقع في مجلّد واحد ، قد أحصى فيه صاحبه المؤلِّف معدّل طول الشّواهد البالغ 11.2 كلمة، كما أنّ شواهده تتوخّى إيراد أفكار المشاهير وآرائهم حول موضوعات مداخل المعجم، وهي ذات طبيعة أدبية، وحجاجيّة وموضوعيّة ومفهوميّة، بعكس شواهد المعجم اللّغوي التي هي ذات طبيعة لغوية"[2]. إنّ معجم الاستشهادات الذي ألّفه الدكتور (علي القاسمي) كان نتاج سنوات من الطّواف في حقول الفكر العربي عموما، والأدب العربي خصوصا، وفيه ميّز بين التّمثيل والاقتباس والاستشهاد، وركّز على الأغراض من الشّواهد الشّعريّة والنثريّة؛ فلم يقتصر على الشّواهد المأخوذة من الكُتّاب والخطباء، وإنّما أيضًا استقى مادّته من الموارد

[1]– محمّد عبيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة –رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 86.

[2]– علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 715.

المعجميّة، والنّحويّة والبلاغية والفقهيّة، وغيرها[1]؛ ومعنى ذلك إنّ هذا المعجم يحمل قيمة لغويّة ومعنويّة كبيرة لدى القرّاء على تعدّد أنواعهم واتّجاهاتهم؛ فهو الذي يخدم الأستاذ والمخاطِب السّياسي، والمحامي والفقيه.

وهكذا يمكن تعريف معجم الاستشهادات* بأنه كتاب يضمّ الشّواهد النثريّة والشّعريّة، ومرتّبة ترتيبا معيّنا، مع إيراد بعض المعلومات عنها.

- **طبيعة معجم الاستشهادات:** يختلف معجم الاستشهادات عن المعجم اللّغوي، أو المعجم الموسوعي من حيث الغرض والمادة والجمهور الموسّع؛ فالغرض من المعجم الموسوعي، أو من المعجم اللّغوي هو العرض المُمنهج لألفاظ اللّغة، وتقديم مختلف المعلومات المختصرة، الدّلالية والنّحويّة، والصّرفية والموسوعيّة، والحضاريّة عنها، أمّا غرض معجم الاستشهادات، فهو عرض ممنهج لنصوص أدبية مقتبسة، مع نسبتها إلى أهلها، أو قائليها الأصليّين.

ويختلف أيضا معجم الاستشهادات عن كتب المختارات الأدبيّة، الشّعريّة والنثريّة منها، "فبالرّغم من الشّبَه الكبير بينهما في المادة، إلاّ أنّ سرّ الاختلاف يكمن في المادّة نفسها، وإنّ معجم المختارات الشّعريّة يضمّ أفضل وأهمّ ما قاله الشّعراء، وما صاغوه بأسلوب فنّي منمّق، إلاّ أن معجم الاستشهادات لا يحتوي إلاّ على الأقوال التي يُستشهَد بها فعلا بكثرة، بصرف النّظر عن قيمتها الفنيّة، أو أهميتها

[1]– علي القاسمي، معجم الاستشهادات، ط 1. بيروت: 2001، مكتبة لبنان ناشرون، أخذت المعلومة من ظهر غلاف هذا المعجم.

* لقد ألّف الدّكتور علي القاسمي المعجم الموسّع، في عام 1998م، وقد قال عنه ناشره إنّه يمثّل فكر الأمّة، ملخَّصًا في أقوالها الذّائعة، وحِكَمها المتداولة، وأمثالها السّائرة، وأبياتها الشّعريّة المشهورة، وما تتمثّل به من آياتٍ قرآنيّة، وأحاديث نبويّة وقواعد أخلاقيّة واجتماعيّة. وهو الوحيد في العالم العربي، والذي يشتمل على دراسة وافية لمعاجم الاستشهادات، من حيث طبيعتها، وأنواعها، وطرائق استعمالها، وهو يضمّ ما يزيد عن اثني عشر ألف (12000) استشهاد، موزَّع على ألفٍ وخمسمئة (1500) موضوع مرتّب على حروف المعجم. ويمكن للقارئ أن يجد أيًّا من معاني الألفاظ التي تخطر بباله بفضل توافر الفهارس التّفصيليّة للموضوعات والمؤلّفين، والألفاظ والمعاني، التي تستغرق أكثر من مئتين وخمسين (250) صفحة. عن موقع: htt://www.neelwafurat.com. بتاريخ: 2013/04/14م. ولكن قبل هذا المعجم، كان الدكتور (علي القاسمي) قد الّف معجم الاستشهادات الوجيز عام 1991 م، وأبى إلاّ أن يؤلّف أحسن منه كمًّا ونوعًا، فكان معجم الاستشهادات الموسّع، الذي نال به الرّيادة والشّهرة، وكتبت عنه الصّحف الكثير، وسال الحبر عليه لمدّة معتبرة، تشيد فيها بقيمته وفائدته العلميّة.

الموضوعيّة، فأساس الاختيار في معجم الاستشهادات هو الاستعمال والشّيوع، أمّا الأساس في معجم المختارات الأدبيّة، فهو القيمة الفنيّة والأهميّة الموضوعيّة.

والفرق الآخر الموجود بين معجم الاستشهادات ومعجم المختارات الأدبية، هو أنّ معجم الاستشهادات يقدّم ما يُستشهَد به من المقطوعات الشّعريّة المختارة بأكملها، أو معظمها، الموجودة في معجم المختارات الأدبيّة، وهو ما لا يتعدّى بيتا أو بيتين من الشّعر. ويختلف معجم الاستشهادات عن الفهرست، كفهرست آيات القرآن الكريم مثلا، وهو أنّه بالرّغم من أنّ كلاّ من المعجمين يتناول آيات قرآنية، ويرتّبها موضوعيا أو ألفبائيا، إلاّ أنّ الفهرست يرتّب جميع آيات القرآن الكريم، أمّا معجم الاستشهادات، فإنّه يضمّ بين دفّتيْه الآيات التي يريد صاحبُها الاستشهاد بها فقط. كما أنّ كتب الأمثال وفهارس القرآن وكتب مختارات الشّعر، هي كلّها من بين مراجع ومصادر معجم الاستشهادات. وعن كلّ هذه الكُتب، يختلف معجم الاستشهادات، في أنّه لا يقتصر على الآيات والأحاديث وعلى الأمثال وإنّما يضمّ بين أوراقه كلّ ما يستشهد به فعلا من نثر أو شعر، مهما كان مصدره، غير أنّ معجم الاستشهادات متخصّــص جدّا"[1] وذلك يدلّ على أنّ معجم الاستشهادات يختصّ بجمع وفهرسة وترتيب كلّ الأقوال السّائرة، أو الأحاديث النّبويّة، أو الآيات القرآنيّة، أو غيرها من الشّعر والنّثر، ويرتّبها ألفبائيًّا أو بحسب المواضيع.

ولمعجم الاستشهادات أصناف عديدة، فهو إمّا أن يكون معجما يشتمل على الاستشهادات من الشّعر والنّثر، في جميع الموضوعات، ويغطّي كلّ الفترات الزّمنيّة والأماكن الجغرافيّة، وإمّا أن يكون معجم استشهادات متخصّص من حيث النّوع الأدبي، فيحتوي على الاستشهادات الشّعرية مثلا، أم من حيث الموضوع، فيضمّ الاستشهادات الشّعرية والنثريّة حول موضوع واحد فقط، أم من حيث الفترة الزمنيّة فيتناول الاستشهادات المأخوذة من الفترة المعاصرة مثلا، أو من حيث المكان الجغرافي، فيأخذ الاستشهادات من بلد معيّن بالذات.

- **تاريخ معاجم الاستشهادات:** إنّ لمعجم الاستشهادات قيمة كبيرة بحكم أنّه يحمل ذخيرة العرب؛ لأنّه يحمل بين دفّتيه شعر ونثر العرب على تعدّد أغراضهما، و"إن الاستشهاد بالكلمات المعيّنة من الشّعر والنّثر قديم قِدم التاريخ، وإنّ جمع الشّواهد لأغراض لغويّة: نحوية ومعجمية، لم يبدأ إلاّ في القرن الأوّل الهجري ولم تظهر الكتب التي تخصّصت في جمع الشّواهد الشّعرية لجمال لفظها، أو طرافة معناها إلاّ في أوائل

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 179–180.

القرن الثالث هجري"[1]؛ ومعنى ذلك أن تاريخ الاستشهادات من التراث الأدبي والقرآني تاريخ طويل جدّا،ولا يعود إلى البارحة، وإنّما يعود إلى قرون مضت.

ويرى الدكتور (علي القاسمي) أن معاجم الاستشهادات في التّراث العربي نادرة جدّا، لدرجة أنّ معجم المعاجم الذي يشتمل على عناوين أكثر من ألفَيْ معجم عربي عن جميع الأصناف والأنواع في مختلف الموضوعات والعلوم، لا يذكر معجما واحدا من معاجم الاستشهادات، وعلى الرّغم من البحث العميق والاستقصاء والتنقيب الذي أجراه (علي القاسمي) إلاّ أنّه لم يعثر إلاّ على معجم واحد مختصّ بالاستشهادات الشّعرية، ومازال مخطوطا، وهو ما يسمى بـ(الدر الفريد وبيت القصيد) لمؤلفه (محمد بن سيف الدين أيدمر بن سكزبر كونجك، ت 639 هـ، بداية القرن الثامن هجري)"[2]؛ وذلك دليل على قلّة معاجم الاستشهادات وندرتها.

- **أسباب عدم وجود معجم عربي للاستشهادات:** إنّ من بين الأسباب التي جعلت عدم وجود معجم عربي للاستشهادات، هي: **تطور الصناعة المعجمية العربية؛** لأنّ من ميزات هذه الصّناعة الشّمول والتخصّص في آن واحد، ممّا أبعد إمكانيّة تصنيف معجم عربي للاستشهادات.

ويقول الدكتور (علي القاسمي) في المضمار نفسه، إنّ ضخامة تراث العرب الفكري، جعلت صناعتهم المعجميّة، المتقدّمة في منهجيّتها، والمتطوّرة في أساليبها، تجنح إلى نوع من التخصّص في تصنيف معاجم الاستشهادات؛ إذ لم يكن من المستساغ نظريا، أو من الممكن عمليّا أن يُصنّف معجم واحد للاستشهادات، يضمّ بين دفتيه جميع استشهادات العرب، من قرآن وحديث، وشعر، وأمثال وحِكم، ونثر فالقرآن الكريم أيّام ازدهار الحضارة الفكريّة العربيّة، كان الناس يحفظونه ويستشهدون بآياته الكثيرات، فأيّ منها يختار المعجمي ليدرجها في مصنّفه؟ ويندرج هذا وينطبق على سائر مصادر الاستشهادات التراثية.

ومن أجل ذلك عمد المعجمي إلى إنتاج معاجم استشهادات متخصّصة في نظر الدكتور (علي القاسمي)، مثل كتب الاقتباس من القرآن الكريم، وكتب الأمثال، وكتب الأبيات الشّعريّة المستخدمة في التمثيل والاستشهاد. ويضيف الدّكتور (علي القاسمي) حول أسباب عدم إنتاج معجم عربي خاصّ بالاستشهادات "أنّ المثقف العربي في عصور ازدهار الثّقافة العربيّة والإسلاميّة، لم يشعر بالحاجة المُلحّة

[1]- فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، تر: محمود فهمي حجازي وآخرون، د ط. الرياض: د ت، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج 2، ص 89 – 90.

[2]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 181.

إلى تأليف هذا النّوع من المعاجم، وذلك يعود إلى وجود كتب رفيعة المستوى، ومتقنة الصّنع وتؤدي الوظيفة نفسها التي تؤديها تلك المعاجم، وتتوخّى الأهداف عينها التي ترمي إليها، ولا تختلف عنها إلاّ في طريقة عرضها للمادة، ومن هذه الكتب: (الأمالي للقالي، ت 356 هـ) و(الكامل للمبرد ت 285 هـ) و(العقد الفريد لابن عبد ربه، ت 328 هـ) و(أدب الدين والدنيا للماوردي، ت 450 هـ)"[1]. ممّا يعني أنّ العرب في هذه الفترة لم يكونوا منشغلين بهذا النّوع من المعاجم، على الأقلّ، ربّما لانشغالهم أيضًا بتأليف الكتب الفقهيّة.

- **فوائد معجم الاستشهادات وجمهوره:** إنّ مساعي أيّ عمل فنّي، أو أيّ عمل أدبي أو علمي أن يخدم الجمهور بالدّرجة الأولى، ويحقّق أغراضهم العلميّة، ويجد من خلال ذلك العمل ضالَّتهم المنشودة. ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ جمهور معجم الاستشهادات، يتألّف من جميع الذين يمارسون صنعة الكلام أو الكتابة، وهو في نظره جمهور واسع وكبير، هو ذلك الجمهور الموجود في عصر الاتصالات والتكنولوجيا؛ بحيث تكثر فيه الوسائل السّمعيّة البصريّة، والإذاعة والجرائد ومقاهي الإنترنيت، والسينما والمسرح، وكلّها تقوم على المادّة اللغويّة المنطوقة أو المكتوبة؛ ولذلك يحتاج الخطيب –في اللّغة أو في الدّين، أو في أيّ مجال علمي أو أدبي آخر، وبخاصّة لمّا يكون بصدد محاولة إقناع جمهور مستمعيه– إلى مدوّنة حيّة من الاستشهادات التراثية المختلفة، التي تزيد أقواله وكتاباته جمالا ورونقا وجاذبية من طرف المتلقّين له.

وإنّ أغلب فئات المجتمع بحاجة إلى مثل هذه الاستشهادات، مثل المحامين، والخطباء السّياسيّين وأئمة المساجد، والأساتذة الجامعيين، والمحاضرين، والبرلمانيين، والصّحفيين.

- **مصادر معجم الاستشهادات ومراجعه[2]:** لأيّ عمل محكم مصادر موثوقة ومراجع هامّة، يكون صاحبه قد استقى بعض مادّته منها، وبالنّسبة لمعجم الاستشهادات، فنجد له مصادر أولية وأخرى ثانوية، وهي:

أ. **المصادر الأولية لمعجم الاستشهادات:** إنّ معجم الاستشهادات بحكم أنّه معجم تُجمَع فيه مختلف الاستشهادات الشّعريّة والنّثريّة، فإنّه على المعجمي الذي يريد حصر الاستشهادات المستخدمة فعليًّا في العصر الحاضر، العودة إلى الإنتاج الأدبي المعاصر وجرد الاستشهادات الواردة فيه.

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 184.

[2]– ينظر: المرجع نفسه.

وإنّ جمع المادّة الأولية الأصيلة من ركائز العمل المعجمي، الذي يتمسّك أصحابه بمبادئ علم اللّغة التطبيقي؛ إذ يقوم المعجميون باختيار مؤلفات أدبيّة، وخُطب ومقالات صحفيّة، ومقابلات إذاعيّة وغيرها من المواد اللّغويّة الرّاهنة، المتنوّعة والموضوعيّة واختلاف الزّمان والمكان، وأن تكون ممثلة لجميع عصور اللّغة، الماضية والحاضرة، ويقومون بجردها بعد قراءتها، واستخراج مختلف الاستشهادات منها وتخزينها في ذاكرة الحاسوب، أو في مجلدات، تمهيدا لتصنيفها وترتيبها لما يكثر عددها.

ب. **المصادر الثانوية لمعجم الاستشهادات:** وهنا قد يلجأ المعجميون إلى استكمال مادتهم الأولية، عن طريق إرفاقها وتدعيمها بالمادة الثانويّة، وتتمثل في معاجم الاستشهاد الأخرى إن وُجِدت، سواء أكانت معاجم عامّة أم خاصة، فمن هذه الأخيرة، نجد كتب الاقتباس من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشّريف، أو من الأمثال السائرة، التي يضمّنها النّاس في كلامهم في الزّمن الحاضر، وكذلك جميع معاجم الاستشهادات عن المواضيع الأخرى، كموضوع المرأة، وموضوع الحرب مثلا.

– **مراجع معجم الاستشهادات:** وهنا قد يرجع مصنف معجم الاستشهادات إلى جميع الكتب والمؤلفات التي تُقتبس منها مادّته؛ ابتغاء التأكّد منها، وضبطها ومعرفة ظروف صحّتها.

- **حدود معجم الاستشهادات:** إنّ مقدمة معجم الاستشهادات هي التي تبيّن نوعه وحدوده، في نظر الدكتور (علي القاسمي)؛ فإذا كان متخصّصا في موضوعه أعلن مصنفه ذلك في المقدمة، وإذا كان متخصصا في نوع استشهاداته، بيّنت مقدّمتُه تلك الخاصّيّة بالذّات، كأن يكون معجما خاصّا بالأمثال، أو بالاقتباسات من القرآن الكريم، أو معجما للاستشهادات الشّعريّة أو النثريّة، وغيرها من الحدود الثقافيّة والأدبية. ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ معجم الاستشهادات لا ينبغي أن يكون سببا في الاستغناء عن الكتب الأخرى، وإنّما ينبغي أن يكون محفّزا للعودة إليها، ومطالعة بقيّة ما ألّفه الكاتب المجسّد في ذلك المعجم؛ لأنّ هذا الأخير ما هو إلا نقطة من المعجم أو الكتاب الأصلي التراثي، الذي استقيَت منه تلك الاستشهادات.

3– التّصنيف النّوعي لمعاجم الاستشهادات:

أ. **التّرتيب:** لقد استطاع الدّكتور (علي القاسمي) عدّ أنواع الترتيب المختلفة الموجودة في اللّغة والتي تختصّ دائما بالمعجم، والتي تفوق في مجملها الخمسة عشر (15) ضربًا. وقال إنّه يمكن اتّباع أيّة طريقة منها، إلاّ أن معجم الاستشهادات يتّبع إحدى الطّريقتين التّاليتين:

- **الترتيب الألفبائي**[1]: وهو يُعدّ من أبسط ضروب التّرتيب المعجمي، والذي يمكن اتّباعه في معجم الاستشهادات؛ إذ يرى (علي القاسمي) أن شواهد المعجم تُرتّب الواحدة تلوَ الأخرى بواسطة التراتبية الألفبائية، ابتداءً من الحرف الأوّل إلى غاية الحرف الأخير، الذي يبدأ وينتهي به الشّاهد في المعجم. ولعلّ معجم (الدّرّ الفريد وبيت القصيد) من أقدم المعاجم التي انتهجت هذا النوع من التّرتيب؛ حيث أدرج مصنّفه حسب رأي الدكتور (علي القاسمي) جميع الأبيات الشّعرية المشهورة، التي يربو عددها على الألفي (2000) بيت طبقا للحرف الأول، مع وضع اسم قائله أمام كلّ بيت إن وُجد.

وكذلك انتهجت كتب الأمثال الترتيب نفسه –الترتيب الألفبائي– هذه الكتب التي يمكن عدُّها نوعا متخصِّصا من معاجم الاستشهادات، مع شرح كلّ مثل، وإيراد مورده ومضربه.

ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ هذا النوع من الترتيب، وإنْ كان لا يكلّف صاحبه العناء والمشقة فإنّ نطاقَه محدود، لذا كان لزامًا على الباحث أن يحفظ الحروف الألفبائية. وتزداد قيمة المعجم إذا أضيف له فهرس بأسماء قائلي الشواهد وموضوعاتها.

- **الترتيب بحسب المؤلّفين**: "أي أنّ الاستشهادات المأخوذة من كلّ مؤلِّف توضع تحت اسمه؛ فإذا أراد القارئ البحث عن كلمة مشهورة، أو بيت شعر معروف، أو مثَل سائر، فعليه أن يعرف أوّلا اسم المؤلِّف أو الشاعر، الذي ينسب إليه ذلك القول؛ ليتمكّن من العثور عليه.

ويرى الدكتور (علي القاسمي) في هذا الصدد، أنّه توجد وسيلتان تُرتّب عن طريقهما أسماء المؤلِّفين وهما:

الأولى: ترتّب أسماء المؤلفين ألفبائيا، وهذه هي الطّريقة التي اتّبعها معجم (أكسفورد) للاستشهادات ومعجم (لاروس) للاستشهادات الفرنسية؛

الثانية: ترتّب أسماء المؤلّفين زمانيا؛ أي الأقدم فالأحدث، وهذه الطّريقة هي التي اتّبعها معجم (روبير للاستشهادات) الفرنسي"[2]. ومعنى ذلك أنّ كلا التّرتيبين مباح وصحيح في نظر الدكتور (علي القاسمي). وبعد أن ينهي المعجمي ترتيب أسماء المؤلفين، يعمد إلى ترتيب الاستشهادات تحت اسم المؤلف، كما يلي:

[1]– ينظر: علي القاسمي، المعجميّة العربيّة بين النّظريّة والتّطبيق.

[2]– المرجع نفسه ، ص 187–188– 189. (بتصرّف).

أ. "ترتيب الاستشهادات ألفبائيا؛ أي طبقا للحرف الأول للاستشهادات؛

ب. ترتيب الاستشهادات بحسب عناوين المؤلّفات التي استُقِيَتْ منها"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ ترتيب مادة هذا النّوع من المعاجم أيضًا نوعان، يمكن لصاحب المعجم اتّباع أيّهما يشاء.

- **الترتيب الموضوعي:** وهو أيضا نوع من أنواع التّرتيب، وهو بحسب الموضوعات التي تتناولها الشّواهد في المعجم، وهنا يرى الدّكتور (علي القاسمي) افتراض أن تكون هناك قائمة أوّلية لموضوعات الشّواهد، ومرتبة ترتيبا ألفبائيا، مثل: الإخلاص، والبرّ، والتّوبة، والثّواب، والجمال، والذّكاء والديمقراطية... إلخ ثم توضع الشواهد المتعلّقة بذلك الموضوع تحت اسم ذلك الموضوع. وتساءل ههنا عن كيفيّة ترتيب الشّواهد تحت الموضوع الواحد؟. **وهنا تكثر الاختيارات أمام مصنّف المعجم، ومنها ما يلي[2]:**

- ترتب الشّواهد المنضوية تحت موضوع واحد ألفبائيا، وبحسب الحرف الأوّل من الكلمة الأولى في الشاهد؛
- ترتّب الشّواهد تحت عناوين موضوعية فرعيّة؛
- ترتّب الشّواهد زمانيا؛ أيْ الأقدم فالأحدث؛
- ترتّب الشّواهد ألفبائيّا طبقا لأسماء قائليها.

إنّ قضيّة المنهج في الحقيقة قضية شائكة، وهي "معضلة الثّقافة العربيّة المعاصرة، بل إنّ أزمة التّفكير العربي المعاصر في نظرنا هي أزمة منهج، ومظاهر هذه الأزمة جلّية في المعجم العربي الحديث، العام منه والمختصّ، فالسّمة الغالبة عليه هي التسيُّب المنهجي في مستويي الجمع والوضع على السواء"[3]؛ وذلك يعني ضرورة الإسراع إلى وضع منهج لكلّ شيء أو دراسة نقوم بها، وكم نحن بأمس الحاجة إليها في فنّ صناعة المعاجم اللغويّة!

ب-المدى: معاجم استشهادات محدودة مقابل معاجم استشهادات غير محدودة: وتوجد ثلاثة أنواع من المدى، وهي المدى اللّغويّ، والجغرافيّ، والتّاريخيّ؛ فبالنّسبة **للمدى اللّغويّ** فهو المتعلّق بتصنيف معاجم الاستشهادات بحسب اللّغات التي تحتويها؛ إذ نجد الثّنائيّة اللّغة والأحاديّة اللّغة، وكذا المتعدّدة اللّغات

[1]– علي القاسمي، المعجميّة العربيّة بين النّظريّة والتّطبيق، ص 189.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ط 1. بيروت: 1987، دار الغرب الإسلامي، ص 6.

ويرى عليّ القاسمي، أنّ هذا النّوع من المعاجم قليل الوجود. وأمّا المدى الجغرافيّ، فهو المتعلّق بتصنيف معاجم الاستشهادات بحسب المكان الذي تأخذ مادّتها منه؛ ففي نظر علي القاسمي، هناك "معاجم وطنيّة فقط، ومعاجم استشهادات بلدان معيّنة فقط، وأخرى مقتبسة من جميع أنحاء العالم"[1]؛ وعليه يكون هذا الأمر متعلّقا بالبيئة المكانيّة لا غير. وأمّا المدى التّاريخي، فهو المتعلّق بالمدّة التّاريخيّة التي أُخِذن منها الاستشهادات، وفي نظر علي القاسمي، فإنّه "توجد معاجم استشهادات معاصرة، وأخرى مأخوذة من كلّ العصور"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ هذا المدى يهتمّ بالحقبة الزّمنيّة المحدّدة التي كانت فيها هذه الاستشهادات.

ج-التخصيص: معاجم عامّة مقابل معاجم متخصّصة: ويتعلّق الأمر بمجال الاختصاص؛ بحيث يرى عليّ القاسمي أنّ "معجم الاستشهادات العام يهتمّ بجميع المواضيع في حقول المعرفة، بينما يهتمّ معجم الاستشهادات المخصّص بموضوع معرفيّ واحد"[3]، والمثال على ذلك هو: موضوع الحدادة، العلم، العمل المزاح، الغضب.... إلخ.

- **الفرق بين معاجم الاستشهادات ومعاجم اللّغة:** إنّ نقاط الاختلاف بين هذين النّوعين من المعاجم، تتمثّل في الغرض، والمصنِّف، والمداخل، والكشّاف. فمن حيث **الغرض:** "فإن معاجم اللّغة تمدّ مستعمليها بكافة المعلومات اللّغويّة المتعلّقة بالكلمات ومعانيها واستعمالاتها، وطريقة تلفّظها، بينما تمدنا معاجم الاستشهادات بالاستشهادات الشائعة في مجالات الحياة المختلفة فقط. وأمّا من حيث **المصنِّف:** فإنّه يتولّى تصنيف المعاجم اللّغوية العامة لسانيون ومعجميون، بينما يختصّ الأدباء والنقاد والباحثون في الآداب بمعاجم الاستشهادات، فكان أوّل مصنِّف عربي للاستشهادات الثّعالبي، الأديب السّيال قلمُه. وأما من حيث **المداخل:** فإنّ معاجم اللّغة تتألّف عادة من الوحدات الصّرفية والتعابير الاصطلاحيّة، في حين تتألف معاجم الاستشهادات من أسماء المؤلفين أو الموضوعات. وأمّا من حيث **الكشّاف:** فإنّ معاجم اللّغة في نظر علي القاسمي لا تشتمل على كشّاف، ما عدا قائمة المختصرات، ولكن معاجم الاستشهادات فإن الكشّاف يحتلّ مكانة بارزة فيه قد تبلغ مساحتها ثلث حجم المعجم، ويضم هذا الكشّاف أسماء المؤلفين ورؤوس الموضوعات"[4]. فهذه إذً بعض الفروق الجوهرية الموجودة في معاجم اللّغة ومعاجم

---

[1]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 148.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، ص 148-149.

[4]- المرجع نفسه، ص 149-150. (بتصرف).

الاستشهادات من وجهة نظر علي القاسمي، والتي توجه القارئ لأن يفرّق بينها، وكلاهما يخدمه بصورة أو بأخرى، وفيهما يجد ضالّته المنشودة دائما كلّما ابتغى العودة إليها لإثراء خطابه أو كتاباته، بالنسبة للمحامين، أو السياسيين، أو الأدباء، أو اللغويين.

4- معجم الاستشهادات وتقنية تأليفه: إنّ من بين تقنيات تأليف معجم الاستشهادات، نجد التّمثيل والاقتباس، والاستشهاد، وسأحاول شرح هذه النّقاط الثّلاث في ما يلي:

التمثيل: "تشغل كلمة **مثل** مكانا متميّزا في النّصوص العربية القديمة، فقد استعملها القرآن الكريم ثماني وثمانين (88) مرّة في سياقات مختلفة، كانت في أغلبها على صيغة الإفراد، ووردت في أكثر من حديث من أحاديث الرسول، أما في الآثار الأدبيّة فقد اتّخذت مادّة رئيسة لِما عُرف بكتب الأمثال كما دخلت في النّسيج القصصي لبعض الكتب الأدبية، مثل كليلة ودمنة"[1]. ومن أجل شرح هذا العنصر، سأعمد إلى دراسة النّقاط التّالية:

- **تعريف المثل:** لقد وردت كلمة المثل في القرآن العظيم، في مواضع عدّة منها: قال تعالى: ﴿**محمد رَسُولُ الله والّذينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُون فَضْلاً من الله وَرِضْوَانًا سِيمَاهُم في وُجُوهِهُم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ في التَّوْرَاةِ ومَثَلُهُمْ في الإنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَآزَرَه فاسْتَغلَظَ فاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الّذِين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾. [الفتح – 29] . أي أنّ ذلك من صفات محمد صلّى الله عليه وسلّم، وأصحابه الكرام. وكذلك وردت في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الجَنَّة الّتِي وُعِدَ المتّقُون فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يتَغَيَّرْ طَعْمَهُ وأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ومَغْفِرَةٌ مِن رَبِّهِم كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ في النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُم**﴾. [محمد – 15]. ويقصد هنا صفة الجنّة، كما وردت بمعنى العبرة في قوله تعالى: ﴿**فَجَعَلْنَاهُم سَلَفًا وَمَثَلاً للآخِرِينَ**﴾ [الزخرف – 55]. كما قال تعالى: ﴿**وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحمْنِ مثلاً ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُو كَظِيمٌ**﴾.[الزخرف – 15]. وجاء في قوله أيضا: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِب مَثَلٌ فاسْتَمِعُوا لَهُ إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإنْ يَسْلُبْهُم الذُّبَابُ شَيْئًا لاَ يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفُ الطَّالِبُ والمَطْلُوبُ**﴾ [الحج – 70].

[1]– الشاذلي الهيشري "المثل لغة واصطلاحا" مجلة المعجمية، تونس: 1988، جمعية المعجـمية العربية بتونس، العدد4 ص 59.

كما وردت كلمة المثل في الحديث النبوي الشريف، وذلك في صحيح البخاري، عن أبي موسى عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، أنّه قال: ﴿**مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كالأُتْرُجةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لاَ يَقْرَأُ القُرْآنَ كالتَّمْرَةِ طَعْمُهَا طيّبٌ وَلاَ رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الّذي يَقْرَأُ القُرآن كمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طيّبٌ وطَعْمُهَا مُرٌّ، ومَثَلُ الفَاجِرِ الّذِي لا يَقْرَأُ القُرْآن كمثل الحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ وَلا رِيحَ لَهَا**﴾ ويعني ذلك ضرب المثل أو تمثيل الشيء أو الشّخص بآخر.

أ- **تعريف المثل لغةً:** لكلمة المثل تعريف لغويّ هو: "مَثَلْ، مِثْل: كلمة تسوية، يُقال: هذا مِثْلُه ومَثَله كما يقال شبهُه وشَبَهَه بمعنى واحد"[1]، والمثل هو: "الشيء الذي يُضرب بالشّيء مثلاً فيُجعَل مِثله، إنّما المثل مأخوذ من المثال والحذو، والصّفة تحلية، ونعت، ويقال: تمثّل فلان ضرب مثلاً، وتمثل بالشيء ضربه مثلاً"[2]. فالمثل إذًا هو مثال شيءٍ آخر، مشابه له في الصّفة.

ب- **اصطلاحا:** ولكلمة المثل أيضًا تعريف اصطلاحي هو: "إنّ الأمثال فلسفة الشعوب والعدوى الأكثر انتشارا، نتعرّف من خلالها على تقاليد هذا الشعب، ونطّلع على عادات ذلك، وندرس سيرة ذاك لأنّها أخت التاريخ"[3]، ونلاحظ من خلال هذا التّعريف أنّ المثل يمثّل ثقافة أمّة ما أو شعب ما، وطريقة التفكير لدى الأفراد، ومعتقداتهم السائدة، سواء أكانت هذه الأمثال جيّدة أم سيئة، كما أنّ الشَّبَه بين أمثال بلد وآخر وارد، وإن اختلفت الصياغة وتباعد الزمان والمكان. "واكتشفت بعض البلدان ما للأمثال من غنى أدبي وشعبي، كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وانكلترا وفنلندا، فقام لغويّوها بأبحاث ودراسات، ووضعوا المصنّفات الجمّة في مختلف حقولها، ممّا أضفى على الآداب العالميّة إفادة بالغة الأهميّة"[4]. إنّ الجزائر بلد غني بالأمثال الشّعبية التي تصبّ في قوالب متنوعة تمثل مختلف ميادين الحياة، وللمثل مورد ومضرب؛ فأمّا المورد فهو القصّة التي تحكى حوله، وقد حدثت في زمن ماض وبعيد. وأما المضرب فهو الحالة المشابهة لتلك القصّة، التي تكرّرت في الحاضر، وانطبقت مواصفاتها عليها. وتكتسي الأمثال أهمّيّةً بالغة؛ إذْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يتحدّث بالأمثال في أحيانٍ كثيرة، حتّى قيل إنّها قد

---

[1]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، ط1. بيروت: د ت، مج14 مادة: **(م ث ل)**.

[2]- المصدر نفسه، مادّة **(مَثَّل)**.

[3]- ميشال مراد، معجم الأمثال العالمية، د ط. بيروت: 1998، دار المراد، ص5.

[4]- المرجع نفسه، ص6.

بلغت الألف؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ إنّما يدَلُّ على ما تحملُه الأمثال مِنْ ميزةٍ عظيمة في الحياة وبخاصّة لَمَّا تُوَظَّف في المُعامَلات؛ لأنّها من الآداب الهامّة التي تُغذّي العقول والأفئدة على السّواء.

الاقتباس: هو بجانب التّمثيل، وله تعريف لغوي وآخر اصطلاحي، كما يلي:

- **لغة:** "القبَس هو النّار، أو الشُّعْلة من النّار، ويقال: قَبَسْتُ منه نارا، أَقْبَسُ قبْسًا، فأقْبَسَنِي؛ أي أعطاني منه نارا، واقتبستُ منه علما؛ إذا استفدت منه"[1]. **فالاقتباس** يعني أخذ جزء من كلّ من أيّ شيء.

- **اصطلاحا:** إنّ التّعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح واحد، "فالاقتباس عند البلاغيّين هو أن يضمِّن المتكلم منثورَه من الكلام، شيئا من القرآن الكريم، أو الحديث النّبوي الشّريف، على وجه لا يشعر أنّه منهما"[2]. فالاقتباس إذًا من هذه الوجهة، هو أخذ النّصوص على سبيل الاستشهاد. وهناك اقتباس من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الشريف. كما أن الاقتباس يمكن أن يطال المعنى دون اللفظ، ويقول (أبو منصور الثّعالبي، ت 429 هـ) في هذا الشأن: "إذ هو مقتبس الألفاظ والمعاني من أحسن الكلام وأقوَم النظام، وأنوَر النور،... ذلك كلام ربّ العزة"[3]. وعلى كلٍّ؛ فإنّ الاقتباس يعني الأخذ من كلام العرب شعرهم ونثرهم، أو من القرآن والحديث، أو من الأمثال السّائرة والحِكم البليغة؛ وذلك ابتغاء الاستشهاد بها في عمل أدبي ما.

- **الاستشهاد:** الشّاهد هو مفرد كلمة شواهد في اللّغة، وفي لغة القانون هو الشخص الذي يتولّى الإدلاء بشهادته، أو بما رآه من أجل تأكيد أو دحض مزاعم أحد الأطراف. "والشّاهد في اللّغة العربيّة مشترك لفظي يتكوّن من عنصرين، وهما:

أ. **الشّاهد:** عاقل، وجمعه الشهود والأشهاد والشهداء؛ وهو الذي يشاهد حادثة ما ويدلي بها إلى الحكّام، أو أيّ شخص يريد أن يصف له ما شاهده بعينه المجرّدة؛

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (قبس).

[2]- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، د ط. بيروت: د ت، دار إحياء التراث العربي ص 414-416.

[3]- أبو منصور الثعالبي، الاقتباس من القرآن الكريم، تح: ابتسام الصفار، د ط. بغداد: 1975، دار الحرية للطباعة، ص 22.

ب. الشّاهد: غير العاقل، وجمعه **الشّواهد:** أي الدّليل: وفي صناعة المعجم، يتألّف هذا الدّليل عادةً من جملةٍ مقتبسة من مختار النّثر أو الشعر"[1]؛ وبما أنّ الشاهد في اللّغة والأدب يحمل هذا المعنى الثّاني، فهو يُوظّف من أجل توضيح الفكرة وبيانها وتأكيدها أكثر للقارئ أو السّامع.

وإنّ الاستشهاد في اللّغة كما أسلفنا الذِّكر، هو الإتيان بأمثلة من كتب التراث، أو من معاجم الأمثال السائرة، أو من مصادر أخرى أدبيّة، وتضمين المقال أو الكلام بمختلف الاستشهادات الحيّة، ابتغاء تأكيد الكلام وتزيينه. "ومن المعلوم أنّ الشّواهد هي المصدر الأوّل للنّحو واللّغة، وعليها المعوَّل في إثبات الأحكام، ونعني بالشّواهد:

أ. القرآن الكريم والقراءات؛

ب. كلام العرب من شعرٍ ونثر؛

ت. الحديث النّبوي، وهناك خلاف في الاستشهاد به، والأكثرون على عدم الاستشهاد به"[2]؛ وهذا باختصار شديد ما يُستَشهَد به من الشّواهد، ولم أُطِل فيها، أو أحلّل؛ لأنّ الحديث فيها طويل وملئ بالنّقد والمعارضات.

- **أغراض الشواهد:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ أغراض الشواهد تتعدّد وتتباين، فبينما كان الأصوليّون واللّغويّون والمعجميّون والخطباء يستخدمونها في كتاباتهم العلميّة والأدبيّة، إلاّ أنّ طريقة استخدامها كانت واحدة تقريبا، فالمتكلّم أو الكاتب يستنبط دليلا من المصادر التراثية الأصيلة، والتي تتمثل في القرآن، والحديث، والأمثال، والحِكم، والشّعر، والنّثر، ويجعلها شاهدا على ما يقوله أو يكتبه. ومن بين الأغراض التي تؤديها الشّواهد، نجد ما يلي:

- **الشواهد المعجميّة:** تعدّ صناعة المعجم من أرقى وأعلى الصّناعات في العالم؛ لأنّها صناعة نبيلة تهدف الحفاظ على اللّغة والمقوّمات الوطنيّة. وقال الدكتور (علي القاسمي) إنّ المعاجم العربيّة قد نشأت في بادئ أمرها وسيلة لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ثم تطوّرت لتغطّي كافّة اللّسان العربي واتّبع المعجميّون الخطوات الضّروريّة في تصنيف معاجمهم، من جمع للمادة اللّغوية واختيار وترتيب

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 715. (بتصرّف).

[2]- فاضل صالح السامرائي، الدّراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشري، د ط. بغداد: 1971، مطبعة الإرشاد، ص 40.

المداخل، وإعطاء المعلومات الدّلالية والمعجميّة واللّغويّة، والنّحويّة، والصّوتية والصّرفية المختلفة بشأنها.
وبالنتيجة قال (علي القاسمي) إنّ المعجميّين اللّغويّين **قد استخدموا الشواهد لغرضين أساسين، وهما:**

- "إعطاء الدّليل على أنّ اللفظ موضوع البحث مستعمَل في اللّغة العربيّة، أو في لهجات القبائل العربية المتباينة؛

- إعطاء الدليل على معنى اللفظ موضوع البحث، أو على أحد معانيه؛ لأنّ المعنى المنوط باللفظ قد يتغير بحسب السياق"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ الشّواهد تؤدي دور الاستدلال على المواضيع اللّغويّة التي كان اللّغويّون العرب يهتمّون بها.

- **الشواهد النحوية:** وإلى جانب الشّواهد المعجميّة، "فقد كان النّحو العربي في بداية نشأته نحوًا وصفيّا لا معياريّا، سواء أكانت المدرسة التي كان ينتمي إليها النُّحاة هي مدرسة البصرة، أم الكوفة، أم بغداد والمقصود بالنّحو الوصفي هو النّحو الذي يصف الاستعمال اللغوي ويقعّده، ويصف اللّغة المستعملة فعلا، بعكس النحو المعياري، الذي يضع فيه النحوي القواعد، أو المعايير، ويطلب من المتعلمين تطبيقها في لغتهم المنطوقة أو المكتوبة"[2]؛ وذلك يعني أنّ "النّحو الوصفي الوظيفي أكثر فعاليّة من النّحو المعياري"[3]، وذلك شبيه بالفرق بين الدراسات الزّمنية والوصفيّة الآنية للّغة.

- **الشواهد البلاغية:** وللبلاغيين أيضا شواهد خاصّة بهم، تدرج في خانة البلاغة والبيان والبديع، فإذا نظرنا إلى علم البيان وجدناه يتألف من عدّة فروع، ومنها الاستعارة، والكناية، والتورية، وإذا ألقينا نظرة على علم البديع، وجدناه يحمل المحسّنات البديعيّة اللفظيّة، والمعنوية، والطّباق بنوعيْه السّلبي والإيجابي وغيرها كثير في البلاغة. وبواسطة هذه الشّواهد البلاغيّة الثريّة، التي غالبا ما نجدها في الشّعر والنّثر يمكن للمعجمي الاستشهاد بها في مدوّنته المعجمية.

ويرى الدكتور (حسّان تمّام) في هذا الصّدد، أنّ علم البيان والذي هو فرع من فروع علم البلاغة يصلح أساسًا نظريًّا لبناء علمٍ خاص بدراسة المعجم نظريًّا وعمليًّا. "فأمّا نظريًّا؛ فإنّ هذا العلم يمكن أن يشرح لنا كيفيّة وضع الكلمات، وهي رموز للمعاني، فيتناول الاشتقاق، والتعريب، والنّحت، والتّوليد وغيرها من الطّرائق التي يبنيها فقه اللّغة، والتي يمكن للكلمة العربيّة أن تُبنى على أساسها، ويشرح دلالات

[1]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 156.

[2]– تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص 144.

[3]– محمد جواد مغنية، علم أصول الفقه، ط 2. بيروت: 1975، دار العلم للملايين، ص 13– 15.

الكلمات، وتعدّد معانيها المعجميّة، وكذا تحديد طبيعة هذه المعاني، إنْ كانت حقيقيّةً أم مجازيّةً، والفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي لكلّ مفردة، وغير ذلك من المباحث النّظريّة والبيانيّة التي لا يستغني عنها المعجم في عمومه. وأمّا عمليًّا؛ فيشرح لنا أحسن منهج لوضع المعاجم؛ بحيث يذكر الغاية الأساس من كتابة وتأليف المعاجم، والغاية المرجوّة بالنّسبة لقارئيها، ولذلك توجد علاقة بين المعجم وعلم الصّوتيّات؛ حيث يساعد النّظام الصّوتي والإشارات الصّوتية والفونيتيك المعجم في بناء مادّته، ونظام الإملاء، الذي يورّثه طريقة في رسم الكلمات، والتي يتعلّمها القارئ، وعلم الصّرف الذي يبيّن تصريفات الكلمة في مختلف الأزمنة والضّمائر، وصلةٌ أخرى بين شواهد المعجم وبين علم النّحو؛ لأنّ النحو في حد ذاته، في نظر الدكتور (تمام حسّان) لا يتّصل بالمعجم، ولكنْ بشواهده بطرائق استعمالها ومعانيها المختلفة، مع ذكر أهمّيّة الاستشهاد في تحديد المعنى، وغير ذلك كثيرٌ ممّا يهتمّ المعجم باستقصائه والاهتمام عليه من علم البيان"[1]. وذلك يعني صلاح علم البيان في الدّراسات المعجميّة، في شقّه النّظري والتّطبيقي، رغم أنّ ذلك غير معروف عند كثير من المعجميّين.

- **الشواهد الفقهية:** يعرّف علم أصول الفقه بأنه "علم بالقواعد التي يتوصّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلّتها؛ فإذا قلنا إنّ الصلاة واجبة، قلنا إنّ هذه قضيّة شرعيّة، موضوعها الصلاة ومحمولها الوجوب، ودليلها الآية القرآنية"[2]. وذلك يعني أنّ الآيات القرآنية والأحاديث النّبويّة الشّريفة حاملة لمعاني كثيرة، هذه التي تزخر بالشّواهد **الفقهيّة**، التي تستخلص من كتاب الله ومن سنة نبيه المصطفى كما قد يستخدم علماء الأصول والدّين الشّواهد البلاغيّة، التي يستنبطونها من الشّعر والنثر، ويوظّفوها في أغراضهم العلميّة والدّينية.

- **الشواهد المتعدّدة الأغراض:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أن الشّاهد الواحد يمكن أن يستخدم في أغراض عدّة، ، كما هو الحال في البيت الشّعري التالي:

"**بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد**

إذ يستشهد به النّحاة على جواز تقديم الخبر، ويستشهد به البلاغيون في باب التشبيه، ويستشهد به الفقهاء في باب الوصيّة، ويستشهد به الفرضيون –من علم الفرائض– من الفقهاء في توزيع الميراث على

[1]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 319–320. (بتصرف).

[2]- علي القاسمي، معجم الاستشهادات، ص 21.

أبناء الأبناء رغم أن هذا البيت لم ينسب إلى قائله قط"[3]. ومثل هذا الشاهد يحمل أهميّة بالغة في مختلف ضروب العلم، ولا يمكن الاستغناء عنه، بالرّغم من عدم ثبوت قائله الحقيقي، وهو متعدّد الأغراض والمنافع.

- **كيفية استخدام الشواهد[1]:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ استخدام الشّاهد بطريقة محكمة ومؤثرة يتطلّب شرطين أساسين، وهما:
- **الأول:** الاقتصاد في الاستعمال؛
- **الثاني:** الدقة في التوقيت؛ بمعنى عدم تكديس الشواهد في النّص الواحد، والاستشهاد بالمؤلف المناسب في الوقت الملائم، فلكلّ مقام مقال كما يُقال. وإذا كان الاستشهاد فنًّا، فإنّ الدّقة في استعماله موهبة.

ولو تصفحنا كتب المشاهير، وجدناهم قد ضمّنوا الشّواهد في مؤلفاتهم بصورة محكمة، وطريقة ذكية سلسة، يستمتع بها القارئ؛ بحيث تجذبه كالمغناطيس إليه ولا ينفر منها بتاتا. أما الكتّاب الفاشلون فيأتي استشهادهم متكلّفا مملاّ، مكدّسا بين الأسطر وفي سائر الكلام؛ بحيث بجعل المستمع القارئ ينفر من حديثه في عجالة.

وإنّ الاستشهادات في منظور الدكتور (علي القاسمي) لا تمثل حلية يزيّن بها الكاتب مقاله فحسب، وإنما تعدّ مرجعا يستطيع القارئ أن يعتمد عليه ويشير إليه، ومن هنا يرى ضرورة أن يحرص الكاتب على صحة الشاهد ودقته، وإيراد الاقتباس دون تحوير يخلّ بمعناه، أو بتر يشوّه لفظه، وأن يعطي كلّ ذي حقّ حقّه، فلا ينسب القول إلى غير قائله، ولا يعزو الفضل إلى غير أصحابه.

- **مكانة الشّاهد وشيوعه:** يرى الدّكتور (علي القاسمي) أنّ "الشاهد الذي تجتمع فيه فخامة المعنى وجزالة اللفظ، هو الذي يقع الاختيار عليه، ومن ينظر في الشواهد القديمة من التراث العربي، بغضّ النّظر عن نوعيّة هذه الشّواهد، يلحظ أن بعضها قد كتب لها البقاء والشيوع بين أوساط الأدباء والمثقفين فيُقبلون عليها، يغترفون من نبعها الصافي، بينما تشيع شواهد أخرى في فترة زمنية محددة وفي إقليم مكاني معروف، ولكنها سرعان ما تندثر وتزول؛ لأنّها لا تتمتع بصفات الفخامة والجزالة، والرونق وفعالية التأثير في السامع والمتلقي لها. ويرى (علي القاسمي) أن هذه الظاهرة ليست وقْفا على الثقافة العربية

[3]- نقلا عن: حسن الكرمي، قول على قول، ط 7. بيروت: 1986، دار لبنان للطباعة والنشر.

[1]– ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتّطبيق.

فحسب، وإنما هي معمّمة في مختلف الثقافات الغربيّة والأجنبيّة، ففي الطّبعة الثانية من معجم (أكسفورد) للاستشهادات، تم إسقاط مئتين وخمسين (250) استشهادا من طرف مصنفي هذا المعجم، بعد اثنتي عشر (12) سنة من نشر الطبعة الأولى"[1]. وفي هذا المضمار، يرى (علي القاسمي) أن هناك بعض العوامل التي تساعد في انتشار الشّاهد وشيوعه، ومن بينها نجد:

- **مكانة القائل:** للقائل مكانة في الاستشهادات؛ "حيث تكون للشّخصية الأدبيّة التي يستشهد بأقوالها وقعة كبيرة في الكلام المعروض على القرّاء أو جمهور المستمعين، فإذا استشهد بشعر (المتنبي) أو بالأحاديث النّبويّة الشّريفة، أو بآيات من القرآن العظيم، أخذ ذلك المقال المجرى المناسب والنّاجح له؛

- **قِدم الشاهد:** إذ كلّما كان الشّاهد قديم العهد، بعيد الفترة الزمنية، كلّما كان فعّالا في عمليّة الإيصال؛

- **أفضلية الشّاهد الشّعري على نظيره النثري:** إذ كلّما كان الاستشهاد بالشّعر، كلّما كان المقال أفضل لأنّ الأذن تستسيغ الموسيقى والوقع الجميل على المسامع"[2]، كما أن الشّعر أصعب في التأليف من النثر.

- **طرائق الاستشهاد والاقتباس:** توجد طرائق عدة للاستشهاد والاقتباس، ومن بينها نجد:

1- **التّنصيص:** "ويقصد بالتنصيص أن يأتي المتكلّم بالنّص الكامل للعمل الأدبي، شعرا ونثرا، ويضيف هنا الدكتور (علي القاسمي) قائلا إنّه لا يتصوّر متكلّما أو كاتبا يستشهد بالنّص برمّته، إلاّ إذا كان النّص قصيرا كالحديث النبوي، أو المثل، أو مأثورة لأحد المشاهير. وقد جرت العادة ألا يتعدّى الاستشهاد بيتا أو بيتين من الشعر"[3]؛ بمعنى أن الاقتباس يجب أن يكون قصيرا لا يتعدى السّطرين أو الأربعة أسطر على الأغلب.

2- **التّضمين:** ونقول عليه في الاستعمال اللّغوي: "ضمّن الشّيء جعله فيه، وأودعه إيّاه، وبالتّالي فإنّ الاستشهاد والاقتباس يعنيان بالضّرورة تضمين كلام القائل إحدى المآثر المعروفة عن السّابقين من المشاهير.

3- **التّلميح والاكتفاء:** إنّ التّلميح في علم البديع هو إشارة إلى مثل سائر أو إلى حديث، أو قول مشهور، أو إلى آية من القرآن الكريم، وتتجسّد هذه الإشارة بواسطة كلمة أو كلمتين، على خلاف

[1]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 164.

[2]- المرجع نفسه، ص 166.

[3]- المرجع نفسه، ص 167.

التّضمين الذي يمكن أن يتطلّب الإتيان ببيت كامل من الشّعر، أو ببيتين منه"[1]. وتتداخل حدود التلميح بضرب آخر من ضروب البلاغة، وهو الاكتفاء، الذي هو أهمّ من التلميح؛ إذ "هو أن يحذف بعض الكلام ويستغنى عنه بدلالة الموجود عليه"[2]. ويرى الدكتور (علي القاسمي) في استواء أن يكون المعنى المحذوف شاهدا معروفا، أم مجرّد كلام أراده القائل من خلال السّياق.

- **العقد:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أن العقد هو نظم النثر، ويشترط فيه "أن يأخذ الشّاعر مجمل ألفاظ المنثور أو معظمها، مع إجراء التّحويرات والتّعديلات الطّفيفة اللاّزمة، لإدخالها في أحد الأوزان الشّعريّة، فمثال الحديث النبوي المشهور، القائل: «الأرواح جنود مجنّدة، ما تعارف منها ائتلف، وما تنافر منها اختلف»[3]. نظمه أبو نواس، فقال:

إنّ القلوبَ لأَجْنَادٌ مُجـــــــنَّدَة بالإذْنِ مِنْ ربِّها تَهْوى وتأْتلِف

فمَا تعَارَفَ مِنْها فَهُـوَ مُؤْتلــف وَما تَنَاكَر مِنْــها فَهُـوَ مُخْتَلِف

وكذلك فعلَ شعراء آخرون، أمثال: (أبو العتاهية، بديع الزمان الهمذاني، وغيرهما).

- **الحلّ:** الحلّ هو عكس العقد، ويشير إلى نثر الشّعر، ومن أمثلة الحلّ، قول (بديع الزمان الهمذاني) في ما يلي: "وفي الأرض مجال إن ضاقتْ ظلالكَ، وفي الناس واصل إن رثت حبالكَ"؛ فهو حل لبيت (معن بن أوس) القائل:

وفي الناس إنْ رثَّتْ حِبالُكَ واصِلْ وفي الأرضِ عنْ دار القلَى مُتَحَوّل"[4]

وهناك أمثلة أخرى عديدة للاستشهاد، منها: نسبة الشاهد إلى قائله، أو نسبته إلى غير قائله، وكذا رواية الشعر، ونحل الرّواة، والتّضمين، وغيرها كثير. "وتبرز وظيفة المعجم في حاجة أبناء اللّغة إلى معجم يرجعون إليه، يستقرؤونه في البحث عن معاني الكلمات التي تعرض لهم، وهم يشعرون بهذه الحاجة، عندما يقرؤون نصوصا فيها من غريب الألفاظ، ما لم يكونوا قد عرفوا معانيها من قبل، وهذا في

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 168.

[2]– شمس الدين محمد النواجي الشافعي، الشفاء في بديع الاكتفاء، تح: محمد حسن أبو ناجي، د ط. بيروت: 1403 هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 26.

[3]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 170.

[4]– المرجع نفسه، ص 171.

ذاته، يعني أنّ المعجم مفتاح تلك النصوص"[1]؛ ومعنى ذلك، أنّ المعجم إنْ توفّر على كلّ هذه الخصائص، فإنّ قيمته ستزداد –لا محالة– عند قرّائه، ويشعرون بأهمّيّته ومكانته بين المعاجم الأخرى.

وفي ملخّص هذا الفصل، يمكن القول إنّ الدّكتور (علي القاسمي) قد أعطانا دراسة وصفيّة دقيقة لما يجب أن يكون عليه المعجم الثّنائي والأحادي اللّغة، والمخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، كما أنّه قدّم التّصنيف النّوعي لمعاجم الاستشهادات، وكذا الفرق بينها وبين المعاجم اللّغويّة، من حيث الطّبيعة والهدف. وعليه يكون الدكتور (علي القاسمي) في هذه المرحلة أيضًا، قد برز في حقل المعجميّة، بحكم أنّه قد ألّف المعجم الوحيد والرّائد في الوطن العربي، والمتعلّق بمعجم الاستشهادات الموسّع، وذلك يضاف إلى خبرته الطّويلة، وحنكته العلميّة.

[1]– سمير شريف استيتية، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ط 1. الأردن: 2005، عالم الكتب الحديث، ص 300.

الفصل الرابع: خصائص المعجم الجيد.

1. تقويم المعجم الثنائي من حيث :

أ. الغرض:

- وحدة الغرض؛
- الجدة والمعاصرة.

ب. المضمون:

- المقدمات؛
- تاريخ اللغة؛
- نظام اللغة الأجنبية الصّوتي؛
- نحو اللغة الأجنبية؛
- الخط؛

2. دليل استعمال المعجم.

3. صلب المعجم:

- الشكل؛
- المداخل؛
- المعلومات الصوتية؛
- المعلومات النحوية؛
- المعلومات المتعلقة بالدلالة؛
- الاستعمال؛
- الأمثلة التوضيحية؛
- الشواهد الصورية؛
- المعلومات الاشتقاقية التاريخية (التأثيلية).
- الشكل الخارجي.

لقد تكلّم (تشومسكي Chomsky) عن السّمات المعجميّة قائلاً: "لقد وُصف المعجم قبل هذا ببساطة بأنّه مجموعة من المواد المعجميّة، تتألّف الواحدة منها من مصفوفة سمات مميّزة (ز) ورمز مركّب (ج) وهذا الثاني هو مجموعة سمات من أنواع عديدة، سمات نحويّة ودلاليّة تخصّص؛ أي العمليّات الصّرفيّة والتّحويليّة، تستعمل على السّلاسل التي تحتوي المفردات صاحبة السّمات، وكذلك سمات تستثني المفردات من بعض القوانين الفونولوجية، وهكذا"[1]؛ ومعنى ذلك أنّ المعجم ذو خصائص لا نجدها في الكتب اللّغويّة العاديّة، وتُعدّ المميّزات الدّلاليّة والنّحويّة والصّوتيّة والصّرفيّة من خصائص المداخل والمواد بصفةٍ عامّة. كما أنّ المعجم ذو أهداف فكريّة وعلميّة أيضًا؛ بحيث "إنّ الاتّجاه في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، يفترض أن يكون المعجم امتدادًا للبنية الفكريّة السّائدة في عصره، وتعبيرًا عن مذاهبها؛ لأنّه قائم في جوهره على جدليّة التّطوّر والثّبات، كما يفترض ألاّ تتّجه وظيفته أساسا إلى حماية اللّغة فحسب، بل جعلها معبّرة عن العصر، وافية بمطالب العلوم والفنون الحديثة"[2]؛ وذلك يعني بالضّرورة مواكبة المعجم للظّروف التي يحياها المجتمع، وأن يكون مرآة تعكس ما يستجدّ فيه من الأفكار والعلوم.

1- تقويم المعجم الثنائي: يمكن تقويم المعجم الثّنائي اللّغة كما يلي:

أ. **الغرض:** إنّ الغرض يعني الهدف أو الغاية، "ويتعيّن على القاموس العام الثنائي اللّغة (ونعني بالقاموس العام الذي لم يقتصر على علم بعينه، أو فنّ بذاته، ليصبح معجما خاصّا، أو معجما كمعجم الطّبّ، ومعجم الموسيقى) أن يخدم جمهورا معيّنا أوّلا، وأن يخصّص لغاية واحدة ثانيا"[3]؛ بمعنى أنّ المعجم الثنائي اللّغة يجب أن يكون في خدمة الجمهور بصفة عامّة، مثال على ذلك: القاموس الفرنسي العربي؛ وبما أنّه ثنائي اللّغة، فإمّا أن يخدم القارئ العربي، أو يخدم القارئ الفرنسي، أو كلاهما معا، إلا أنّ الإفادة منه بصفة كاملة وعلى الوجه الأمثل غير ممكنة.

[1]- حسان سعيد النّعمي، ابن جنّي عالِم العربيّة، ط 1. بغداد: 1990، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ص 177.

[2]- زاهية عثمان، جهود جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس في ترقية اللّغة العربيّة، د ط. الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، ص 216.

[3]- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 215.

وإنّ المعجم الإنكليزي العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، يجب أن يسهم في تلبية حاجات القراء الإنكليز، بأن يفهموا اللّغة العربيّة، ويتمكّنوا من أدائها، ولكنّ الصّعوبة تعتري هذا النّوع من المعاجم، بحُكم استحالة الجمع بين هدفين اثنين في معجم واحد.

ومن أجل ذلك، فقد أوصى أصحاب علم اللّغة الحديث بوجود أربعة أنواع من المعاجم الإنكليزية العربية، وهي:

-"**المعجم الأوّل:** للعرب لغرض فهم الإنكليزية؛

-**المعجم الثّاني:** للعرب لغرض التّعبير بالإنكليزية؛

-**المعجم الثّالث:** للنّاطقين بالإنكليزية، لمساعدتهم على فهم العربيّة؛

-**المعجم الرّابع:** للنّاطقين بالإنكليزية لمساعدتهم على التّعبير بالعربيّة"[1]. ومعنى ذلك أنّ المعجم الأوّل موجّه للعرب، ويستعملون العربيّة لغة المتن والإنكليزية لغة الشرح، والمعجم الثّاني موجّه للعرب ويستعملونه للتّعبير بالإنكليزية، والمعجم الثالث للإنكليز، ونجد فيه الإنكليزية لغة المتن، والعربيّة لغة الشّرح، والمعجم الرابع للإنكليز، للتّعبير بالعربيّة.

وقد قال الدكتور (علي القاسمي) إنّ سبب فشل الكثير من المعاجم الثنائية اللغة بصفة خاصّة، يعود إلى ازدواجية الغرض؛ بمعنى أنّ صاحب المعجم، والمصنِّف له، يحاول من خلاله الجمع بين عِدّة أغراض، وغالبا ما يكون ذلك لأسباب تجارية، مثلما حدث في معجم (لاروس) الإنكليزي.

وقد لاحظ الدكتور (علي القاسمي) أيضا أنّ الغاية التي توخّاها المعجم، وهي مساعدة القارئ العربي على فهم اللّغة والنّصوص الإنكليزية لا صياغتها، ولو كان قد توخى الغاية الثانية لكان قاموسا إنكليزيا عربيا؛ بمعنى أنّ الإنكليزية لغة الشرح، والعربية هي لغة المتن.

- **المضمون[2]:** يجب أن تكون أهداف المضمون متناسبة ومحتويات المعجم الثنائي اللّغة في شكله العام بحيث أوصى المجمعيّون في مؤتمر إنديانا، في نوفمبر 1960، بأنّه لا يجب أن تقلّ عدد المداخل في المعاجم الثنائية اللّغة عن خمسين ألف (50000) مادة. كما يجب أن يشتمل المعجم الثنائي اللّغة على مقدّمات، تعرض فيها اللّمحة العامّة حول المعجم الذي بين يدي القارئ؛ ابتغاء فهم مضمون المعجم

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 216.

[2]– ينظر: المرجع نفسه.

ومختلف الرموز التي سوف يعمد إلى استعمالها في المتن، وكذا يجب على مصنّف المعجم أن ينوّه بتاريخ اللّغة المتن، وعصورها الذّهبية، وأشهر روّادها ورجالات الفكر واللغة والأدب فيها، ومختلف المعلومات الحضاريّة، التي يمكن أن تضع القارئ لذلك المعجم في الصورة، وعلى الواجهة.

كما أنّه يُفترض في المعجم الثنائي اللّغة أن يتحدّث فيه مصنّفه عن النّظام الصّوتي للّغة الأجنبية المراد تعلّمها؛ لأنّ معرفة النّظام الصّوتي للّغة الأجنبية جزء من فهمها واستيعابها، مع العلم أنّ النظام الصّوتي هو أصعب جزء يمكن تعلّمه في أيّة لغة مهما كانت. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على مصنّف المعجم الثنائي اللغة أن يعْمَد إلى شرح بعض المعلومات المتعلقة بالخط وبنظام الكتابة، ومختلف الرموز الخاصّة باللّغة الأجنبية محلّ الفهم والتعلم. "وأمّا القاموس أو المعجم لغير النّاطقين باللّغة العربيّة فيجب أن يختلف عن القاموس الأحادي اللّغة، الذي يتداوله صاحب السّليقة اللّغويّة، أو القاموس الثّنائي أو الثلاثي اللّغة، ومن هنا بات من الضّروري أن يقوم على صناعته أو إعداده مختصّون في تعليم العربيّة لغير النّاطقين بها، وهذا ما تفتقده اللّغة العربيّة في وقتها الحالي"[1]؛ بمعنى أنّه يجب أن يكون صانعو المعجم العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى مختصّين ومتفنّنين في ما يقومون به من عمل معجمي؛ لأنّهم يتولّون مسؤوليّة تعليم العربيّة للأجانب عنها، وهي مهمّة شاقّة وكبيرة.

ويقول الدكتور (كمال بشر) حول هذه الفكرة: "وفي كلّ الحالات، ينبغي عند وضع الخطّة، أن تُراعَى أمور مهمّة، منها تحديد مستوى المادّة التي تقدَّم، مراعاة اختلاف الدّارسِين ثقافيًّا وجغرافيًّا، ومراعاة التّدرّج في تقديم المادّة من القديم إلى الحديث، ونوصي أيضًا بمراعاة اختلاف الدّارسِين في أعمارِهم. وعند تقديم المادّة لهؤلاء الدّارسِين، ينبغي أن يقوم بها معلّمون أكْفَاء، ذوُو دراية بتعليم اللّغة لغير أهلها، آخذين في الحسبان المهارات الأربع في تعلّم أيّة لغة، وهي: الاستماع والقراءة والكتابة والحديث"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ السّبيل إلى اكتساب اللّغة الثانية بالنّسبة للمتعلّم الأجنبي، والطريقة المثلى للتّفنّن في تكلّم اللّغة العربيّة تبدأ أوّلاً بحسن الاستماع، الذي قال فيه (ابن خلدون، تـ 808 هـ) إنّه أبو الملكات اللّسانية؛ لأنّ حسن السّماع سيؤدّي افتراضًا إلى حسن القراءة والحديث وحتّى الكتابة، ما يعني أنّ صلاح هذه العناصر الثّلاثة الأخيرة مرتبطة منطقيّا، ومتوقّفة على صلاح العنصر الأوّل من مهارات التّعلّم. وأمّا القراءة، فتتمّ بكثرة

[1]– صالح بلعيد، في قضايا فقه اللّغة العربيّة، د ط. الجزائر: 1995، ديوان المطبوعات الجامعيّة، ص 285.

[2]– كمال بشر، اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، د ط. القاهرة: 1999، دار غريب، ص 21.

المطالعة والاستماع إلى القراءات التي يردّدها معلِّم اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها، أو الاستماع إلى أشرطة أو إلى مذياع، وغيرها من وسائل السّماع سواء كانت مرئيّة أم غير مرئيّة؛ فالمهمّ في الأمر أن يحصل السّماع الجيّد من طرف المتعلّم، ويحاول أن يردّد في الآن نفسه أو التعقيب بعدها مباشرةً. وأمّا الكتابة، فإنّما تحصل من توفّر العنصرين الأوّلين، وهما الاستماع والقراءة، وغالبًا ما يتمّ تعلّم الكتابة عن طريق تقليد ما يُكتَب في الكتب، أو ما قد يكتبه المعلّم لغير النّاطقين بالعربيّة، إنْ كانوا في حلقات الدّرس، أم في المدارس. وأمّا الحديث، فإنّه يكون عن طريق الاستماع إلى الكلمات والجُمَل العربيّة المتنوّعة، وغالبًا ما يبدأ المتعلّم بتكرار الحروف، فالكلمات المفردة، فالجمل والتّراكيب؛ ذلك أنّ التعلّم لا يحصل دُفعةً واحدةً، وإنّما يكون ذلك بالتدرّج وبكثيرٍ من الصبر والأناة.

ومن كلّ ما سبق شرحُه، يتبيّن لنا أنّ كلّ عمليّة أو مرحلة من هذه المراحل الأربع التي ذكرها (كمال بشر) متّصلةٌ ببعضها البعض، ولا يمكن فصلُ إحداها عن الأخرى، أو تخلّف واحدةٍ منها لتمام التعلّم. وقد أشار أيضًا إلى ضرورة أن يقوم العرب بإعداد خطّة محكَمَة لتعليم العربيّة للنّاطقين باللّغات الأخرى بحيث تلبّي حاجاتهم الأساس في هذا الصّدد، مع الأخذ بعين الاعتبار اللغة العربيّة الفصيحة أساسًا للعمل؛ لأنّ اللّغة العربيّة متشعّبة اللّهجات، ولكلّ بلدٍ طرائقه في نطقها، وإذ نحن نعلَم أنّ لغة الضّاد ثريّة من حيث الشّكل –عدّة أنماط من الكتابة– ومن حيث المضمون –عدّة معاني للّفظ الواحد، وكذا تمتُّع العربيّة بنظام التّقليبات والاشتقاقات، وغيرها من الخصائص– لا يجدر باللّغويّين العرب ترك الرّاغب في تعلّم لغتهم أمام متاهة اللّهجات المختلفة للعربيّة.

وقد وضع الدّكتور (هادي نهر) بضع خطوات في سبيل الارتقاء بمعجماتنا العربيّة، وتتمثّل في النّقاط التّالية:

1– "زيادة المعجمات وضوحًا بصوْغها بلغةٍ سهلة، واختصار الشّواهد والأمثلة والاستعمالات المجازيّة من أجل التّخلّص من الإسهاب؛

2– ضرورة مسايرة المعجم تطوّر اللّغة، وما أُدخِل فيها من ألفاظ الحضارة وكذا المصطلحات العلميّة وزيادة تأليف أكبر عدد ممكن من المعاجم المتخصّصة؛

3– وضع الأسس الكفيلة بصنع عدد من المعاجم التي تحتاجها اللّغة العربيّة، مثل المعجم السّياقي ومعجم اللّغة العربيّة الفصيحة المعاصرة، والمعجم الطّلاّبي؛

4- الإكثار من المعاجم التي تيسّر مهمة تعليم الأجانب لغتَنا، والتي تقف عند الكلمات الشائعة الاستعمال؛

5- الإخراج الجيّد للمعاجم؛ لأنّه وسيلة ناجحة لنشرها وتقريبها إلى القرّاء، وإدخال الصّور والرّسوم وحسن التّرتيب"[1]؛ وكلّ هذه الخطوات تسهم في عمليّة دفع المعاجم العربيّة تسير نحو الأفضل وجعلها أكثر نفعًا للعرب ولغير العرب. كما أنّه "يجب الاحتراز والحذر عند وضع المقابلات في المعجم الثنائي اللّغة، وهذا الحذر هو الذي يستند إلى نظرية معجمية محكمة ومتينة"[2]؛ وذلك يعني التّدقيق أكثر وأخذ الحيطة في كلّ خطوة يقوم بها المعجمي داخل معجمه.

وفي هذا السياق دائما، يقول الأستاذ (محمد علي الرويني): "إنّ المنهجيّة الموضوعيّة للمعجم العصري تتمثّل في تحقيق عنصرين أساسين، وهما:

- **أولاً:** فنّ العمل المعجمي؛
- **ثانيا:** الصناعة المتمثّلة في رغبة القائم في إجادته وإتقانه، فيخطّط له، ثم يوفيه حقّه من الدّراسة والإعداد له"[3]؛ بمعنى أنّه لا عمل جيّد دون خبرة وعلميّة، وحبّ في العمل، والتّفاني فيه، مثلما يتفانى الصّائغ في صناعة الحليّ.

2- دليل استعمال المعجم: على مصنِّف المعجم الثنائي اللّغة، أن يحيط القارئ بقائمة أو لائحة لطريقة استعمال المعجم الثنائي اللّغة، وبطريقة البحث في ذلك المعجم، ونوعيّة البحث في المداخل وكيفية ترتيبها، ووفق أيِّ نوع من الترتيب هو مرتَّب، وما منهجه في ذلك، كل ذلك يشير إليه صاحب المعجم في مقدمة المعجم؛ حتى يطّلع القارئ على تلك المعلومات المفاتيح مباشرةً.

3- صلب المعجم: لكل معجم شكل ومضمون، وسأشرح كلاًّ منهما كما يلي:

- **الشكل:** بما أنّ المعجم الثنائي اللّغة سيكون بهذه الازدواجيّة قد اقتحم العالميّة، فإنّه يجب أن يكون عالمي الشّكل، مقبولا من طرف أخصائيّين عالميّين، ومحلّ جاذبيّة واستحسان النّقاد والمختصّين في فنّ

[1]– هادي نهر، اللّغة العربيّة وتحدّيات العولمة، ط 1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث، ص 152.

[2]–G. Gorcy « Organisation de l'information dans la rubrique d'analyse synchronique des articles du trésor de la langue française : problèmes et solutions » revue de la lexicologie, Tunisie : 1989, p 385.

[3]– محمد علي الرويني "المحاولات النّقديّة للمعجمات القديمة والحديثة "مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس: 1999 العدد 16، ص 310.

الصّناعة المعجميّة؛ بمعنى أنّ أوراقه يجب أن تكون من النّوع الرّفيع، وصفحاته كبيرة ومتينة ومواده مرتّبة بشكل مريح، مطبوع بإتقان؛ بحيث يرتاح إليه القارئ لمّا يمسكه بين يديه، ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه حبذا لو يظهر مفتاح اللّفظ في آخر أو أسفل كلّ صفحة؛ حتى يسهل على القارئ الفهم.

- **المداخل:** يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّه يجب في البداية أن تكون المداخل قد اختيرت بعناية فائقة وأنّه قد تمّ جردها بصفة كلية وشاملة، وواضحة المعالِم، بحيث يقوم مصنِّفو المعجم بالإحاطة قدر الإمكان بكلّ المواد المعجميّة والألفاظ الخاصّة بذلك المستوى من المتعلِّمين، ومن ثم يعمَد المصنِّفون إلى ترتيبها التّرتيب المناسب واللاّئق بذلك المعجم الثنائي اللّغة، بأخذ الحيطة والحذر في كلّ لفظة؛ لأنّه معجم من نوع خاص، وأن يتم الترتيب عادةً بحسب الترتيب الألفبائي، وذلك ما جرى العمل به في مختلف المعاجم الثنائية اللّغة وغير ذلك من الشروط الضّرورية التي لامناص من الأخذ بها، في سبيل صنع معجم خاص بمزدوجي اللّغة.

وجاء في توصيات الدّورة التّدريبية المنظَّمة بالرّباط، من طرف المنظّمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم: "إنّ تنظيم مداخل المعجم هو عرض للطّريقة المتّبعة في ترتيب مداخل المعجم (ألفبائيًّا أو جذريًّا مثلاً) وأسس تنظيم المواد تحت كلّ مدخل، ونوع الأحرف الطّباعيّة (بنط كبير، صغير، غامق، فاتح) التي يظهر فيها كلّ مدخل رئيسي أو فرعي"[1]؛ والمداخل هي من صلب المعجم، وعليها يُعوَّل في البحث لذلك وجب أن تكون متقنة جدًّا.

3- المعلومات التي يقدمها المعجم: ومنها:

- **المعلومات الصوتية:** ينبغي أن يحيط المعجم الثنائي اللّغة بمختلف المعلومات المتعلّقة بالنّظام الصّوتي المنتهج في ذلك المعجم، الثنائي اللّغة، وإنّ معرفة النّظام الصّوتي لأيّة لغة، يعبّر بصفة شبه كليّة عن المحتوى، وطريقة الدّخول إلى المعجم، وفتح مغاليقه الغامضة.

- **المعلومات النحوية:** يمكن تقديم المعلومات النّحويّة بطريقتين متكاملتين، وهما "مقدّمة نحويّة، تلقي الضّوء على قواعد اللّغة الأجنبية في أوّل المعجم، ثم تصنيف المواد طبقا للأنواع الإعرابيّة التي تمّ

[1]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أبحاث الدّورة التّدريبية حول صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية الرباط: 1981، مكتب تنسيق التعريب، توصيات الدورة، ص 6.

وصفها في المقدّمة النّحويّة، ويجب بالإضافة إلى هذه القضايا، أن يشير المصنّف في المعجم إلى مختلف تغييرات الجملة، وما يطرأ على الفعل لمّا يكون في الماضي، أو في الحاضر، أو في المستقبل وكيفية تصريفه مع الضّمائر المتنوّعة، والتّفريق بينها وبين الأسماء، وبيان المتعدّية واللاّزمة منها، وإن كانت متعدّية بفعل واحد أم بأكثر من فعل واحد، وغير ذلك من الشّروط الواجب توفّرها في المعاجم ثنائية اللّغة. "ومن أجل إنتاج لغةٍ ناجحٍ في اللّغة الثانية، من الضّروري تحديد السّمات النّحوية التركيبية للكلمات الرئيسيّة؛ أي المداخل في تلك اللّغة"[1]؛ ويعني ذلك أن النّحو من أصول المعلومات في المعجم، والعربيّة تتميّز أصلاً بنَحْوِها المختلف عن اللّغات الأخرى. و"تمثّل البنية الصّوتية من جانب، والبنية التركيبية (الصّرفية والنّحوية) من جانبٍ ثانٍ، لحمة النّسيج اللّغوي؛ بحيث يُعدّ الفصل بينهما، أو التّمييز على أساس الأفضليّة عملاً غير علميّ. وعلى الباحث اللّغوي حين يرصد تراكيب اللّغة، ويحلّل الوظائف التي تقوم بها، ألاّ يغفَل بحالٍ، العناصر الأساس (الصّوتيّة والنّحويّة والصّرفيّة) لأيّ تركيب. وما أكثر الاهتمام بجانب من هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى، في عمل جلّ الدّارسين المحدثين في لغتنا. وتكاد تقف أهمّيّة الدّراسات الصّوتيّة عند مجرّد وصف عناصر النّظام الصّوتي، وبالإشارة إلى أهمّية قيام أيّ تحليلٍ لغويٍّ، على أساسٍ من مراعاة البنية الصّوتيّة، دون أن يتخطّى ذلك القول حاجز التّنظير والتّنبيه وقلّما نجد عملاً يُعنى بذلك على مستوى التّطبيق الفعلي"[2]؛ ومعنى ذلك أنّه بالإمكان التّأسيس لدرس لغويّ تطبيقيّ أو فعليّ ومجسّد في الواقع اللّغويّ، إذا ما طبّقنا النّظريّات اللّغويّة المختلفة الجوانب، وحاولنا إسقاط القواعد على الدّراسات الغربيّة المتطوّرة، ونكون بذلك قد اصطدنا عصفورين بحجر واحد: مضاهاة الغرب وبخاصة الهنود والأوروبيين في الدّراسات الصّوتيّة واللّغويّة واللّسانيّة. وكذا إحياء التّراث والإبقاء على تاريخ الرّجالات الجهابذة العريق، تلك التي أفنت عمرها في التّنظير؛ من أجل أن تهيّئ لنا الأرضيّة المعرفيّة، التي ننطلق منها، لتأسيس الدّرس اللّغوي المعجمي العربي، ذلك إذا علمنا أنّ أيّ تطبيق يسبقه بالضّرورة تنظير لابدّ منه، وأنّ التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ الحاصل في أيّامنا هذه لَوسيلةٌ مهيِّئةٌ للوصول إلى المبتغى، الذي لو أنّه كان في زمن أسلافنا –التقدّم العلمي والتكنولوجي– لفعلوه لا محالة. وإنّه لمن

[1]– ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، ص 682.

[2]– محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، ص 7.

واجبنا استنهاض الهمم، ومحاولة استكناه محتويات النّصوص القديمة وتحليلها التحليل اللّغوي العلمي اللاّئق بها وبأصحابها.

- **المعلومات المتعلقة بالدلالة:** إنّ المعلومات الدّلاليّة هي إحدى أهمّ الرّكائز التي يستند عليها المعجم الثنائي اللّغة، وعليها يعوَّل في بناء المعجم الثنائي اللغة؛ لأنّ القارئ يعمَد إلى استعمال هذا النّوع من المعاجم؛ ابتغاء التعرف والتعلّم واستيعاب أكبر عدد ممكن من الكلمات الأجنبية الخاصّة باللغة الثانية وبالنتيجة، يجب أن يكون المعجم متقنّنا في عملية عرض هذه المعلومات، والتحلي بالدّقة في التقابلات الدّلالية.

ويقول الأستاذ (محمد يوسف حبلص) بشأن الدلالة المعجميّة: "إنّ الدّلالة المعجميّة Lexical Meaning هي دلالة الألفاظ، أو الكلمات المفردة في لغة من اللّغات. ونظرا لأنّ هذا المستوى من الدّلالة يتّصل بالكلمة، أو اللّفظة المفردة بصرف النّظر عن السّياق، فإنّ هذا المعنى متعدّد وفضفاض ومتغيّر كذلك، أمّا تعدّده فمردّه لتراكم الخبرات لدى أفراد الجماعة اللّغويّة، وتنوّع البيئات، الأمر الذي يترتّب عليه أن يكون للدّلالة المعجميّة التنوّعات التّالية[1]:

أ. **معنى أصلي أو أساسي:** إنّ المعنى أساس وجود المعجم، وعليه يسهر المعجمي في وضعه وهو المعنى المركزي الذي يتبادر إلى ذهن أيّ فرد من أفراد الجماعة اللّغوية، بمجرد سماع اللفظ المعيّن مثل كلمة **رجل؛** حيث يفهم أيُّ عربي من هذه الكلمة أنّها تعني إنسانا ذكرا بالغا؛ بمعنى أنّ المعنى الأصلي في المعجم بارز وواضح، عكس المعنى الثّانوي، الذي قد لا يتعرّف عليه القارئ.

ب. المعنى العرضي أو الثانوي: ويوجد المعنى الثانوي إلى جانب المعنى الأساس في المعجم والمتمثّل في ما تدلّ عليه كلمة دالة غير ثابتة؛ لارتباطها بالكلمة في زمن دون زمن، أو مجتمع دون آخر، أو بنظرة البيئة لما تشير إليه الكلمة، وما يرتبط بهذه النّظرة من رؤية خاصّة أو موقف معيّن. وعلى حين يتّسم المعنى الأساسي بالثبات والشّمول، يتّصف المعنى العرضي بعدم الثبات. كما أنّه يتغيّر بتغير الثقافة والزّمن والخبرة، فكلمة: **بدينة** أي السيدة الممتلئة القوام، كانت تساق للمدح والوصف بالجمال في بعض المجتمعات العربيّة، كمصر قبل ثلاثين (30) أو أربعين (40) عاما، على أنها تساق الآن للدلالة على عكس ذلك، فدلالة الجمال التي كانت من المعاني التي تحملها كلمة **بدينة**، ودلالة القبح التي

[1]– ينظر: محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية.

أصبحت تعنيها، هما دلالتان ثانويّتان وعارضتان ومتغيّرتان. أما بدينة بمعنى السيدة الممتلئة القوام فهذا هو المعنى الأساس والثابت. وحاليا نجد هذه الظاهرة منتشرة عندنا؛ بحيث يكون البدين محط السّخرية والاستنكار، بعكس الرّشيق، الذي أصبح اليوم من أصحاب الثّناء الحسن.

ت. المعنى الأسلوبي: وهو الدّلالة التي تفيدها اللّفظة لتعكس ناحية اجتماعيّة، أو بيئيّة، أو ثقافيّة أو اقتصاديّة خاصّة بمستعمل هذه اللّفظة، مثل دلالة كلمة: **الوالد** أو **والدي**، على أنّ مستعملها من المثقّفين أو المتأدّبين، أو دلالة كلمة: **بابا** أو **بابي**، على أنّ قائلها من المتحضّرين، ودلالة كلمة: **أبُويَا** أو **أبا**، على أنّ مستعملها من العوام أو السّوقيين. مع العلم أن جميع هذه الكلمات تدل على معنًى لغويّ أساس أو مركزيّ واحد، هو **الأب**.

ث. المعنى الإيحائي: وهو الدّلالة التي توحي إليها كلمة معيّنة، ويكون ناشئا من خصائصها التّركيبية أو من شفافيّتها الخاصّة، مثلا: كلمة **خرير** توحي بجزء من المعنى، يجسّد صوت حركة الماء في الجدول، لا تملكه كلمة انسياب أو جريان الماء.

- **الترادف: synonymie يرى** المؤلّفان هنري بيجوان وفيليب توارون أنّه "يمكن للتّرادف أن يتّخذ مفهومين: فإمّا أن نطلق على مصطلحين اسم: مرادفين؛ وذلك حين تُتاح إمكانيّة أن يتمّ استبدال أحدهما بالآخر في سياقِ قولٍ واحدٍ معزول، أو أن نطلقَ على مصطلحيْن اسمَ: مرادفيْن –ترادف مطلق– حين يكونان متعاوضيْن في السّياقات كلّها. ولكن لا وجود للمرادفات الحقيقيّة المطلَقة، ما عدا بين لغتين وظيفيّتين، فعلى سبيل المثال: تقدّم اللّغات المتخصّصة –ولاسيما في لغة الطّبّ– أمثلةً كثيرةً عن التّرادف المطلق، بين مجموعة المصطلحات العلميّة التّقنيّة، ومجموعة المصطلحات الشّعبيّة العامّيّة"[1]. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّه يوجد ترادف آخر، ويسمى الترادف التّعييني –حسب المؤلّفان هنري بيجوان وفيليب توارون– وهو الذي يُطلَق على تراكيب مختلفة، تستخدَم في سياقات متباينة، ولكنّها توحي إلى المعنى نفسه، أو المدلول ذاتِه، مثال: رئيس المكتب البيضاوي، ورئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة. ونلاحظ هنا أن التركيب أو العبارة مختلفة، ولكن المدلول واحد.

- **الاستعمال:** إنّ كيفيّة استعمال المعجم هي الطريقة التي يستَعمَل بها من طرف القارئ، وللاستعمال مستويات، وقد أثبتت "أبحاث علم اللّغة الاجتماعي الحديث، أنّ اللغة تؤدي وظيفتها الاجتماعية على

[1]– هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 379.

مستويات متعدّدة، وأنّ كلا من هذه المستويات يؤثر في اختيار تراكيب اللّغة المستعملة ومفرداتها"[1]. وهنا غالبا ما يلجأ مصنّفو المعجم إلى بيان المستويات المستعملة لتلك التراكيب، فهناك بعض التّراكيب تقال للنّساء، وأخرى تستعمل مع الرّجال فقط، وهكذا.

- **الأمثلة التوضيحية:** "لا نعني بالأمثلة التوضيحيّة ما سمّي قديما بالأمثلة السّياقية exemples contextuels، وإنّما التي توضّح للقارئ معاني الكلمات وطرائق استعمالها، وتميّز بين مدلولاتها الدّقيقة"[2]. إنّ الأمثلة التوضيحية أيضا من صلب بعض المعاجم، وبالأخصّ المعاجم الثنائية اللّغة؛ إذ إنّه من المستحسن إرفاق المعجم بالأمثلة، التي توضّح مختلف التّفاسير، وبخاصّة لمّا يصل صاحب أو مصنف المعجم إلى نقطة مغلقة، وإيراد التّعابير الاصطلاحيّة المساعدة في عملية الشّرح المعجمي. وكان المعجميّون العرب روادًا في استخدام الأمثلة التوضيحيّة في المعاجم القديمة، وقد تفننوا في توضيح متن المعاجم.

ويقول الأستاذ (الطّاهر ميلة) في هذا الشّأن: "إلاّ أنّ فائدة الأمثلة المصطنعة لا تقف على أيّة حالٍ عند حدّ توضيح المعنى؛ حيث يُعتَقَد أنّ إحدى مزايا استخدام الشّواهد الحيّة، تتمثّل في أنّها تعطي نماذج موثوقة الاستخدام، لأولئك الذين يحتاجون للمساعدة في الكتابة، إنّها تمثّل أيضًا الإشارة إلى المختصرات القواعديّة والرّموز، إلاّ أنّه يمكن قول الشّيء نفسه عن العديد من الأمثلة المصطنعة لتوضيح معنى ما فأيّ مصنّفِ معجمٍ يتمتّع بعين وأذن مفتوحين على الاستخدام الطبيعي، يمكن أن يطوّر مهارة خلق أمثلة واقعيّة، وأن يطوّعها أو يكيّفَها، لتوضيح سماتٍ خاصّة من المعنى أو الوظيفة حيث يلزم الأمر"[3]؛ وذلك إنْ دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على أنّ الأمثلة مجال مفتوح أمام المعجمي ليبتكر منها ما يشاء، على أن تكون في حدود المعنى المراد إيصاله إلى القارئ، ودون تكلّف أو نقص في الإيضاح.

- **الشواهد الصورية:** ونعني بالصّور، جميع التّوضيحات المشاهدة بالبصر، والتي يمكن أن تظهر على صفحات المعجم، مثل الرّسوم والصّور المختلفة للإنسان والحيوان والنبات والجماد، والخرائط والجداول والتي تهدف في معظمها إلى خلق نوع من الذهنية المسبقة لدى القارئ؛ حتى يفهم المقصود الرامي إليه

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 227.

[2]– محمد علي الرويني "المحاولات النقدية للمعجمات القديمة والحديثة" ص 313.

[3]– ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، ص 696.

من خلال اللّفظ والصّورة المرافقة له. "ونجد من شروط الصورة، أن تكون واضحة ومفهومة، وأجزاؤها بارزة، وأن تعبّر بالضّرورة عن المفهوم المقصود، وأن لا تكون غامضة، وأن تكتسيها الألوان المعبّرة عنها. كما يجب أن ترافق اللفظ مباشرة، أمامه أو تحته، مع الإشارة تحت الصورة إلى حجم وارتفاع الشيء المرسوم. كما يمكن أن تستغل هذه الأمثلة والشواهد، وكذلك الصّور والرّسوم المصاحبة للتّعريفات أو المصنّفة في لوحات حسب المجالات، في أغراض بيداغوجية أخرى إضافية؛ إذ تسمح للمعجمي إنْ أحسن انتقاءها، أن يقرّب معاني الكلمات من بيئة المتعلّمين، ولاسيما إذا كانت اللّغة التي يصفها تستعمل في رقعة جغرافية واسعة، ويتكلّمها أناس من بيئات مختلفة ثقافيا"[1]؛ ونكاد نعثر في المعاجم المعاصرة على الشّواهد الصّوريّة، التي تجذب القارئ لأنْ يتصفّح المعجم، وبخاصة إن كانت ذات ألوان.

- **المعلومات الاشتقاقية التأريخية (التأثيلية):** إنّ التّاريخية عكس الوصفية أو الآنيّة، و"يرى بعض المؤرّخين أنّ نشأة اللّسانيّات بدأت في القرن الثامن عشر (18) مع (وليام جونز William Jones) الذي لاحظ شبهًا بين اللغة الإنكليزية من جهة، واللّغات الآسيويّة والأوروبيّة من جهة أخرى، بما في ذلك اللغة السّنسكريتيّة Sanskrit، وهو ما دعاه إلى استنتاج وجود صلة تاريخيّة وأصل مشترك بينها وأدّى ذلك إلى الاهتمام بالمنهج التّأثيلي Etymological، الذي يتوسّل به معرفة الصّلة بين اللّغات وتطوّراتها التاريخية"[2]؛ وفي هذه الحالة تتمّ الإشارة إلى تاريخ تطوّر الكلمات مثلا، وتقديم المعلومات التاريخية المفيدة، فيشير إلى اللّغة التي دخلت منها، أو عن طريقها بعض المواد في المعجم، ومن أيّة لغة دخلت، وكيف حصل ذلك تاريخيًّا، وفيمَ تكمن فائدة هذه المعلومات التاريخية عن تلك اللغة بعينها.
- **الملاحق:** يجب أن يشتمل المعجم الثنائي اللّغة على الملاحق الخاصّة به، كملحق بالأسماء الشّخصيّة ومشاهير تلك اللّغة، والمختصرات المعتمدة فيها، ومختلف الأوزان والمقاييس، وما يقابلها في العربيّة أو في أيّة لغة أخرى، ممّا يحتاجه القارئ بالذات.

[1]- الطاهر ميلة "مواصفات المعجم المدرسي المعاصر" مجلة اللسانيات، الجزائر: 2010، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، العدد 16، ص 32.

[2]- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط 1. طرابلس: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 10.

- **الشكل الخارجي:** ينبغي أن يخرج المعجم الثنائي اللّغة في هيئة حسنة، إن لم نقل ممتازة، بحيث تظهر الألوان عليه من الدّاخل والخارج؛ بمعنى في الغلاف الخارجي، الذي يجب أن يكون سميكا متينا ملوّنا، مبرزا المضمون، ومظهرا إيّاه، والأمر نفسه يجب أن ينطبق على المتن؛ بحيث يجب أن تكون الأوراق متماسكة والتّجليد أيضا، وأن تكون نوعية الحروف جيّدة، مع استخدام الألوان في الخرائط والرّسوم.

دراسة تطبيقية على معجم المنهل*:

- **الجانب الشكلي:** المنهل قاموس فرنسي عربي، من تأليف الدكتور (سهيل إدريس) الصادر عن دار الآداب، ببيروت، ط 44، عام 2012.
- **الغلاف:** من النّوع المتين والخشن والجيّد والصّلب ولونه أحمر.
- **عدد صفحاته:** بلغ 1289 صفحة، وهذه الأعداد مرسومة في الجزء الأعلى من الصّفحات.
- **العنوان:** مكتوب بالعربيّة والفرنسيّة من الجانبين. وحجمه معقول ومناسب.
- يبدأ المعجم بالترتيب الفرنسي، على حروف الهجاء: A B C. وكلّ حرف جديد في إطار مزخرف وبشكل جميل.
- **الشّكل والألوان:** أسود وأبيض، دون ألوان أو رسوم أو خرائط أو جداول.
- إنّ استعمال صاحبه التعابير كان أكثر من الألفاظ، وأحيانا الألفاظ المباشرة، ويدرج التفسير والتعقيب على ذلك.
- ليس لمعجم (المنهل) خاتمة، ولكن له مقدّمة. ففيها قام المنهل بتوضيح معاني بعض الرّموز، **أمثلة:**
  - ❖ ، الفاصلة للتّمييز بين المترادفات.
  - ❖ . النّقطة الكبيرة للفصل بين معنيين مختلفين لكلمة واحدة.
  - ❖ – الشريطة للنّزول في مكان اللّفظة الفرنسيّة، فلا تكرّر كتابتها مرّة أو مرّات.
  - ❖ – الشرائط الصغيرة مع الحركات: الضّمة والفتحة والكسرة، للدلالة على حركة عين المضارع المصُوغة من الأفعال الثلاثيّة.
  - ❖ () القوسان تحتويان على تعريف موجز للّفظة العربيّة.
  - ❖ [ ] القوسان المعقوفتان لإكمال معنى اللّفظة، ويمكن إسقاط ما ينزل بينهما عند نقل نص من الفرنسيّة إلى العربيّة.
  - ❖ * النُّجَيْمة تدلّ على أنّ اللّفظة العربيّة جديدة ومقترحة، لتعبّر عن المعنى الوارد بعدها بين هلالَيْن.

* لقد قمت بأخذ هذه المعلومات من معجم المنهل ذاته، وبالتّحديد من مقدّمته.

ولكن هذا المعجم في ما له علاقة بهذا الموضوع، وعندما يعرض للاصطلاحات المستعملة في النص الفرنسي، فإنّه يكتفي بالنّص الفرنسي لفكّ الرّموز فقط، أمثلة:

Adj ⟶ Adjectif.

Adv ⟶ Adverbe.

Vi ⟶ verbe intransitif.

Sm ⟶ Synonyme.

Vt ⟶ verbe transitif.

Sf ⟶ substantif féminin.

ويبلغ عدد هذه الرموز التي أعطى المنهل ألفاظها الكاملة ثلاثة وثلاثين (33) رمزا، ولكنّ(المنهل) لم يوضح لماذا تستعمل. وفي النّص العربي، يبلغ عدد الرّموز المشروحة، والمعطاة مناسَبةُ وضعِها في مواضعها سبعة (07) رموز.

ولقد جاء في مقدّمة (المنهل) إنّ سبب وضعه، ليس التكديس في الأسواق وإنّما الانفتاح على اللّغة الفرنسيّة؛ وبالتّالي الانفتاح على الحضارة الحديثة والرّاقية في جميع نواحيها، وقد قيل قديما إنّ من تعلّم لغة قومٍ أمن شرّهم، فإنّ هذا العمل المعجمي الكبير يهدف إلى تعلّم اللّغة الأجنبيّة المتمثّلة في اللّغة الفرنسيّة من جهة، ومن جهة أخرى تعليم اللّغة العربيّة للأجانب. و"إنّ طريقة جمع مادة المنهل الخام ليست الانطلاق من المعاجم الفرنسيّة على حدّ قول مؤلّفيه وترجمتها أو النّقل منها، وإنّما بُدئ بمرحلة تمهيدية، جمعت فيه الكثير من الأصول الفرنسيّة المعنيّة بشؤون اللّغة عامّة، أو المقتصرة على اصطلاحات اختصاصيّة في فنون المعارف البشريّة، فدرست وفحصت الواحدة تلوَ الأخرى، وانتقي الأحسن منها بما يوافق هدف المعجم.

- **روافد المعجم:** الإفادة من أعمال المتقدّمين في ما يخصّ النّص العربي، فكانت مراجعه على ثلاثة أنواع: منها معاجم عامّة منسقة، ميسّرة التّرتيب والتأليف، ويحصى عددها بالعشرات، منها: المورد

بالإنكليزية والعربية لـ (منير البعلبكي) بحيث اعتمد (المنهل) على نتائج كثيرة من تحقيقاته. ومنها معاجم خاصّة بمصطلح علم من العلوم، أو بفنّ من الفنون، مثل معجم الألفاظ الزّراعيّة بالفرنسيّة والعربيّة، لـ (الأمير مصطفى الشهابي). ومنها الجداول التي اهتدى إليها رجال الاختصاص في العالم العربي كأعضاء المجامع العلميّة في القاهرة ودمشق وبغداد، أو اللّجان المكلّفة بتتبّع الألفاظ الحديثة، وأكثر من سبعة وعشرين (27) مرجعا عربيا.

لقد طبّق معجم المنهل) القرارات المجمعيّة، في ما يخصّ:

- استعمال الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم؛
- صياغة المصدر على وزن فِعالة بالكسرة، للدّلالة على الحرفة أو شبهها من أيّ باب من أبواب الثلاثي؛
- استعمال مَفعَلة قياسا على أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد؛
- الإتيان بوزن مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعال، وفَعَّالة، من الفعل الثّلاثي للدّلالة على الآلة، التي يعالج بها الشيء؛
- قياس المصدر على وزن فَعَلان لفَعَلَ اللازم المفتوح العين؛ إذا دلّ على تقلّب واضطراب؛
- اشتقاق المصدر على وزن فُعال من فَعَل اللازم المفتوح العين إذا دلّ على مرض؛
- استعمال فعّال قياسا للدّلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء؛ فإذا خيف لَبْسٌ بين صانع الشيء وملازمِه كانت صيغة فعّال للصّانع، وكان النّسب بالياء لغيره، فيقال زجّاج لصانع الزّجاج وزُجاجي لبائعه؛
- ترجمة الكلمات الأعجميّة بالكاسعة able بالفعل المضارع المبني للمجهول، وترجمة الاسم من تلك الكلمات بالمصدر الصناعي.

ولقد عمل (المنهل) بجميع هذه التّوصيات، التي كانت خير مُعين في أداء هذا العمل المعجمي الضّخم، وبها أُدِّيت وعُبّر عن مفردات فرنسية ما كان يُنتَظر أن تؤدى بالعربيّة الفصيحة.

- **الخصائص المميّزة (للمنهل):** من خصائص معجم (المنهل) نجد ما يلي:

➢ عنايته بشتّى المعارف والعلوم من طبّ، وتشريح، ورياضيات، وفيزياء، وكيمياء، ونبات، وزراعة وطيور، وحشرات، وحقوق، وتجارة، وفلك، وفلسفة، وعلم نفس، ومنطق، ولغة، وأثريات... إلخ، الأمر الذي يسهّل فهم المصنّفات العلميّة الفرنسيّة، بالإضافة إلى الكتب الأدبيّة، وييسّر الاستيعاب على القارئ والعمل على المترجم، وكلّ المداخل في هذا المعجم تحمل تقريبا الجزء الأكبر من هذه العلوم، فلا مفردة تمرّ، دون الإشارة إلى مجال الطّبّ أو الفلك، أو الجيولوجيا.

➢ إحياؤه الكلمة الفرنسيّة بذكر مقابلها العربي مباشرة، ثم إنزالها في جمل مفيدة تبرز معانيها بدقّة، وهذا النّهج في رأي مؤلّفيه مبتكر، ويقترح حلولا لقضايا النّقل من الفرنسيّة إلى العربيّة؛

➢ الإتيان بلفظة واحدة مقابلاً للفظة الفرنسيّة، والاكتفاء بالتّحديد وحده، وذلك باللّجوء إلى وسيلتين: الأولى تعميق البحث للاهتداء إلى اللفظة الموافقة إذا كانت موجودة في المعاجم العربيّة، أو يمكن اشتقاقها، مثل كلمة Becquée ou béquée؛ فقد اكتفى عدد من المعاجم الرائجة بالقول في مقابلها: "**ما يأخذ طير في منقاره لتغذية صغاره**"، في حين أنّ اللّفظة المفردة التي تقابلها هي: "زقّة. والثّانية هي الاكتفاء بجزء أساس من التّحديد تسهل به عملية التّرجمة، وإنزال ما تبقّى من التّحديد داخل القوسين المعقوفين، مثل كلمة: Désinfecter، فقد وضع في مقابلها: طهّر [من جراثيم المرض] لنقلها من العموم والشّيوع إلى التّخصيص، ولكنّ المترجم لا يحتاج في نصّه إلى استعمال عبارة [من جراثيم المرض]. وكذلك الأمر في عديد الألفاظ التي لا يوجد لها مقابل معروف في العربيّة، ويتعذّر تأدية معناها بلفظ واحد؛

➢ إيراده تحديدات موجزة للكلمات العويصة أو القليلة الشّيوع، أو الدالّة على اختصاصات علميّة ومذاهب أدبيّة وفلسفيّة وفنيّة، وبذلك يخرج (المنهل) من التّقليد المتّبع عادة في المعاجم الثنائيّة اللّغة المقتصرة على ذكر كلمة في مقابل أخرى؛

➢ إسهامه الفعلي في إغناء العربيّة بمئات الألفاظ المشتقّة، السّهلة الاستعمال، الواضحة المدلول الموضوعة حسب الأوزان والأقيسة المتعارف عليها، **مثال:**

ديوانية* (تسلّط الدّواوين الحكوميّة ونمطيّتها الجامدة) في مقابل Bureaucratie.

بنائية* (نظرية جمالية ظهرت عام 1920 لتُحلّ في موضع النّحت التّقليدي نحتا مفرغا مكتنفا بتشابك من الخطوط والسطوح) في مقابل Constructivisme.

ولقد استغرق إكمال هذا العمل شهورا وسنين عديدة، واستحق أن ينال اسمه: (المنهل) الذي يعني المنبع. وإنّ معجم (المنهل) هو معجم عربي فرنسي، ونفعه يقتصر على مستعملي اللّغة الأجنبيّة والذي يرمي إلى استيعاب النّص الفرنسي، وإنّ المترجم فيه يترجم من الفرنسيّة إلى العربيّة وليس العكس، وهو من المراجع العامّة التي تهدف إلى تعريف القارئ –أيّا كان– بالمفردات اللغويّة العامّة والتّخصّصيّة المدرسيّة وغير المدرسيّة، بكافّة دلالاتها وتشعّباتها.

- **المداخل:** يضمّ معجم المنهل ستين ألف (60000) مدخل رئيس تقريبا، ولا يستطيع معجمي ناقد أن يؤاخذ المنهل في عدد المداخل، وإنما قد يدقّق النّظر في نوعية المداخل المختارة، من حيث تغطيتها للشّائع المستعمل من اللّفظ. وإنّ المداخل الرّئيسيّة فيه مكتوبة بخطٍّ عريض وغامق، بينما كتبت المداخل الفرعيّة بنمط خط أخفّ من الأول؛ ليوضّح للقارئ الفرق بين المدخليْن.

وإنّ (المنهل) في رأي (علي القاسمي) بصورة عامّة معجم جيد ومستحبّ لدى القرّاء، وهو أفضل المعاجم الثنائية اللّغة المتوفرة في الأسواق، فهو عربي فرنسي اللغة؛ حيث إنّ اللّغة الفرنسيّة هي لغة المتن، أو اللّغة الأصل، أو اللّغة الهدف. أمّا اللّغة العربيّة فهي اللّغة الوسيلة أو لغة الشّرح، وهذه الطبعة التي أطبق فيها في هذا البحث هي الطبعة الرابعة والأربعون (44)؛ وذلك دليل تعدّد الطّبعات، ممّا يعني الرغبة الملحّة في امتلاك هذا المعجم من طرف القرّاء، وكذا رواجه في الأسواق.

إنّ (المنهل) في خدمة المترجمين من الفرنسية إلى العربية، لأنّه معجم فرنسي عربي، ونفعه يقتصر على مساعدة مستعمليه في استيعاب النّصّ الفرنسي، ولابدّ أن يكون المترجم الذي يستعين به يترجم من الفرنسية إلى العربية.

- **نقائص المنهل في نظر الدكتور (علي القاسمي):** هناك بعض النّقص في مداخل المنهل ويتعلّق الأمر أحيانا بكلمات شائعة، تستعملها الصّحف الفرنسيّة في أخبارها اليوميّة، مثل كلمة incontournable التي تعني: لا يُتجاوَز، أو لا يمكن الالتفاف حوله، أو لا يمكن القفز عليه، وهذه الكلمة غير موجودة في (المنهل) وذلك دليل آخر على أنّ المعاجم اللغويّة، وبخاصّة الثنائية اللّغة لا تغطّي جلّ مفردات اللغة، وإنّما تهمل جزءً منها، وذلك دليل النّقص في كلّ المعاجم، فلا يوجد منها كامل تام.

وقد أغفل (المنهل) بعض الأسماء التي أورد أفعالها ضمن مداخله الرئيسة، فمثلا أورد الفعل démythifier، ولم يورد اسمه démythification. وأورد الفعل convive، ولم يورد الاسم convivialité.

مع العلم أنّ (المنهل) يدرج الأفعال والأسماء؛ لأن القارئ قد لا يعرف الاسم من الفعل وحده، ولذلك يوردهما معا.

إنّ المعجم الجيّد هو الذي يشتمل أيضا على التّعابير الاصطلاحية والتعابير السّياقية، فالتّعبير الاصطلاحي هو ما اصطلح عليه في الاستعمال، ولا يفهم من الألفاظ المكوّنة له مباشرة، مثال: **قائم على قدم وساق:** أي متواصل غير متوقف، والتّعبير الحقيقي أو العادي هو الذي تدلّ عليه الكلمات المكوّنة له مباشرة، مثلاً: **ذهبت إلى الجامعة.** وأما التّعبير السّياقي، فهو الذي نستنتج معناه من خلال سياق الكلم المكوّن له، وهو الذي يمكن تغيير عنصره الثاني، مثل: **الأخ الكريم، الأخ العزيز...** إلخ. ولذلك فإن توفّرت في المعجم مثل هذه الأمثلة، فنتوقع أن يكتب أمامه إن كان اصطلاحيا، أم سياقيا، أم مثالا عاديا، أم شاهدا، والمثال في (المنهل): تحت الحرف A، نجد العبارتين التاليتين:

من الألف إلى الياء، من البداية إلى النهاية ⟵ Depuis a jusqu'à z.

يقيم في بيروت ⟵ Il demeure à Beyrouth

إنّ التعبير الأول تعبير اصطلاحي لا يمكن تغيير مفرداته؛ حيث لا يمكننا القول مثلا: Depuis a jusqu'à n. في حين تقدم العبارة الثانية مثلا توضيحيا على استعمال الحرف à، وهنا يمكن تبديل المفردات المكوّنة له، فنقول مثلاً:

Il demeure à Beyrouth.
Il réside à Baghdâd.
Il habite à Rabat.

إنّ (المنهل) لا يفرق للقارئ بين التّعابير الاصطلاحية والسّياقية، والقارئ نتيجة هذا يقع في الحرج أحيانا كثيرة؛ لأنه يعرضها كلها بالطريقة نفسها، مثال من (المنهل):

ساف (بتر بالسيف)	Sabrer vt
رمّق عمله؛ فعله بلا اعتناء	- son travail
شطب، حذف	-
رفض نصف المرشّحين	la moitié des candidats

فالسطر الثاني من هذه المادة يتعلّق بتعبير اصطلاحي، في حين أنّ السّطر الأخير منها، هو مثال توضيحي للمعنى المدرج في السّطر الثّالث، ولكنّ كلاً من التعبيرين موضوعان بصورة واحدة، دون تمييز بينهما.

ومن يتصفّح معجم (المنهل) يلحظ عناية خاصة بالتّعابير الاصطلاحية والسّياقية، وقد فات الكثير منها المؤلّفين، ومن هذا النّقص على سبيل المثال لا الحصر، نجد تحت الاسم حدّ: Borne sf سبعة (07) تعابير اصطلاحيّة وسياقيّة، ليس من بينها التّعبير الاصطلاحي الشائع: تعدّى الحدود، أو تخطّى المألوف franchir les bornes. وتحت الاسم (خطر péril sm) وردت أربعة (04) تعابير اصطلاحيّة وسياقية، وأغفل تعبيرا اصطلاحيا شائعا، هو: (في خطر en péril) كما في العبارة (الحرية في خطر la liberté en péril) التي يكثر ورودها في المجال السّياسي، وفي الصّحافة. وتحت الفعل (لعب jouer vi et vt) ورد ما يقرب من أربعين (40) تعبيرا اصطلاحيا وسياقيا، ولم يرِد منها التعبير الاصطلاحي الشائع (يظهر القوة jouer du muscle). وتحت الاسم (هجرة exode sm) لا نجد التّعبير السّياقي (الهجرة من الريف exode rural) الشائع الاستعمال. وتحت المدخل (رضى gré sm) وردت تسعة (09) تعابير اصطلاحية وسياقية، ولم يرد منها التعبير الاصطلاحي الشائع (طوعا أو كرهًا bon gré mal gré).

إنّ ترتيب التّعابير الاصطلاحيّة والسّياقية في معجم (المنهل) مضطرب ولا يسير على وتيرةٍ واحدة فمرةً نجدها مدرجة تحت الكلمة الأولى، ومرّة نجدها مدرجة تحت الكلمة الثانية، دون قاعدة ثابتة يستند عليها القارئ في بحثه في هذا المعجم، مثال حول مصطلحين نحويين متماثلين من حيث البنية اللّغويّة متكافئين من حيث القيمة النّحويّة، ومتقابلين من حيث الدّلالة المعنويّة، وهما:

(1) Nom commun
(2) Nom propre.

ولمّا نعود إلى المنهل) نجد الأول أُدرج تحت مكونه الأوّل:

(1) Nom sm — اسم

- Commun — اسم عام مشترك

في حين أن المصطلح الثاني، أدرج تحت مكونه الثاني:

(1) propre adj et s خاص، مختص، خصوصي

- Nom اسم علم

وأدرج المنهل، زيادة في الاضطراب، المصطلح الأوّل تحت مكونه الثاني وأعطاه معنى مختلفا عن الأول تماما:

(3) Commun c adj عام، مشترك، شائع

–Nom (gramm.) اسم نكرة

-**ترتيب مداخل المشترك اللفظي:** إنّ المشترك اللّفظي هو الكلمة التي تحمل معنيين مختلفين أو أكثر فكيف ترتب المداخل التي تحمل أكثر من معنى مختلف في معجم (المنهل)؟

ونحن إذا أصبحنا نعلم أنّ النقطة الكبيرة كما تم توضيحه في مقدمة هذا المعجم، تدل على الفصل بين معنيين مختلفين لكلمة واحدة، والفاصلة للتمييز بين المترادفات، والشريطة للنّزول في مكان اللفظة الفرنسية وعدم تكرار كتابتها مرات أو مرة، فإنّنا نلاحظ هذا الأمر في المثال التالي:

1/ "يُهدَم .يُقطَع .يُذبح	في مقابل اللفظة الفرنسية	Abattable
2/ كريه، شنيع، ممقوت	في مقابل اللفظة الفرنسية	Abominable
3/ جزالة– غزارة– وفرة– كثرة.	في مقابل اللفظة الفرنسية	Abondance

ولا يبيّن لنا (المنهل) لماذا يفصل أحيانا بين الكلمات المختلفة المعنى بالنقطة الكبيرة، كما في المثال الأوّل (01)، وبينما يفصل بينها في أحيان أخرى بسطر، كما في المثال الثالث (03).

- **المنهج المتبع في معجم (المنهل) في ترتيب مداخل المشترك اللفظي:** يتبع (المنهل) ثلاث (03) طرائق في ترتيب مداخل المشترك اللفظي، وسأوضح هذه الطرائق من خلال الأمثلة التالية:

1/ "مِصدّة الرّيح . غطاء	Abat-vent sm
2/ طرح، قلب	Abatture
جني الثمار	—
3/ لوّث، أعدى	Contaminer
أفسد بالمعاشرة	— (fig)
4/ قسَم . فرّق	Diviser
قام بعملية قسمة	— (Math)
5/ معدِّية، معبر	Bac sm
بكالوريا	Bac sm

أ. **يخصّص مدخل واحد للمشترك اللفظي:** ويفصل بين معانيه بنقطة كبيرة (.) كما في المثال رقم 1.

ب. **يخصّص مدخلان للمشترك اللفظي:** أوّلهما رئيس؛ بحيث يظهر اللفظ بتهجئته الكاملة وثانيهما فرعي بشريطة (.) كما في الأمثلة: رقم 2-3-4.

ت. **يخصّص مدخلان رئيسان للمشترك اللفظي؛** بحيث يكرّر اللّفظ في سطر مستقل بتهجئته الكاملة، متبوعا بالمعلومات النّحويّة كما في المثال رقم 5.

- **إنّ القاعدة التي يتّبعها المنهل) في ترتيب مداخل المشترك اللفظي هي:**

- إذا كان للمدخل معنيان مختلفان أو أكثر، فإنّها تعرض في سطر واحد، مع الفصل بينهما بنقطة كبيرة كما في المثال الأول؛
- إذا كان للمدخل معنيان مختلفان، ولكنّهما مرتبطان بعلاقة خاصّة، هي علاقة توسّع دلالي، كما في المثال رقم 2، أو أن يكون أحدهما حقيقيّا والآخر مجازيّا، كما في المثال رقم 3، أو أن يكون أحدهما

لفظا عاما، والآخر مصطلحا علميّا خاصّا بأحد فروع العلوم، كما في المثال رقم 4، فإنّ المعنى الثاني ينفرد في جميع الحالات بسطر يكون مدخله فرعيّا، ينزل فيه المدخل الرئيس بشريطة (.)؛

- إذا كانت هناك كلمتان متطابقتان تهجئةً وتلفّظًا، ولكنهما مختلفتان أصلاً ومعنًى، وهما يرتّبان في مدخلين رئيسيْن مستقلّيْن، كما في المثال رقم 5.
- **المعلومات الدّلاليّة في (المنهل):** إنّ أيّ معجم جيّد هو الذي يضمّ المعلومات الدّلاليّة، التي تدلّ على دلالات الكلمات ومعانيها. وفي هذا العنصر سنستعرض عنصرين هامين، وهما: دقّة المقابلات والتمييز الدلالي.

❖ **دقة المقابلات:** إنّ المعجم الجيد، وبخاصة الثنائي اللغة هو الذي يحمل في صفحاته أكبر عدد من المرادفات، ولكن بإرفاق كل مرادف بالمعنى الدّلالي الذي ينصب فيه بدقّة، وإذا لم يحصل ذلك وقع القارئ وبخاصة المترجم المتخصّص في متاهة، نتيجة عدم التمكّن من اختيار اللّفظ الصّحيح للنّص الذي يريد أن يدمجه فيه. و(المنهل) حاشد بالمرادفات، ولكنه لا يقدم وصفة نوعية لمعانيها المحدّدة مثال:

"**استرخاء، استسلام: Abandon sm**؛ فالاسترخاء يكون لأعضاء الجسم بالنسبة للحيوان أو للإنسان الذي يعني إطلاق العنان للأعضاء من أجل الراحة. والاستسلام قد يقصد به الاسترخاء بأن يستسلم الإنسان أو الحيوان للنّوم وقت الظّهيرة، لمدّة وجيزة، ولكنّ الاستسلام يدلّ أيضًا على التنحّي في الحرب إنْ طوعا أم كرها. فالأول موجب والثاني سالب، فكيف يعبر عنهما (المنهل) بلفظ واحد؟

وهَن، خوَر، رهَق — abattement sm

إحباط، انحطاط نفسي — ـــ

وكلها مترادفات لمعنى واحد. **وأعطى (علي القاسمي) حول خلط (المنهل) هذه القضية المثال التالي:**

هدف، غرض، غاية — But sm

هدف، غرض، قصد — Objectif sm

... غاية، مصير — Fin sf...

ويرى في هذا المثال –المساق على سبيل المثال لا الحصر– أنّ (المنهل) قد وضع ثلاث مرادفات لمدخل واحد كما في السّطر الأوّل من هذا المثال، وهو يتساءل كيف يكون الهدف مقابلا لمدخلين مختلفين: **But** و**Objectif**، وما الفرق بين هذين المدخلين إذًا، إن كان المقابل متعددا؟ واقترح الدكتور (علي القاسمي) الطّريقة التّالية في وضع هذا المدخل[1]:

غرض	But sm
هدف	Objectif sm
غاية	Fin sf

وورد في (المنهل) المثال التالي:

اتّفاق، وفاق، تراضٍ، تفاهم	Accort sm
قانون، دستور، شرعة	Charte sf
تسوية، صكّ تراضٍ، اتّفاق للتّحكيم	Compromis sm
انسجام، اتفاق، توافق	Concord sm
اتفاق، مشارطة، تعاقد	Convention sf
اتّفاق	Entente sf
ميثاق، عهد، اتّفاق، عقد	Pacte sm
معاهدة، اتّفاق	Traité sf

وفي هذا المثال، يرى الدكتور (علي القاسمي) أنّ لفظ اتّفاق الذي وضعه (المنهل) مقابلا لسبع (07) كلمات فرنسية، والمنتمية إلى الحقل الدّلالي المذكور، قد يصدق وصفه بالصّواب والخطأ في آنٍ واحد

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتّطبيق، ص 243.

"حيث إنّ لفظ **اتّفاق** لفظ عام، فجميع الاتفاقيات والمعاهدات والأحلاف هي اتّفاق، ولكن ليس كل اتّفاق هو حلف، أو معاهدة بالضّرورة، وعلى المترجم أن يحذر من استعمال هذه الألفاظ، فإن لم يضعها في مكانها المناسب فسدت ترجمة نصّه، ولم يُقبَل منه.

واقترح في موضع هذه المقابلات الشكل التالي:

اتّفاق	Accord sm
ميثاق	Charte sf
توافق	Compromis sm
انسجام	Concordance sf
وئام	Concorde sm
اتّفاقية	Convention sf
وفاق	Entente sf
عهد	Pacte sm
معاهدة	Traité sf

وخشية أن يقع القارئ في اللّبس، بحكم أن التّرجمات العربية غير ثابتة، اقترح الدكتور (علي القاسمي) رفع الإشكال بطريقتين:

أ. وضع المقابلات المحتملة بعد المقابل الأساس، مثلاً:

عهد، وعد، ميثاق، حلف، دستور	Pacte sm

ب. أن يوضع المقابل الأساس فقط للكلمة، ثم توضع السياقات الأخرى في مداخل فرعيّة، مثل:

عهد	Pacte sm
وعد بالتفضيل	Pacte de préférence (droit)
ميثاق جامعة الدول العربية	Pacte de la ligue des Etats Arabes
حلف وارسو	Pacte de Varsovie
دستور سويسرا الاتّحادي	Pacte de fédéral (Suisse)

وكذلك يستطيع المعجمي الجمع بين الطريقتين؛ بحيث يضع المقابل الرئيس والمقابلات المحتملة الأخرى أمام المدخل الرئيس، ثم يدرج المقابلات السياقية الأخرى في المداخل الفرعيّة"[1].

- **دقّة المعلومات:** ينبغي أن يحرص صاحب المعجم على عرض المعلومات المختلفة فيه بدقة وموضوعيّة وعلميّة؛ لأنّ تقديمها مسؤوليّة تقع على عاتق مؤلّفه، وهو مسؤول على طبيعة المعارف التي يكتسبها الجمهور القارئ لذلك المعجم، وهذه الأمانة العلميّة يجب أن يضعها المؤلّف المعجمي في ذهنه دائما وفي كل خطوةٍ يخطوها المعجم إلى الأمام. وعليه، فإنّ المعجم الجيّد والمحكم هو الذي يتوفّر على هذه الخاصيّة الجوهريّة.

وفي هذا الإطار، توجد بعض النقائص في (المنهل) والتي لا تنقص من أهميته في شيء، والمثال على ذلك:

(نظرية تدعو إلى ترك المالتوزيانية الاقتصادية وإقامة اقتصاد توزيعي، يعتمد فيه الإنتاج على السوق) في مقابل التعبير الفرنسي: Doctrine de l'abondance. وفي هذا المثال نلاحظ عدم وجود اللّفظة الواحدة العربيّة لاسم هذه النظرية. وقد أعطى الدكتور (علي القاسمي) مثالاً آخر من (المنهل) وهو المتعلّق باللفظة: مانويّة Manichéisme، التي أعطى (المنهل) مقابلها بين قوسين: (مذهب ماني الفارسي صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام). وهذه المعلومة –في نظر علي القاسمي– لا تتسم بالدّقّة العلميّة بالرّغم من شيوعها في المصادر.

- **التّمييز الدلالي:** إنّ الغرض من التّمييز الدّلالي، الذي يقصد به وضع بعض الخصائص المميّزة للّفظ هو للدّلالة على المعنى أكثر، وليوضّح للقارئ المعنى الدقيق من الكلمة، وهو توجيه القارئ إلى المعاني المقصودة من المشترك اللفظي، مثال من (المنهل):

تونسي (من بلاد تونس أو متعلّق بها)	Tunisien ne adj
تونسي (من مدينة تونس العاصمة)	Tunisois e adj

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتّطبيق، ص 244–245.

وقد أورد صاحب (المنهل) أمثلة أخرى حول التّمييز الدلالي، هذه الصّفة الإيجابية التي يتميّز بها (المنهل).

- **المعلومات النّحويّة:** إنّ المعلومات النحويّة في المعاجم الثنائية اللّغة، والتي تخدم المترجم –ونحن في هذا المقام نفترض أنّها معلومات تخدم المترجم من الفرنسية إلى العربية، وقد جاء ذلك في مقدمة المعجم؛ لأنّ اللّغة المتن هي الفرنسية– هي من صلب المعجم، وكلّما وجدت فيه كلما كان أحسن وأدقّ. والمعلومات النّحويّة كما شرحنا في متن هذا البحث، هي المتعلّقة بالفعل والاسم وحروف الجرّ والإضافة، وسائر متمّمات الجملة في اللّغة العربيّة. وبناءً على ذلك، فإنّنا نلاحظ أيضًا وجود هذه السّمة المعجميّة في (المنهل)؛ بحيث نتوقّع أن نجدها في المدخل الفرنسي، وذلك حاصل بالفعل وبالكثير من المعلومات النّحويّة، وهي أيضا كافية وموجودة بالتّمام في المقابل العربي للألفاظ الفرنسية، والأمثلة كثيرة في (المنهل) لعلّ أهمّها:
- **في المقابل العربي:** مشترِكٌ [في]. أشرك [في]. اشترك [في]. مرتدّ عنه. تخلّى عن [معتقد].
- **في المدخل الفرنسي:** الإشارة إلى الجمع (pl). الإشارة إلى ضمير الملكية أو التملك (pr. poss). الإشارة إلى الفعل اللازم(vi). الإشارة إلى الفعل المتعدي (vt)..... إلخ. وقد وردت هذه المعلومات في صفحات المعجم كله، وأشار إليها مؤلّف (المنهل).
- **المعلومات الصّوتيّة:** لقد أشرنا في ما سبق إلى تعريف موجز للمعلومات الصّوتيّة، والتي يقصد بها طريقة وقواعد نطق وتلفّظ الكلمات في المعجم، وهي مثل المعلومات النّحوية، في ما يخص ورودها أمام المدخل في صورة رموز مختصرة. وعادةً ما توضع بين قوسين أو بين معقوفين، وهي تساعد القارئ على التعرّف أكثر على خصائص اللّغة التي يريد اكتسابها، أو التي هو بأمسّ الحاجة إلى فهمها أو التّعبير بها. ولكنّ (المنهل) خالٍ من هذه المعلومات في مقدمته وفي متنه، ولا يعرَف سبب هذا الإغفال في نظر الدكتور (علي القاسمي) بالرّغم من أنّها واجبة الورود في المداخل الفرنسيّة، وفي المقابلات العربيّة على حدٍّ سواء.
- **المعلومات التّأثيليّة:** عرفنا أنّ التّأثيلية هي المعلومات التي تبيّن وتوضّح أصول الكلمات، وجذورها التّاريخية واللّغويّة، والذي يساعد القارئ أيضًا على الفهم والاستيعاب. وقد وردت هذه المعلومات الهامّة في المعجم الثنائي اللّغة (المنهل) ولم يغفلها المؤلّف، مثال:

مهبول (كلمة عربية عامية مشوهة عن "أبله")	Maboul e adj
بله، خبل	Maboulismesm
مأتمي، جنائزي، محزن، مرعب (وأصل الكلمة العربي: مقبرة)	Macabre adj
إطلاقا (تعبير عن نفي، الأصل العربي العامي: ما كان شيء) لا	Macache adv

ويرى الدكتور (علي القاسمي) "أفضلية أن يعطي (المنهل) كلمة هبل مقابلا لـ: Maboulisme مادام أنّه قد استعمل كلمة مهبول مقابلا لـ: Maboul"[1].

- **الأعلام في المعجم:** قد جاء في ما سبق من مراحل هذا البحث، وفي جانبه النظري، أنّ أسماء الأعلام من المعلومات التي توسّع معلومات المعجم الثّنائي اللّغة، وتتمثّل أسماء الأعلام في الشّخصيّات التّاريخيّة، أو الأدبيّة، أو أسماء الأماكن المشهورة في العالم، وحتّى أسماء البلدان والرّوايات الرّائجة والمناسبات الدّينيّة وغير الدّينيّة، ممّا اشتهر منها في أرجاء المعمورة.

ولقد احتوت المعاجم العربيّة القديمة منها وبعض من المعاجم الحديثة أسماءَ الأعلام، ابتداءً من معجم (العين) للعالم اللّغوي والرّياضي (الخليل بن أحمد الفراهيدي) انتهاءً ببعض المعاجم والقواميس الحديثة، كالمنجد لـ(لويس معلوف، ت 1916م) وكذا (المعجم العربي الأساسي) الذي كان (الدكتور علي القاسمي) منسّقًا له. هذا بغضّ النّظر عن المعاجم الأجنبيّة، الغنيّة عن التّعريف، مثل: معجم (لاروس) الفرنسي.

وإنّ أسماء الأعلام في المعجم تُنتقى من لغة المتن، أو من لغة الشّرح؛ حيث إنّ المعجم الثّنائي اللّغة الذي بين أيدينا (المنهل) والذي تعدّ فيه اللّغة الفرنسيّة لغة المتن الأساس، التي تُرتَّب وفق حروفها المداخل، واللّغة العربيّة هي لغة الشّرح فيها لتلك المداخل، فيجب أن تُختار أسماء الأعلام إذًا من اللّغة الفرنسيّة. وعندما نلقي نظرةً فاحصةً في (المنهل) نجده فارغًا من هذه الميزة.

- **مجالات الاستعمال:** ويُقصَد بها الميادين اللّغويّة، والعلميّة، كالطّبّ، والفيزياء والهندسة، وغير العلميّة كالموسيقى وعلم الاجتماع، ... إلخ، وهي الرّموز التي توضَع بين قوسيْن أمام المدخل، في لغة المتن

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتّطبيق، ص 251.

داخل المعجم الثّنائي اللّغة. وعندما ننظر في (المنهل) ولو بإلقاء نظرةٍ خاطفة عليه، فإنّنا نصادف الكثير منها، بل رافق تقريبًا كلّ مدخل، وهي متنوّعة المجالات، والأمثلة على ذلك ما يلي:

- **في مجال الطّبّ:** ينتمي الرمز (méd) إلى ميدان الطّبّ، واللّفظ الكامل منه باللّغة الفرنسيّة هو: médecine، ومعناه أنّ اللفظ الذي قبل الرّمز ينتمي إلى هذا المجال، مثال من (المنهل):

عضلة خافضة	Muscle – (Anat)
خافض العين	L'-de l'œil **(méd).**

- **في مجال الموسيقى:** ينتمي الرّمز (mus) إلى ميدان الموسيقى، واللّفظ الفرنسي الكامل منه هو: musique؛ ويعني ذلك أنّ ذلك اللّفظ يُستَعمَل في مجال الموسيقى، مثال من (المنهل):

مفتاح	Clef ou clé sf
مفتاح موسيقي	**–(Mus)**

- **الجانب اللغوي:** يدل عليه الرّمز (fig) واللّفظ الكامل له في اللّغة الفرنسيّة هو: figuré؛ الذي يدلّ على أنّ التعبير مستخدم مجازيّا، وهي أمثلة كثيرة في (المنهل)، ونجد منها المثال التالي:

مُصَمّ	Abasourdi, e adj
دهِشٌ، مُذهَلٌ، مُنْذَهل	- (fig).

- **الأخطاء المطبعيّة:** لقد وُجدت الأخطاء في الكتب اللّغويّة وفي المعاجم منذ القِدم، وظهر آنذاك ما يُسمّى بالتّصحيف أو التّحريف؛ الذي يعني تغيير معاني النّصوص الأصليّة، عمدا أم بغير قصد. وتكثر الأخطاء المطبعيّة أيضًا في مثل هذه المصنّفات، وكثيرًا ما تُعزى إلى الآلة أو الطّابعة؛ فيقال عنها إنّها أخطاء مطبعيّة. وبإلقاء نظرة في معجم (المنهل) من طرف الدكتور (علي القاسمي) وجد بعضها والتي يقول عنها إنّها أخطاء مطبعيّة وغير متعمّدة، ولا تدلّ على أنّها من أخطاء مؤلّفه، وأعطى مثالاً على ذلك، في ما يلي:

ما وقع في "مقابل Cobol sm، فقد جاء في (المنهل) كما يلي: كوبول لغة آلية تُستَعمَل في **الحساسيّات** الإلكترونيّة لحلّ القضايا الإداريّة، والمقصود بها طبعا هو: **الحاسبات** الإلكترونيّة"[1]. غير أنّ هذه الأخطاء واردة على سبيل الحصر لا المثال؛ إذ لا يُعقَل أن يحتوي (المنهل) على كثير من الأخطاء المطبعيّة، وإلاّ فقد قيمته، ونحن نعلم مدى رواجه في الأسواق. وتجدر الإشارة ههنا أن علي القاسمي أيضا قد قام بدراسة معجم المنهل، وقد أخذن معظم هذه الانتقادات من كتبه.

[1]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتّطبيق، ص 254.

خاتمة: وبعد هذه الرّحلة الطّويلة في فكر الدّكتور (علي القاسمي) من خلال عرض نظريّته المعجميّة الحديثة، أتصوّر أنّه قد أبدع في ما ذهب إليه، من آراء وانتقادات بنّاءة، واقتراح تحسينات في شكل المعجم العربي، الأحادي والثنائي اللّغة، وكذا المعجم العربي المخصّص للنّاطقين باللّغات الأخرى، كما أنّ كونه منسّقا للمعجم العربي الأساسي، قد أكسبه الخبرة الكافية والباع الطّويل في مجال الصّناعة المعجميّة؛ لأنّه في كلّ مرّة يقترح الأفكار الجديدة التي تخرجنا من التّيه والضّيق، ويسدّ الثّغرات التي وجدناها في بعض مواضع المعاجم الثّنائيّة اللّغة، مثل معجم (المنهل)، بالإضافة إلى نقله لنا علوم القارّات الأخرى، وذلك كلّه كفيل بأنْ نكون قد أجبنا عن السّؤال المطروح في مقدّمة هذا البحث والمتعلّق بماهية النّظريّة المعجميّة الحديثة في فكر الدكتور (علي القاسمي). وأحسب أنّنا لا نعثر على مثل هذه المعلومات إلاّ في كتب هذا اللّغوي الفذّ، ويكفيه مفخرةً، بأنّه ترجم وشرح ونقد في الآن نفسه.

ومن جملة النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

- إنّ هذه النّظريّة المعجميّة الحديثة، التي جاء بها الدّكتور (علي القاسمي) كانت نتيجة توغّله في الدّراسات اللّغويّة، واغترافه من المعاجم العربيّة، القديمة منها والحديثة، وزاد ذلك من فهمه وفقهه اللّغةَ العربيّة. وليس الأمر متوقّفًا عند هذا الحدّ، بل إنّه مطّلعٌ على الآداب الغربيّة، وملمّ بدراساتهم المعجميّة واللّغويّة، وقد ساعده في ذلك إتقانه اللّغات الأجنبية، ومنها الفرنسية والإنكليزية، وكذلك سفره إلى البلاد الأجنبيّة، حيث الكتب المكتوبة بلغات النّاطقين بغير اللّغة العربيّة، وقد ترجم منها الكثير، وكان من بينها بعض الكتب التي قرأ فيها عن النّظريّات المعجميّة الحديثة؛
- لقد دعا الدكتور (علي القاسمي) إلى ترتيب جديد مقترح من طرفه، وهو التّرتيب المتعلّق بمداخل المعجم العربي، لغير النّاطقين بالعربيّة، وهو الذي يجمع محاسن التّرتيب الجذري والألفبائي، وذلك يمكن انتهاجه وفق إحدى طريقتين:

الأولى: ترتيب المداخل ألفبائيا، ويوضع بين قوسين الجذر الذي اشتقّت منه كلمة المدخل، الذي هو بمثابة تذكير للقارئ؛

الثانية: ترتيب مواد المعجم جذريًّا، مع وضع كشّاف في أوّل المعجم، ترتَّب فيه الألفاظ ألفبائيًّا وأمامه الجذر، أو رقم الصّفحة، التي يرد فيها معناه؛

- إنّ ترتيب أغلب المعجميّين معاجمهم بحسب الأواخر، كان بمثابة تقديم خدمة جليلة للشّعراء، الذين يبحثون عن القوافي، وحروف الرّوي، التي بها يختمون أبياتهم الشّعريّة الرّائعة، فكانت هذه المعاجم

الوسيلة الهامّة والسّريعة لأغلبهم، والتي طالما ساعدتهم في نظم الشّعر، دون القول إنّهم اعتمدوا عليها بالكامل، أو بالمطلق من الاعتماد؛

- إنّ الجديد والطّريف الذي أتت به المعاجم اللّغويّة أو القواميس الحديثة، هو أنّها سهلة المنال على الجميع، وذلك من خلال الكتابة الواضحة التي يتميّز بها المتن، وتصميم الغلاف الجيّد من طرف المؤلّف أو دور النشر، وكذا الابتعاد عن الطّلاسم التي يصعب تفكيكها في المعاجم القديمة، والتي كانت طابعَها المميّز على السّواء؛ بحيث يصعب على القارئ أو المتصفّح لهذه المعاجم أن يقرأ أسطُرَها، نظرًا لرداءة نمط الكتابة الذي دُوّنت به، ولذلك نحن نرى العكس في المعاجم الحديثة في أغلبها إن لم نقل جلّها، والتي تنتهج غير نهج سابقاتها؛ إذ إنّها تمتاز بشكل رائع ملفت للانتباه ويجذب القرّاء إليها بالضرورة، قبل الغوص في متنها الثّري هو الآخر؛
- إقصاء لغة الصّحافة العربية المعاصرة، وما أسهمت به، لاسيما عن طريق التّرجمة المباشرة، من المفاهيم والأساليب الحديثة، التي تكتسح الميادين الفكريّة والعلميّة والثّقافيّة والحضارية العربيّة لاتّصالها بمجتمعاتنا اتّصالا وثيقًا، أمر يرفضه البعض ويحبّذه البعض الآخر من اللّغويّين؛ ومعنى ذلك، أنّ لغة الصّحافة اليوم، سواء المكتوبة، أم المسموعة منها، أم السمعية البصرية، قد فعلت فعلتها وهي التي تؤثر في الجمهور بشكل سريع ورهيب، حتى لنَجِد الفرد الواحد يتابع ما تأتي به من مستجدات، ويطالعها يوميّا أكثر بكثير من استعانته بقراءة كتاب واحد، وإنّه لا يمكن القول على الإطلاق بعدم شفافيّة أو مصداقيّة بعض الألفاظ التي تتولّد من الصّحافة العربيّة المعاصرة، ولا يمكن إنكار فعاليّتها لأنّها من ألفاظ الحضـارة الراهنة، التي تسير علـى الألسنة كسريان النار على الهشيم رغم أنّ بعضها الآخر يحتاج إلى غربلة وفحص علميّين وسريعين.
- إنّ السّاحة المعجميّة العربيّة لا تزال صامدة وواقفة، فهي بخيرٍ مادام أهلها يسعون جاهدين إلى الغوص في هذا النّوع من الدّراسات، سواء كانت دراساتٍ فرديّة –أمثال النظريّة المعجميّة الحديثة التي أتى بها الدكتور (علي القاسمي)– أم دراسات جماعيّة في إطار المؤسّسات اللّغويّة ومجامع اللّغة العربيّة على حدٍّ سواء.
- إنّ المعجميّة العربيّة بحاجة إلى توظيف وسائل الاتّصال الحديثة، وأقصد بذلك استخدام الشّابكة والرّقمنة والحاسوب في عمليّة التّوليد المعجمي، كما أنّ الاقتداء بالغرب في هذا المجال بالتّحديد، في

كيفيّة تصنيف المعاجم وتبويب وترتيب مداخلها، وغير ذلك ممّا يتعلّق بالعمل المعجمي، لن ينقص من هويّة العرب شيئًا، ولن يكون ذلك نقيصةً أبدًا، مادام ذلك خدمةً للعلم وطلاّبِ العلم.

- وجوب أن يكون مترجمو العلوم أو النّصوص من اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة، على دراية تامّة بالمستجدّات الحاصلة في علوم اللّغة واللّسانيّات، وأن يهتمّوا بكلّ درس جديدٍ أو تعليمة أو خبرةٍ أو معلومة يأتي بها علم المعجم وعلم المصطلح؛ ذلك أنّ المترجمين أيضًا على صلة بهذا الميدان، لأنّهم أيضًا يُسْهمون ولو بجزء يسيرٍ في عمليّة توليد المصطلحات، ولهم باعٌ طويلٌ في هذا الشّأن بالذّات.
- إضافة هذه النظرية جديدا؛ بحيث قدّم صاحبها حلولا لإشكالات عالقة تخصّ مضمون وشكل المعجم العربيّ، الأحادي والثّنائيّ اللّغة.
- صنعه معجم الاستشهادات الوجيز والموسّع، والذي سجّل تاريخه العريق والعالميّ.
- خدمة هذه الاستراتيجيّة التي رسمها في شكل المعجم ومضمونه المعاجم العربيّة الحديثة.
- اقتراح عليّ القاسمي تصنيف معجم عربيّ أحادي اللّغة يخدم النّاطقين بغير العربيّة، ويضع حاجاتهم في الحسبان، ويكون الطفل المحور الأساس فيه.
- إنّ تناول الدّكتور (علي القاسمي) للنّظريّة المعجميّة الحديثة كان تناولاً صائبًا وملمًّا بجوانب علميّة متنوّعة وطريفة، وهو الذي يعرف بخبرته المعجميّة وإلمامه بهذا المجال من الدّراسات، بالرّغم من أنّ عدد الدّارسين الباحثين في ما أتى به من طرح لغوي ومعجمي قليل جدًّا، ولذلك يمكن القول إنّ دراستي هذه لا تكفي للإحاطة بكلّ الجهود التي بذلها هذا الرّجل الكنز، فهي دراسة محدودة وقصيرة ونحن اليوم نحتاج إلى التّعمّق أكثر في هذه النّظريّة المعجميّة الحديثة، والغوص في غمارها وخباياها ابتغاء استكناه المزيد من المعارف منها؛ بحكم أنّها نظريّة جديرة بالبحث والتنقيب، والاستقصاء فيها ذلك إن علمنا فقط أنّ الدّكتور (علي القاسمي) باحث جامع بين التّراث والحداثة في الآن نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم، رواية ورش.**

1- المعاجم:

أ. المعاجم العربيّة:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1. بيروت: دت، مج 14؛
2. أبو منصور الثعالبي، الاقتباس من القرآن الكريم، تح: ابتسام الصفار، د ط. بغداد: 1975 دار الحرية للطباعة؛
3. سهيل إدريس، المنهل، ط 44. بيروت: 2012، دار الآداب؛
4. علي القاسمي، معجم الاستشهادات، ط 1. بيروت: 2001، مكتبة لبنان ناشرون؛
5. المعجم العربي الأساسي، إعداد جماعة من كبار اللغويّين، ألسكو: 1989. المنظمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم؛
6. ميشال مراد، معجم الأمثال العالمية، دط. بيروت: 1998، دار المراد.

ب. المعاجم بالفرنسيّة:

- Jean Debois et d'autres, Larousse, éd : 2007, Paris.

2- المصادر والمراجع:

أ. باللغة العربية:

1- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، د ط. بيروت: د ت، دار إحياء التراث العربي؛
2- إبراهيم أبو هشهش، آفاق اللّسانيّات: دراسات –مراجعات – شهادات تكريمًا للأستاذ الدكتور (نهاد الموسى) ط 1. بيروت: 2011، مركز دراسات الوحدة العربيّة؛
3- إبراهيم السّامرائي، العربيّة تاريخ وتطوّر، ط 1. بيروت: 1993، مكتبة المعارف؛
4- إبراهيم أنيس، اللّغة بين القوميّة والعالميّة، د ط. مصر: 1970، دار المعارف؛
5- إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ط 1. بيروت: 1987، دار الغرب الإسلامي؛

6- إبراهيم خليل، في اللّسانيات ونحو النّص، ط 1. عمان: 2007، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة؛

7- ابن حويلي الأخضر ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطـور، د ط. الجزائر: 2009 دار هومه؛

8- أبو هلال العسكري، الفروق اللّغويّة، تح: محمّد إبراهيم سليم، د ط. القاهرة: 1997، دار العلم والثّقافة؛

9- أحمد المتوكل، قضايا معجمية –المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ط 1. الرباط: 1988، الشركة المغربية للناشرين المتّحدين؛

10- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، د ط. بيروت: د ت، دار إحياء التراث العربي؛

11- أحمد شفيق الخطيب، قراءات في علم اللّغة، ط 1. مصر: 2006، دار النّشر للجامعات؛

12- أحمد علم الدين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، د ط. د ب: 1983، الدار العربيّة للكتاب؛

13- أحمد محمّد المعتوق، الحصيلة اللّغويّة: أهمّيتها–مصادرها– وسائل تنميتها، د ط. الكويت: 1996، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب؛

14- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط 1. القاهرة: 1998، عالم الكتب؛

15- تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د ط. الدار البيضاء: 1994، دار الثّقافة؛

16- ـــــــــــ، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط 4. القاهرة: 2001، عالم الكتب؛

17- حامد صادق قنيبي ومحمد عريف الحرباوي، المدخل لمصادر الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة والمعجميّة القديمة والحديثة، ط 1. عمان: 2005، دار ابن الجوزي.

18- حسان سعيد النّعمي، ابن جنّي عالِم العربيّة، ط 1. بغداد: 1990، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة؛

19- حسن الكرمي، قول على قول، ط 7. بيروت: 1986، دار لبنان للطباعة والنشر؛

20- حلمي خليل، الكلمة –دراسة لغويّة معجميّة، ط 2. القاهرة: 1998، دار المعرفة الجامعيّة؛

21- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللّسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات ط1. المغرب: 2006، منشورات ما بعد الحداثة؛

22- خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ط 1. الرّباط: 2013، منشورات الاختلاف ودار الأمان؛

23- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتّبًا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي ط 1. بيروت: 2003، دار الكتب العلميّة؛

24- رشدي أحمد طعيمة، الأسس المعجميّة والثّقافيّة لتعليم اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها، دط. المملكة العربية السعوديّة: 1982، وحدة البحوث والمناهج؛

25- زاهية عثمان، جهود جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس في ترقية اللّغة العربيّة، دط. الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر؛

26- سمير شريف استيتية، اللّسانيّات: المجال والوظيفة والمنهج، ط 1. الأردن: 2005، عالم الكتب الحديث؛

27- شمس الدين محمد النواجي الشافعي، الشّفاء في بديع الاكتفاء، تح: محمد حسن أبو ناجي د ط. بيروت: 1403 هـ، منشورات دار مكتبة الحياة؛

28- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللّغة العربيّة، د ط. الجزائر: 1995، ديوان المطبوعات الجامعيّة؛

29- ـــــــــــ، في أصول النحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومه؛

30- ـــــــــــ، في الأمن اللّغوي، الجزائر: 2010، دار هومه؛

31- عبد الجبار جعفر القزاز، الدّراسات اللغويّة في العراق في النّصف الأوّل من القرن العشرين رسالة دكتوراه، العراق: 1979؛

32- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفيّة، ط 1. تونس: 1986، الدار التونسية للنشر؛

33- عبد العلي الودغيري، المعجم في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري ط 1. الرباط: 2008، مطبعة النجاح الجديدة؛

34- ـــــــــــــــــــــــــ، دراسات معجمية–نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى ط 1. الدار البيضاء: 2001، مطبعة النّجاح الجديدة؛

35- عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتّخطيط في البحث اللّساني العربي، ط 1. المغرب: 1998، دار توبقال للنّشر؛

36- عبد القادر عبد الجليل، الدّلالة الصّوتية والصّرفية في لهجة الإقليم الشمالي، ط 1. عمان: 1997، دار صفاء؛

37- ـــــــــــــــــــــــــ، المدارس المعجمية –دراسة في البنية التركيبية، ط 1. عمان: 1999، دار صفاء للنشر والتوزيع؛

38- ـــــــــــــــــــــــــ، علم اللّسانيات الحديثة، ط 1. عمان: 2002، دار صفاء للنشر والتوزيع؛

39- عبد الله محمد النقراط، الشّامل في اللّغة العربيّة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا غير المتخصّصين، ط 1. ليبيا: 2003، دار الكتب الوطنيّة؛

40- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط 3. دب: 1974، مكتبة لبنان ناشرون؛

41- ـــــــــــــــ، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ط1. لبنان: 2003، مكتبة لبنان ناشرون؛

42- ـــــــــــــــ، لغة الطفل العربي–دراسات في السّياسة اللغويّة وعلم اللغة النفسي، ط 1. لبنان: 2009، مكتبة لبنان ناشرون؛

43- ـــــــــــــــ،علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، د ط. دب: د ت، مكتبة لبنان ناشرون؛

44- فاضل صالح السامرائي، الدّراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشري، د ط. بغداد: 1971 مطبعة الإرشاد؛

45- فتيحة حداد، ابن خلدون وآراؤه اللّغوية والتعليمية –دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: 2011 منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر؛

46- كمال بشر، اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، د ط. القاهرة: 1999، دار غريب؛

47- لعبيدي بوعبد الله، مفاهيم أساسيّة في علم المصطلح، د ط. الجزائر: 2012، منشورات مخبر الدّراسات اللّسانيّة النّظريّة والتّطبيقيّة العربيّة والعامّة؛

48- محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ط 1. د ب: 1966 دار النهضة العربية؛

49- محمد جواد مغنية، علم أصول الفقه، ط 2. بيروت: 1975، دار العلم للملايين؛

50- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط 1. بيروت: 1980، منشورات دار مكتبة الحياة؛

51- محمد سليمان الأشقر، الفهرسة الهجائيّة والتّرتيب المعجمي مع عناية خاصّة بمشكلات الفهرسة والتّرتيب في اللّغة العربيّة، ط 1. بيروت: 1972، الدار العلميّة؛

52- محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظرية اللغوية في التّراث العربي، ط 1. القاهرة: 2006 دار السلام للطباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة؛

53- محمّد عبيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة –رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، ط 3. القاهرة: 1988، عالم الكتب؛

54- محمد علي الزركان، الجهود اللغويّة في المصطلح العلمّي الحديث – دراسة، د ط. دب: 1998، منشورات اتحاد الكتاب العرب؛

55- محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط 1. طرابلس: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة؛

56- محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبيّة، د ط. القاهرة: 1993، دار الثّقافة العربيّة؛

57- نسيمة نابي، مناهج البحث اللّغوي عند العرب في ضوء النّظريّات اللّسانيّة، د ط. الجزائر: 2011، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر؛

58- هادي نهر، اللّغة العربيّة وتحدّيات العولمة، ط 1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث.

ب. الكتب المترجمة:

1- عز الدين مجدوب، إطلالات على النّظريات اللسانية والدّلالية في النصف الثّاني من القرن العشرين، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، ط 1. تونس: 2012، ، بيت الحكمة –المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، ج 2؛

2- فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، تر: محمود فهمي حجازي وآخرون، د ط. الرياض: دت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛

3- ن. ي. كولنج، الموسوعة اللّغويّة –بعض المظاهر الخاصّة باللّغة، تر: محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، د ط. المملكة العربية السعودية: 2001، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، المجلد 3، فصل 19؛

4- هنري بيجوان وَفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، ط 1. بيروت: 2009، المنظمة العربيّة للتّرجمة.

ت- الكتب باللّغة الفرنسيّة:

- Roland Eluerd, la lexicologie, 1er éd. Paris : 2000, imprimerie des presses universitaires de France.

3/ المقالات:

أ. المقالات باللّغة العربيّة:

1- إبراهيم بن مراد "المعجم والمعرفة" تونس: 1995، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، العدد 11؛

2- إبراهيم مدكور "ألفاظ الحضارة" مجلّة مجمع اللغة العربية المصري، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما. القاهرة: 1964؛

3- أسعد عباس كاظم المياحي "التّعدّد والازدواج في ضوء السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغوي" مجلّة الممارسات اللّغويّة في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول: التّخطيط اللغوي أيام 3-4-5 ديسمبر 2012، الجزائر: 2012 الجزء الأول، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر؛

4- بشير إبرير "الصّناعة المعجميّة وضرورة الانفتاح على تنمية استعمال اللّغة العربيّة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعيّة" مجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر: 2012، المجلس الأعلى للّغة العربية، العدد 28؛

5- الجوهر مودر "المعجم اللغوي المصاحب للنصوص في كتاب اللغة العربي" مجلّة الممارسات اللّغويّة، الجزائر: 2011، العدد الخاص بأعمال ملتقى: الممارسات اللغوية: التعليمية والتعلمية أيام: 7-8-9 ديسمبر 2010، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر؛

6- حاج هنّي محمد "المعاجم ومكانتها في التخطيط اللغوي-معاجم الطلاب أنموذجا" مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر: 2013، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 18؛

7- روبحي لخضر "علاقة علم المصطلح بالترجمة" مجلة الممارسات اللغويـــة في الجزائر الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 10؛

8- الشاذلي الهيشري "المثل لغة واصطلاحا" مجلة المعجمية، تونس: 1988، جمعية المعجمية العربية بتونس، العدد 4؛

9- شهيرة بوخنوف "الوسائل التعليمية في المنظومة التربوية -الكتاب المدرسي والقصص والحاسوب" مجلة الممارسات اللغوية في الجزائر، الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، العدد 13؛

10- الطاهر ميلة "مواصفات المعجم المدرسي المعاصر" الجزائر: 2010، مجلة اللسانيات العدد16، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر؛

11- عبد العزيز بنعبد الله "اللغة العربية وتحديات العصر"مجلة اللسان العربي، الرباط: 1976 المجلد 13؛

12- عبد القادر عوّاد "ما المصطلح؟ قراءة في الدّلالات والإشكاليّات" مجلة اللسان العربي الرباط: 2011، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد 67؛

13- عبد اللّطيف عبيد "التّجربة القاموسيّة العربيّة" الجزائر: 2009، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، عدد خاص بموضوع: العربية الرّاهن والمأمول؛

14- علي القاسمي "ترتيب مداخل المعجم العربي" اللسان العربي، الرباط: 1983، العدد 20؛

15- علي القاسمي "المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى" أبحاث الدورة التدريبية المعنونة بـ (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) الرباط: 1981، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب؛

16- عواطف قاسمي الحسني "حوسبة المعجم العربي بين الواقع والمأمول" مجلة دراسات لسانية الجزائر: 2012، مخبر الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية العربية والعامة، العدد 00؛

17- محمد علي الرويني "المحاولات النّقديّة للمعجمات القديمة والحديثة" مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا: 1999، العدد 16؛

18- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أبحاث الدّورة التّدريبية حول صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، الرباط: 1981، مكتب تنسيق التعريب، توصيات الدورة؛

19- نهاد الموسى "تعليم اللّغة العربيّة –رأيٌ في واقع الحال ورؤيةٌ في أفق المآل" الجزائر: 2009 منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، عدد خاص بموضوع: العربيّة الرّاهن والمأمول.

ب. المقالات باللغة الفرنسية:

1- G. Gorcy «Organisation de l'information dans la rubrique d'analyse synchronique des articles du trésor de la langue française : problèmes et solutions»revue de la lexicologie Tunisie : 1989 ;

2- Jacque Leclerc «les diverses application du statut officiel des langues au sein des états-recherche linguistique» vol 13, n° ½. Rabat : 2008, publication de l'institut d'études et de recherches pour l'arabisation ;

3- JamilaGuedri «le champ lexical et sémantique de l'expression de l'amour chez Bobin»revue de Mawarid , université de Suisse : 2008, , n°13 ;

4- Lilia Beltaief «la cohérence du discours-les mots pour le dire» revue de la lexicologie,Tunisie :2001, l'association de la lexicologie arabe en Tunisie.

4/ المكتبة الإلكترونيّة:

–htt://www.neelwafurat.com. بتاريخ: 2013/04/14م.

الملاحق

الملحق الأوّل: حول السيرة الذاتية* للغوي المعجمي (علي القاسمي)

قبل أن آتي إلى ذكر مؤلفات الدّكتور (علي القاسمي) العلمية والأدبية، أودّ أن أعطي نبذةً مختصرة عن حياته، فهو (علي بن الحاج محمد بن الحاج عيسى بن الحاج حسين القاسمي). ولد في محافظة القادسيّة في العراق عام 1942م، وهو يقيم في المغرب منذ ثلاثين (30) عاما.

وتلقّى تعليمه العالي في جامعات في العراق (جامعة بغداد)، ولبنان (الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة بيروت العربيّة)، وبريطانيا (جامعة أكسفورد)، وفرنسا (جامعة السوربون) والولايات المتّحدة الأمريكية (جامعة تكساس في أوستن). حصل على بكالوريوس بمرتبة الشرف في الآداب، وليسانس في الحقوق، وماجستير في التربية، ودكتوراه الفلسفة في علم اللغة التطبيقي؛

- **خبراته:** إنّ الدكتور (علي القاسمي) متميّز بكثير من الأعمال، وهي:

1- مارس التعليم في جامعات بغداد والرياض وتكساس والرباط، وحاضر في جامعات أخرى مثل جامعة أكستر في بريطانيا، وجامعة مراوي في الفلبين، وجامعة تمبرة في فنلندا وجامعة دمشق في سوريا؛

2- عمل خبيرًا في مكتب تنسيق التعريب، ومحرِّرًا في مجلة اللسان العربي؛

3- عمل مديرا لإدارة التربية في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط، ثم مديرًا لإدارة الثقافة، ومديرا لأمانة المجلس التنفيذي، والمؤتمر العام في المنظمة نفسها، ثم مديرا للأمانة العامة لاتّحاد جامعات العالم الإسلامي، منذ تأسيس المنظمة عام 1982م، حتّى 2000م؛

4- عمل عضوا مراسلا عن العراق في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وفي مجمع اللغة العربية بدمشق؛

5- عمل عضو الهيئة الاستشارية للمركز الكوري للثقافة العربية الإسلامية، إنتشون، سيول كوريا؛

* قدمت السيرة من طرف الدكتور (علي القاسمي).

6- يعمل حاليا مستشارا لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومقرّرًا لمجلسه العلمي، وعضوا في هيئة تحرير مجلّته: اللسان العربي، كما يعمل في الهيئة الاستشارية لدورات علمية محكّمة، منها:

- مجلة التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية؛
- مجلة علم المصطلح، مركز علم المصطلح في جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس؛
- مجلة ترجميات، الرباط؛
- مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، مصر؛
- مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر.

- **ومن مؤلفاته:** للدكتور (علي القاسمي) مؤلفات عدة ومتنوعة، وهي:

أ. المؤلفات باللغة العربية:

1- مسرحية الفلاح البائس، لهولبرغ- ترجمة- بغداد: مكتبة الأعظمي، 1969؛

2- مختبر اللغة (الكويت: دار القلم، 1970)؛

3- تنظيم المكتبة المدرسية (دمشق: دار الفكر: 1969،ط2: 1971، مع الدكتور ماهر حمادة

4- اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى (الرياض: جامعة الرياض 1979)؛

5- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1981) – مع آخرين؛

6- القصة البوليسية، لجوليان سيمونز- ترجمة (بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1984)؛

7- مقدمة في علم المصطلح (بغداد الموسوعة الصغيرة 1985)، ط2 (القاهرة، مكتبة النهضة 1988)؛

8- المعجم العربي الأساسي: باريس: الألكسو/لاروس:1989) – المنسِّق، ط2: 1991؛

9- التقنيات التربوية في تعليم العربية لغير الناطقين بها: الرباط: الإسيسكو؛

10- الوليمة المتنقلة لأرنست همنغواي- ترجمة دمشق دار 2001، ط2: الرباط منشورات الزمن 2002؛

11- حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي (الرباط، المعرفة للجميع 2001)؛

12- معجم الاستشهادات، بيروت مكتبة لبنان ناشرون 2001؛

13- من روائع الأدب المغربي: مقالات نقدية (الرباط، منشورات الزمن 2002)؛

14- الجامعة والتنمية (الرباط: المعارف للجميع، 2002)؛

15- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون: 2003)؛

16- مرافئ على الشاطئ الآخر: روائع القصص الأمريكية (بيروت: إفريقيا الشرق: 2003)؛

17- رسالة إلى حبيبتي: قصص قصيرة (الدار البيضاء: دار الثقافة 2003)؛

18- صمت البحر: قصص قصيرة (الدار البيضاء: دار الثقافة 2003)؛

19- مفاهيم العقل العربي (الدار البيضاء : دار الثقافة، 2004)؛

20- العراق في القلب: دراسات في حضارة العراق (بيروت: المركز الثقافي العربي 2004)؛

21- علم اللغة وصناعة المعجم (الرياض: جامعة الرياض 1975) ط2: 1991، ط3: بيروت: مكتبة لبنان ناشرون؛

22- دوائر الأحزان: قصص قصيرة (القاهرة، دار ميريت: 2005)؛

23- عصفورة الأمير: قصة عاطفية من طي النسيان للأذكياء من الفتيات والفتيان (بيروت: 2005، مكتبة لبنان ناشرون)؛

24- الحب والإبداع والجنون: دراسات في طبيعة الكتابة الأدبية (الدار البيضاء: 2006 دار الثقافة)؛

25- أوان الرحيل: قصص قصيرة (القاهرة: 2007، دار ميريت)؛

26- حياة سابقة: قصص قصيرة (الدار البيضاء: 2008، دار الثقافة)؛

27- علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: 2008؛

28- معجم الاستشهادات الموسّع: 2008.

29- الشيخ والبحر، لإرنست همنغواي ترجمة (الرباط، منشورات الزمن: 2008).

30- النور والعتمة: إشكالية الحرية في الأدب العربي (الدار البيضاء، دار الثقافة: 2009).

ب- ومن مؤلفاته بالإنجليزية:

1- Linguistics and bilingual dictionaries (Leiden :E.J.BRILL, 1977, 1981);

2- Modern Iraqi short stories (Baghdad: ministry of culture, 1969.

- **البحوث والدّراسات:**

إنّ للدكتور (علي القاسمي) عدة مقالات منشورة في مختلف المجلات العربية، منها اللسان العربي الممارسات اللغوية وغيرها. ومكتوبة باللّغتين العربيّة والإنكليزيّة؛ إذ يبلغ مجموع دراساته ومقالاته اللغوية والمعجمية والمصطلحيّة في مجلّة اللسان العربي وحدها ثماني وأربعين (48) دراسة ومقالة، وهو بذلك متعدد الاهتمامات الفكرية والأدبيّة واللّغويّة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضا من هذه المقالات المنشورة:

1- "الجامعة المفتوحة والتّعلّم الإلكتروني" في مجلّة الفيصل السّعوديّة، العدد ثلاثمئة وتسعة عشر (319)، عام ألفين وثلاثة (2003)؛

2- "الحياة الاجتماعية والفكرية في العراق ومن الإمام أبي حنيفة وأثرها في آرائه" في مجلّة دعوة الحقّ المغربية، العدد ثلاثمئة وتسعة وثلاثين (339)، عام وثمانية وتسعين (1998)؛

3- "منهجية الإمام السّيوطي في البحث اللّغوي" في مجلّة الأزهر، الأزهر الشريف بالقاهرة، العدد الحادي عشر (11) عام ألف وتسعمئة وثلاثة وتسعين (1993).

ونشرت قصصه القصيرة ومقالاته الأدبية والنّقديّة في أمّات الدّوريّات الأدبيّة، مثل مجلّة الآداب اللبنانيّة، ومجلّة إبداع، وجريدة أخبار الأدب المصريّتين، وجريدة القدس الدّوليّة، ومجلّة الحياة الثّقافيّة التّونسيّة، ومجلّة عمّان الأردنيّة، وجريدة العلم الثقافي المغربيّة، ومجلّة اللغة العربية الجزائريّة، ومجلّة أوان، ومجلّة الثّقافة الشّعبيّة البحرينيّتين، وغيرها كثير وكثير.

- **النّدوات والمؤتمرات والدّورات التّدريبيّة:**

1- حاضر في مؤتمرات وندوات عالميّة وإسلاميّة وعربيّة متعدّدة؛

2- شارك بحكم وظيفته في المنظّمة الإسلاميّة للتّربية والثّقافة والعلوم، في تنظيم مؤتمرات وزراء التّربية والتّعليم في العالم الإسلامي، بين عامي ألف وتسعمئة واثنين وثمانين (1982) وألفين

(2000). وحضر المؤتمرات الإسلاميّة لوزراء الخارجيّة بين عامي ألف وتسعمئة واثنين وثمانين (1982) وألف وتسعمئة وواحد وتسعين (1991)؛

3- تولّى بحكم وظيفته في المنظمة الإسلاميّة للتّربية والعلوم والثّقافة، تنظيم دورات تدريبية لمدرّسي وموجّهي اللغة العربيّة، والتّربية الإسلاميّة، ومحو الإسلاميّة، وطرائق التّدريس والتّخطيط التّربوي في عدد من الدّول الأعضاء في المنظّمة، مثل: إندونيسيا، وباكستان وبروناي دار السّلام، وبنگلادش، والسّنگال، وسيراليون، وغامبيا، والنّيجر، ومالي. واضطلع بوضع مناهج تلك الدّورات التّربويّة، واختيار الأساتذة والكتب والوسائل، وأحيانا تولّى كتابة مناهجها وإدارتها فعليًّا؛

4-أشرف على كثير من الأطروحات لنيل دكتوراه الدّولة في عدد من الجامعات المغربيّة والعربيّة.

- **من الجوائز والأوسمة:**

– وسام الأسد الوطني من السنغال، منحه له رئيس الجمهورية الراحل، الشاعر الأكاديمي (ليبود سيدار سنغور) تكريما له على جهوده في مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي، لإنشاء مدارس عربية إسلاميّة حديثة في داكار؛

– دروع جامعيّة عديدة من جامعات حاضَرَ فيها، أو عقد مؤتمراتٍ في رحابها، مثل جامعة قناة السويس المصريّة، وجامعة مراوي ستي الفلبينية، وجامعة اليرموك الأردنيّة، وجامعة ريو الإندونيسيّة؛

– حاز أثناء دراساته العالية على مِنَح جامعيّة عديدة من جامعة بغداد، وجامعة أكسفورد، وجامعة تكساس.

ولقد مارس الدكتور (علي القاسمي) العضويّة في الهيئات التالية:

1- هيئة تحرير مجلّة اللّسان العربي بالرّباط؛

2- الهيئة الاستشارية لمجلّة الطّفولة والتنمية بالقاهرة؛

3- هيئة تحرير مجلة الإسلام اليوم بالرباط سابقًا؛

4- هيئة تحرير مجلّة التّربية بالرياض سابقًا؛

5- الهيئة الاستشاريّة لمجلّة المصطلحيّة بفاس؛

6- الهيئة الاستشاريّة لمجلّة جسور للترجمة واللغات بالقاهرة.

- **مجالات الاهتمام:** التربية، تعليم العربية ومناهجها، علم المصطلح، صناعة المعجم، الترجمة ونظرياتها، حقوق الإنسان، التّنمية البشريّة، القصّة القصيرة، الرّواية، النّقد الأدبي المعاصر، التّاريخ الفكري، التّعليم العالي.
- **اللّغات:** يجيد الإنكليزيّة، والفرنسيّة، ويلمّ بالإسبانيّة والألمانيّة.

ذاك إذًا، هو الدّكتور (علي القاسمي) بشهرته الواسعة وعلمه الغزير، الذي ينفع به الأجيال الحاضرة والمستقبليّة.

الملحق الثّاني: ملخّص البحث باللّغة الفرنسيّة.

Résumé :

L'importance du sujet traité dans cette recherche, à savoir le domaine de l'arabe lexicale qui consiste en : « La théorie moderne lexicale de la pensée de Ali Alkasimi-étude analytique et descriptive », à besoin d'envisager des approches, et des mécanismes susceptibles de le promouvoir de façon profonde, et repenser à suivre le rythme de l'évolution rapide que connait le patrimoine lexical, tout en témoignant de la version anglaise et française, des centaines de dictionnaires, et divers espèces dans divers domaines, et resté embouée dans la traduction arabe, et la glorification du passé.

La théorie d'Ali Alkasimi a contribué dans l'art de la modernisation de l'industrie du dictionnaire et sa production en réinventant de nouvelles méthodes pour qu'en vertu de son expérience, le caractère familier avec des langues étrangères, soit la bases de nouveau concepts de la science des dictionnaires, y compris l'appel à changer une partie du programme d'étude d'enseignement, dans des étapes diverses, et particulièrement, l'enseignement primaire, aussi bien expliqué, comment utiliser l'ordinateur dans le processus de développement du lexique des dictionnaires, particulièrement unilatérales et bilingues, il a également appelé à la nécessité de former un dictionnaires arabe, aux locuteurs d'une langue, autre que celle-ci, ceci indépendamment du besoin de fournir des interprètes, qui sont compétents, et familier de la langue contenue dans la science de language, de la l'linguistique, de terminologie, et prendre conscience des derniers développements dans la production du dictionnaire.

Donc, Ali Alkasimi a bâtit une pierre angulaire, pour des caractéristiques détaillés, et scientifiques, qui devrait caractériser le bon dictionnaire, afin d'atteindre le statut de vecteur directeur à l'arabe et devenir mondial, de sorte que nous puissions tirer des paramètres, et des méthodes de facilitateur de l'éducation.

الملحق الثالث: ملخص البحث باللّغة الإنجليزيّة.

To sum up :

This research is deals witty an important subject in the field, of Arabic lexicology. It is mainly the theory of modern lexicology at Ali Alkasimi thinking in fact, he used the analytic and descriptive way in his study. Nowadays, the Arabic lexicologist should rethink wisely and deeply about the ways, and the methods that would go far with it all this to accompany the rapid development, that the international lexicology know in addition, English and French known good publishement, for its dictionaries in term of quality and quantity, but the Arabic lexicology still suffer from imitation, and praising highly the past.

Ali Alkasimi in his modern theory contributed very much, in making lot of dictionaries. So, this helped its progress obvious way, and especially to go forward besides, he also demanded to change the methods of teaching, for different levels of education, especially n primary school, since he is well experienced in teaching languages.

Moreover, he explained the way of using the computer in the process of developing the singular and binary notion for a language. Furthermore, he insisted about the necessity of making Arabic dictionary for people, who do not pronounce Arabic, and has made until now. Even though, Arabic countries have excellent and professional translators.

To conclude, Ali Alkasimi provided us with the good characteristics, that the good dictionary, must we have in Arabic world in order to have the section of leadership in the world. So, he showed us how to learn in easy way.

الملحق الثالث: ملخص البحث باللّغة المازيغيّة.

Agzul.

Newwi-d awal deg ugemmir nneγ, γef tmawalt n tutlayt n taɛrabt, nerra lwelha γef : « tiẓri tatrart tamawalt n tiktiwin n ɛli Alqasimi –tazrawt n usenqed d uglam ».

Am akken d-tella tallit d tutlayin nniḍen, ilaq ula d taɛrabt yewwi-d fell-as ad tejbu inekmar d tarriyin ara yesnarnin tamawalt-is, wa ad teddu d tgemmi iγeṣben. Aya nettwali-t γur tutlayin tibarraniyin, am teglizit, neγ tafransist, yal aseggas, tugett n yimawalen id-yettnulful di yal aḥric, ma d tutlayt n taɛrabt, teqqim kan deg wawalen –nni iqburen, amzun akken ur tezmir ara ad tennarni, ad tecbu tiyyaḍ, neṣbeḍ deg usmineg n yizri d wansayen.

ɛli Aqasimi di teẓri-s d assegni n tsaγnawt n yimawalen di yal aḥric di tutlayt n taɛrabt, d amusnaw yettmeslayen ugar n tutlayt tabarranit, yefka-d tamuγli-s amek ara nessers lsas d uẓar n wawalen imaynuten, am akken d-yefka ula d kra n iwellihen, ad snarnen aḥric deg wahilen n uselmed, ladγa win n uḥric amenzu.

Yessegza-d daγen amek ara nessemres aselkim d wallalen itraren deg ukala n usnelfu n wawalen, asennarni n umawal d tutlayt, ama n yiwet n tutlayt neγ snat.

Yeṣṣeḥṛeṣ umusnaw-agi daγen, iwakken ad nesnulfu amawal n taɛrabt I wid ur nettmeslay ara tutlayt-agi, maca ar ass-a ur ssawḍen ara yimawlan-is.

Aya, yella-d marra s nnig wassar n tutlayt, γer yimusnawen n usuγel di tesnalsit d uwettu iwatan, di yal tagnit d uḥric.

Ihi, ɛli Aqasimi yewwi-aγ-d s wudem usnan, s telqey, akken ad tali tutlayt n taɛrabt γer weswir agraγlan si tama, γer tama nniḍen ad nejbu tarrayin iwatan I uselmed deg yiγarbazen d leqdic usennan.

فهرس المحتويات

مقدمة..... **1**

تمهيد: اللغة العربية والتأليف المعجمي.

1- تعريف النّظرية..... 8

2- الأمم الأجنبية السّبّاقة إلى صناعة المعاجم..... 9

3- اهتمام العرب بالعمل المعجمي..... 10

4- دور اللغة في النهوض بالمعاجم..... 12

الفصل الأول: مفاهيم مصطلحيّة.

1- المعجم Lexique..... 18

2- القاموس Le dictionnaire..... 21

3- علم المعجم/علم الألفاظ La lexicologie..... 23

4- صناعة المعجم La lexicographie..... 24

5- المصطلحية La terminologie..... 28

6- علم المصطلحات التطبيقي La terminographie..... 35

7- علم المفردات أو الملفظة Vocabulaire..... 37

الفصل الثاني: التصنيف النوعي للمعاجم

1- مفهوم التّصنيف..... 41

2- التّصانيف السابقة..... 42

أ- تصنيف ششربا..... 42

ب- تصنيف سيبوك..... 44

ت- تصنيف مالكيل..... 46

ث- تصنيف ألن ري..... 51

ج- تصانيف أخرى..... 51

ح- تصنيف المعجمات العربية..... 52

3- أنواع المعجمات طبقا للتّصنيف الجديد..... 60

أ- معجمات للنّاطقين بلغة المتن ومعجمات للنّاطقين بلغة الشّرح..... 61

ب- معجمات للّغة المكتوبة، ومعجمات للّغة المحْكِيَّة..... 63

ت- معجمات للتّعبير، ومعجمات للاستيعاب..... 66

ث- معجمات لاستعمال الإنسان، ومعجمات للتّرجمة الآليّة..... 69

ج- معجمات تأريخيّة، ومعجمات وصفيّة..... 71

ح- معجمات لغوية ومعجمات موسوعية..... 73

ع- معجمات عامّة ومعجمات متخصّصة..... 76

الفصل الثالث: أنواع المعاجم التي اشتغل عليها (علي القاسمي).

1.معجم للمتعلمين والناطقين باللّغات الأخرى..... 63

أ. لماذا هذا المعجم؟..... 63

ب. المعجم الأحادي اللّغة والمعجم الثنائي اللّغة..... 86

ت. المعجم المخصّص للنّاطقين بالعربيّة، والمعجم المخصّص لغيرهم..... 87
1- مقدّمة المعجم العربي الأحادي اللّغة لغير الناطقين بالعربيّة..... 91
2. مداخل المعجم..... 93
- اختيار المداخل..... 94
-عدد المداخل..... 94
- أنواع المداخل..... 95
- ترتيب المداخل..... 96
- ترتيب جديد مقترح..... 97
3. المعلومات الأساسية في المعجم..... 97
-الوسائل المعِينَة في المعجم..... 104
4. الخصائص الفنية العامة في المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى..... 108
2. معجم الاستشهادات..... 112
1. التعريف بمعجم الاستشهادات..... 113
-طبيعة الاستشهادات..... 114
-تاريخ معجم الاستشهادات..... 115
-أسباب عدم وجود معجم عربي وجمهوره..... 116
-فوائد معجم الاستشهادات..... 117
-مصادر الاستشهادات..... 117
2.التصنيف النوعي لمعاجم الاستشهادات..... 118

أ. الترتيب..... 118

ب. المدى..... 121

ت . التخصيص..... 121

3. الفرق بين معاجم اللّغة ومعاجم الاستشهادات..... 121

4. معجم الاستشهادات وتقنيات تأليفه..... 122

الفصل الرابع: خصائص المعجم الجيد.

1.تقويم المعجم الثنائي من حيث:..... 133

أ. الغرض..... 133

ب. المضمون..... 134

2.دليل استعمال المعجم..... 137

3.المعلومات التي يقدمها المعجم..... 138

4.دراسة تطبيقية على معجم (المنهل)..... 145

- خاتمة..... 162

- قائمة المصادر والمراجع..... 166

- الملاحق..... 175

- فهرس المحتويات..... 184